



۱۱۱۱

مذكرات لينين عن الحرب الاروسية
ماضيا وحاضرا

ن. لينين (ترجمه احمد رفعت ؛ از غزالنوی به عربی)

۱۹۲۲ م. مصر

۱۸

۴۳۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



مؤسسه ۱۳۰۲

اسم کتاب: مذكرات لينين عن الحرب الاروسية
مؤلف: ن. لينين
موضوع تأليف: ترجمه احمد رفعت

شماره دفتر

۱۱۱۱



۱۸

۴۳۸



مَلِكُ كَرَالِيْنِ

عن المحرّوب الأوزبكيّة ماضيها وحاضرتها

تأليف

ن. لينين

رئيس الجمهورية الروسية

عربها عن الفرنسية

أحمد رفعت

يطلب من المكتبة التجارية بأول شارع مجد على بمصر

لصاحبها مصطفى محمد

شركة دار الطباعة الفنية
بشارع كوبري قصر النيل نمرة ٤٢

لَقَدْ خَلَقْنَاكَ مِنْ نَارٍ سَمِيمَةٍ

زینیا . ف

تیس سالہ ہوا

تہ مسلمانوں کے لیے

نصف

مختار من كتابي في الفقه

مجلس اربعه

میں نے اپنے دل سے کہا کہ تم میرے

٢٥ في رايها الحق يربها في مالها

كلمة المعرب

ان الحرب الكبرى التي قلبت كيان العالم الأرضي وقضت
على أعظم دول الاستبداد والاستعمار وتوشك أن تقضي نتائجها على
البقية الباقية من هذه الدول المتحكمة في رقاب العباد والمساخرة
بالسلطة المطلقة سواء أفي بلادها أو في البلاد التابعة لها ، قد أبرزت
لنا من عالم الخفاء رؤسا كيرة كانت تعمل بتؤدة وحزم وعلم لا نقاذ
شعوبها من سيطرة أفراد قلائل يتحكمون فيها وفق أهوائهم
ومطامعهم ، حتى اذا ما أتمت تلك الرؤوس الكيرة أعمالها الدائرة
على محور منتظم نهضت فجأة وامتعت أممها بفوائد أعمالها . ومن
موجب الأسف أن الجمهور المصري لا يعرف شيئا عن تلك الرؤوس
الكيرة التي أحدثت أعظم انقلابات العالم ، فرأينا أن نقسح جانبنا من
مجال أعمالنا الموصولة لاطلاع جمهورنا على آراء تلك الرؤوس تاركين
للقراء حرية الحكم لها أو عليها .

ولما كان لينين رئيس حكومة السوفيت الآزواحد بناء هيكلا
العقيدة البولشفية من تلك الرؤوس الكبيرة التي طبقت شهرتها
الآفاق شرقاً وغرباً، وهو لا يزال إلى اليوم من أهم العاملين قولاً

وفعلا على تحرير النوع الانساني من الخضوع للسلطة الفردية ومن عبادة القوة الغاشمة ، وهو بهذه الصفة العدو الالذ لدول الاستعمار فقد رأيت أن انقل الى جمهورنا هذا الكتاب الذى أودع فيه لينين خلاصة أفكاره التى حملته على قلب كيان دولة الاستبداد القيصرى .

وعدا هذا السبب فاني أردت بتعريب هذا الكتاب وصل
سلسلة المعلومات الأكيدة عن تفاصيل الحرب الكبرى تلك
المعلومات التي بدأتها بكتاب هندنبرج ثم بكتاب وليم ليكيه عن
راسبوتين وهذا الكتاب سيكون ثلاثة حلقات هذه السلسلة
ثم اتبعه بكتاب آخر في منتهى الاهمية لأزال مشتغلا بتعريبه
وقد قربت الفاظ هذا الكتاب كما فعلت في الكتابين
السالفين ، الى الاذهان ليستطيع كل مصري ملم بالقراءة البسيطة
أن يتلوه وأن يدرك معانيه بغير صعوبة .

فمسي أن يجد القراء في عملي هذا تسلية لهم في هذا الزمن
العصيب وفائدة يستخلصونها منه

مساء ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢١

احمد رفعت

ليني

أقد خاضت الصحف كثيراً في سيرة ليني وأوردت عنه الأنباء
الجملة لأن من الممكن اعتباره أعظم رجل على وجه الكرة الأرضية
في الوقت الحاضر. ولسنا نريد بهذه الكلمة الوجيزة أن نأتي
بتاريخ حياته مفصلاً لأن هذا عمل آخر لا يتسع له كتابنا هذا وإنما
نريد أن نورد للجمهور المصري خلاصة مختصرة جداً من تاريخ
حياته تقرباً إلى ذهن الجمهور حتى إذا ابتدأ في تلاوة أقواله والاطلاع
على أفكاره يسهل عليه فهم مقاصد هذا الرجل الشهير الذي كثر
مادحوه وذاموه

لينين روسي لا يزال في شرح الشباب أتم دراسة الحقوق ولما
حاز وقت اشتغاله بالمحاماة كان مثله كمثّل كارل ماركس الذي
انصرف عن مهنته الرسمية وهي المدافعة عن الأشخاص جتاة أو
مجي عليهم الى مهنته الحقيقية وهي المحاماة عن الانسانية المظلومة
المضطهدة المعذبة . ولما كانت الانسانية شائعة في العالم أجمع وحماتها
أو الدافع عنها يقتضي عملا فوق طاقة فرد أو جماعة من أمة واحدة
فقد رأى لينين كما رأى من قبله كارل ماركس أن يبدأ بالدفاع عن
عضو الانسانية المعذب في وطنه وهو الطبقة المستعبدة من شعبه .

الا أن يد الحكومة القيصرية المستبدة لم تسمح له بالاعتراف بهذه المهنة الشريفة فقصت بنفيه الى سيبيريا . ولكن القدر المتغلب على كل ارادة وقوة أراد أن ينقذه من منفاه الذي كان لاشك قاضياً على حياته كما قضى على مئات الالوف من شهداء الحرية الابرار .

ولما نجا لينين من منفاه بقي في البلاد الاسكندنافية وهو على اتصال برفاقه ومشائيمه في داخل البلاد الروسية الذين كانوا يشتغلون في الخفاء ويعدون العدة لليوم المنتظر . فلما اشتدت وطأة الحرب وتزعزعت اركان الدولة الروسية المستبدة من ضربات المطرقة الالمانية الهائلة خشي لينين أن يخضع القيصر نيقولا الثاني للامبراطور غليوم الثاني فيبرم الصلح معه وتفلت الفرصة السانحة من لينين وأشياعه ، فأسرع باستخدام هذه الفرصة التي قلما يسمح الدهر بمثلها فخبر المانيا واستخدم ذهبها في تنفيذ مآربه . وكانت المانيا اذ ذاك تبذل منتهى جهدها لحمل روسيا على الصلح المنفرد لتتمكن من نقل جنودها الموجودين في الساحة الشرقية الى الميدان الغربي فما كادت تتأكد من قدرة لينين على قلب حكومة القيصر واجساد حكومة اشتراكية تكره الحرب وتريد السلم حتي أمدته بالاموال الطائلة فزالَت دولة الاستبداد .

غير أن لينين لم يكن من الرجال الذين يطمعون في الشهرة

الباطلة ويتطلعون الى المجد الكاذب فترك لغيره تولى شؤون البلاد الروسية واقتصر على أن يكون فرداً من جملة العاملين خير شعبه وورقي بلاده . ولكن الانانية والفطرسية حمت تروتسكي على أن يستبد بالحكم وأوشك أن يجعل نفسه دكتاتوراً أى حاكماً مطلقاً لو لم يتدارك لينين الامر ويعمل على اسقاط تروتسكي في الحال ، ففر هذا الى فرنسا

وحينئذ ادرك لينين أن تخليه عن العمل واطلاق الاعنة لسواه من ذوى المطامع والاهواء لا بد أن يلقي روسيا مرة أخرى بين ايدي الظلم والاستبداد فعمد إلي الظهور حينئذ وتولى شؤون بلاده بنفسه .

وهو لا يزال حتي الآن يكافح الرجعيين ويقاوم الدسائس الاجنبية وكم من مرة صارت حياته عرضة للخطر بل لقد جاءتنا الانباء اكثر من مرة بقتله او القبض عليه او فراره ثم اسفرت الحقيقة عن نجاته من المكائد والمؤامرات وبقائه على قيد الحياة ثابتاً في مركزه وعمله ثبات الجبال الراسخة .

والرجل في ما كله وملبسه ومسكنه ملتزم منتهى البساطة ولا هم له الا نشر مبادئه الحرة التي ترمى إلي تحرير العالم بأسره من نير الاستعباد وتجعل كل الناس اخواناً متساوين .

وليس لينين من الغباوة إلى حد أنه لا يفهم أن التطرف في كل شيء مذموم وأن الطفرة مخالفة لنواميس الطبيعة ولهذا بدأ يلفظ من مبادئه حتى يتمكن من جمع سائر طبقات الشعب الروسي حوله .

وقبل أن نختم هذه الكلمة نقول أن لينين فضلاً عظيماً في انقاذ روسيا إذا قدر الله لها السلامة والحياة ولم يقع القامون بشؤونها الآن في الاشرار الخفة المنصوبة لها بطرق باعثة على الوقوع فيها من عدة جوانب .

﴿ تنبيه من طابع الكتاب ﴾
باللغة الفرنسية

أن ترجمة « الحكومة والثورة » إلى اللغة الفرنسية ، وهي الترجمة التي تقدمها الآن إلى الجمهور ، قد طبعت في موسكو بعناية المشاعية الدولية ، فعملنا مقصور على إعادة نشره مع تنقيح الأسلوب بإيضاح بعض التعابير المضطربة أو المبهمة جداً والبأس بعض الجمل حلة فرنسوية وبهذه الطريقة نجعل نص الكتاب سهل المطالعة قريباً إلى الأذهان جداً .

ويوجد في كتاب « الحكومة والثورة » نقل جمل عديدة

من أقوال ماركس ، وأنجيل وكاوتسكي . وهذه الجمل المنقولة مترجمة من اللغة الروسية إلى الفرنسية بمعرفة المترجم المجهول لدينا اسمه الذي نقل هذا الكتاب إلى الفرنسية في موسكو . ولم تمكننا السرعة التي نقضنا بها هذا الكتاب من مراجعة نصوص أقوال ماركس وأنجيل وكاوتسكي كما هي مترجمة من اللغة المانية إلى الفرنسية مباشرة وهي منتشرة بكثرة في المكاتب الفرنسية . ومع ذلك فنحن واثقون من صحة ترجمتها عن الروسية .

وكتاب « الحكومة والثورة » لا يزال ناقصاً لأن الفصل الأخير الذي كان يريد لينين أن يشرح فيه التجربة المستخلصة من توري ١٩٠٥ ومارس ١٩١٧ الروسيين لم يتم تحريره . ومن المتعني أن يتمكن من إنجازها يوماً ما . ولقد كان من المرفوب فيه أن لينين يعدل أن درس بانعام النتائج التي استخلصها كل من ماركس وأنجيل من توري ١٨٤٨ و ١٨٧١ عن الحكومة يتوسع هو في إيضاح النتائج التي استخلصها بنفسه من الثورتين الروسيين اللتين اشترك في إشعال نيرانهما . ولكن كتاب لينين على الرغم من عدم تمامه يعتبر سليماً وقوياً ، فهو يعرض على الملائم بشجاعة نادرة المثال مسألة جوهرية إعتاد كتابنا النظريون على أن يطرحوها في ظلمة الإهمال قبل نشوب الحرب الكبرى ، وهي مسألة الحكومة ، أي مسألة

موقف طبقة العمال الاشتراكيين أزاء الحكومة . وهذه المسألة ذات الشأن الخطير تركها بطريقة موجبة للكدر كل من أشياع كاوتسكي وأنصار بليخانوف من رجل الاشتراكية القديمة الى القوضيين . فعمد لينين الى البحث فيها وحلها على طريقة ماركس اي باعتباره تلميذا لماركس بلا شك ، بل باعتباره أعظم من ذلك — اي على منوال ماركس نفسه — بصفته تلميذاً نشيطاً حازماً لتجربة ثورة الجماهير وبصفته عالماً نظرياً بأعمال طبقة العمال

﴿ تنبيه من المؤلف ﴾

لقد صار وضع هذا الكتاب في شهري أغسطس وسبتمبر سنة ١٩١٧ . وكنت قد وضعت ايضاً مشروع الفصل السابع الذي عنوانه التجربة المستخلصة من ثورتى ١٩٠٥ و ١٩١٧ ، ولكنى بعد ان كتبت العنوان لم أجد متسعاً من الوقت لكي أخط سطرًا واحداً من هذا الفصل ، لان الازمة السياسية منعني من تنفيذ هذا العزم بنشوب ثورة نوفمبر ١٩١٧ . ومع ذلك فان هذا الحائل الذي منع من نشر بقية الكتاب يدعو الى الارتياح . لان تحريرها تأجلت الى زمن طويل ، إذ من الافيد دراسة « التجربة المستخلصة من الثورة » بدلا من الكتابة في صدها

ن لينين

بيروغراد في ٣٠ نوفمبر ١٩١٧

المستهل

﴿ المبدأ الماركسي في الحكومة ﴾

(ومهمة طبقة العمال في الثورة)

ان مسألة الحكومة قد أخذت في أيامنا هذه شأنًا خاصاً من الوجهة النظرية ومن الوجهة السياسية العملية . فان الحرب الاستعمارية قد زادت وعممت تحويل رأس المال الاحتكاري الى رأس مال احتكاري حكومي . فان الاستعباد الوحشي الواقع على العمال الذين تستخدمهم الحكومة الذي يزداد اتحاداً شيئاً فشيئاً مع نقابات أصحاب رؤوس الاموال ذوات القوة العظيمة يكاد يصل الى أن يصير بالتدريج ذا خصائص متناهية في الفداحة . فأعظم البلاد حضارة ومدنية وعلماً أخذت تتحول (نحن نتكلم عن « الماضي ») الى أماكن أشغال شاقة (لومانات) عسكرية للعمال فالفظائع التي لم يسمع بمثلا ومصائب الحرب التي لا تنتهي جعلت حالة الجماهير لا تطاق وزادت في غضبها واستيائها . فثورة طبقة العمال في العالم أجمع على وشك أن تصبح قابلة للتنفيذ وصارت علاقة هذه الطبقة بالحكومة محور اهتمام عظيم في الوقت الحاضر ان العناصر التي تذهب الى انتظار الاوقات المناسبة ، وهي

العناصر التي تجمعت في غضون عشرات السنين التي انقضت في السلم الذي قد أوجدت تياراً للاشتراكية المخادعة تسلط على الأحزاب الاشتراكية الرسمية في العالم أجمع. وهذا التيار (المؤلف من أحزاب بليخانوف وبوترسوف وبرينكوفسكي وروبانوفيتش ثم تحت شكل مستتر قليلاً تألف من أشياع تسيريتللي وتشيرنوف وشركائهم في روسيا، ومن شيدمان وليجين ودافيد وأنصارهم في ألمانيا. ومن رينوديل وجيسدوفاندر فيلدي في فرنسا وفي بلجيكا. ومن هيندلمان والنابيين في إنجلترا إلى سواهم من أمثالهم) الذي هو اشتراكي بالإنفاظ ولكنه مجتهد لفكرة الوطنية بالفعل يمتاز بخضوع شأن مهين من قبل زعماء الاشتراكية لمصالحهم التي ليست مصالح وجهتهم الوطنية فقط بل مصالح حكومتهم الخاصة بالمثل لأن أغلب تلك الدول المبر عنها بالدول العظمى تستثمر وتستعبد منذ زمن طويل عدداً عظيماً من الشعوب الصغيرة الضعيفة. وما هذه الحرب الاستعمارية إلا طريقة من طرق التنازع على تقسيم وانتهاب هذا النوع من الغنيمة. فالكفاح الذي تقوم به الجماهير النشطة للتخلص من نفوذ طبقة المالكين بنوع عام والماليين الاستعماريين بوجه خاص لا يمكن أن يقرن بالنجاح بدون أن يكون مصحوباً بمصارعة الاوهام السيئة التي يتمسك بها أشياع

انتهاز القرص مراعين بها جانب الحكومة وقبل كل شيء نبدأ باستعراض تعليم ماركس وإنجيل عن الحكومة شارحين بتفصيل هذا المبدأ الذي صار تركه في زاويا الاهمال أو صار اخراجه من حدوده الطبيعية بواسطة مذهب انتهاز القرص. ثم نتكلم فيما بعد بنوع خاص عن مثل هذه المبادئ المخرجة عن طورها الطبيعي وهو كارل كاوتسكي الذي هو زعيم الاشتراكية الدولية الثانية من عام ١٨٨٩ إلى ١٩١٤ الذي أصيب بفشل محزن أزاء الحرب الحاضرة. وأخيراً نستخلص أهم التعاليم المستمدة من تجربة ثورتى ١٩٠٥ و ١٩١٧ الروسييتين ولا سيما الأخيرة منهما. وهذه الأخيرة في الوقت الذي نحن فيه (مستهل أغسطس ١٩١٧) في نهاية المرحلة الأولى من انتشارها وتمكنها ولكن كل هذه الثورة لا يمكن الخوض في شؤونها إلا باعتبارها إحدى حلقات سلسلة ثورات طبقات العمال الاشتراكية التي استوجبها الحرب الاستعمارية. ومسألة علائق الثورة الاشتراكية القائمة بها طبقات العمال بالحكومة ليست ذات معنى سياسي عملي فقط بل ذات أهمية حالية لا مثيل لها لأن هذه المسألة أفهمت الجماهير ما يجب أن تفعله لتحرر من نير صاحب رأس المال في المستقبل القريب (أغسطس ١٩١٧) ن لينين

(الحكومة والثورة)

الفصل الاول

الطبقات الاجتماعية والحكومة

١ — الحكومة نتيجة الاختلاف الدائم بين طبقات الشعب أن مذهب ماركس (١) أصيب في هذه الآونة بما أصيب به مذاهب المفكرين الثوريين ورؤساء الطبقات المضطهدة في صراعهم لاجل تحرير تلك الطبقات . وكبار الثوريين كانوا دائماً عرضة للمصادرة والاضطهاد طول حياتهم ، وكانت تعاليمهم موضعاً لافطع الاحقاد والحملات الكاذبة والمطاعن المتناهية في السخف والحماقة الموجهة ضدها من الطبقات المتحكمة الغاشمة . وبعد وفاتهم يحاول خصومهم أن يجعلوهم مثال التقى والفضيلة باعتبارهم من الاولياء والقديسين ووضع اكاليل المجد على هاماتهم لاجل تسليية الطبقات المضطهدة وغشها وتضليلها مع الاستمرار على تحطيم اساس تعاليمهم الثورية . وينضم الى هؤلاء المتحكمين الغاشمين فريقا الاعيان ومتحبي الفرص من طائفة العمل الذين يتحدان في تهذيب المذهب

(١) كارل ماركس مفكر الماني مؤسس الاشتراكية الدولية ١٨١٨

الماركسي . فهما اما يتناسيان او يصقلان او يخرجان القسم الثوري من هذا المذهب عن طبيعته ، بل يبعدان عن هذا المذهب روح الثورة بالمره . فاول ما يبدأ أن يمرضه من مبادئ هذا المذهب بل بالمغالات في تفخيمه واجلاله هو كل ما كان قابلاً للانطباق على مصالح جماعة الاعيان والوجهاء . وهنا ينقلب الاشتراكيون الوطنيون الى ماركسيين (لا تضحكوا !) فالعلماء الوجهاء الذين كانوا يتاجرون بالامس في المانيا بانقراض المذهب الماركسي الذين يحاولون هدمه أصبحوا ينكامون شيئاً فشيئاً في امكان وجود مذهب ماركسي ذي صبغة وطنية المانية يكون المراد منه اعداد نقابات العمال بطريقة منظمة باهرة للقيام بحرب فتح واستعمار .

وامام هذا الامر الجاري الآن وبما انهم أفلحوا في ابعاد المذهب الماركسي عن طبيعته الحقيقية بالتدريج فهم متناهيون أن تقيم دعائم المذهب الاشتراكي الماركسي كما كانت عليه من قبل ولا سيما المبادئ المختصة من هذا المذهب بمركز الحكومة . وحينئذ يجب علينا لاجل تحقيق هذا الغرض أن نسردهم لاعديدة من كتب ماركس وانجيل . (١) وايراد هذه السلسلة الطويلة من جمل هذين

(١) جان جاك انجيل كاتب اجتماعي الماني يعتبر من اوائل

من وضعوا المبادئ الاشتراكية ، ١٧٤١ — ١٨٢

الرجلين من شأنه جعل عملنا ثقیل الوطأة في عرضه على الجمهور بهذه الصفة ولا يساعد على تسهيل تعميمه بين الناس قاطبة. ولكننا من جهة أخرى نرى استحالة الوصول الى الغرض المقصود الا بهذه الوساطة الوحيد. فلا بد من اراد كل الجمل المبسوطة في كتب ماركس وانجيل او على الاقل الجمل الجوهرية التي تتكلم ببيان واضح عن مركز الحكومة، ويجب أن يكون ارادها بشكل تام بقدر ما يمكن ليستطيع القارئ أن يقف على حقيقة آراء منشيء المذهب الاشتراكي العلمي. وبهذه الطريقة الاستدلالية سنظهر للملاعيان وبالاتماد على الأدلة القاطعة كيف ابعد انصار كاويتسكي مبادئ الاشتراكية الاصلية الصحيحة عن غرضها الاساسي وعن طبيعتها الاولى.

ولنبدا بكتاب انجيل المنتشر جداً بين الایدی وهو كتاب « مبدأ الاسرة والملكية الخاصة والحكومة » الذي ظهرت الطبعة السادسة منه في ستوتجارت (١) عام ١٨٩٤. ومن الواجب علينا أن نترجم الجمل التي سنقتبسها من هذا المؤلف من الاصل الالماني

(١) ستوتجارت مدينة المانية عدد سكانها ٢٤٩.٠٠٠ نسمة وهي عاصمة مملكة وورتمبرج وموقعها على مجرى النيزنباخ ولها شهرة بتجارة الكتب اذ توجد فيها مطابع ومكاتب عظيمة عديدة

مباشرة لان التراجم الروسية على الرغم من تعددها اما أن تكون ناقصة واما مشوهة وفاسدة في النقل الى درجة تبعدها عن اصلها بالمرة.

قال انجيل وهو يلخص تحليله التاريخي: « ليست الحكومة على الاطلاق قوة مرسله للحكم من خارج دائرة الحياة الاجتماعية » فالحكومة اذن ليست لها ميزة بل هي عبارة عن تحقيق فكرة أدبية، فهي صورة ونتيجة للروية والصواب كما أكد ذلك هيغل (١) فالحكومة اذن ليست الا من عمل الحياة الاجتماعية الى حد ما من تشكّلها، بل ليست الحكومة الا طريقة من طرق الاعتراف بأن الحياة الاجتماعية مرتبة في اختلاف داخلي لا يمكن حله جعلها تنقسم على نفسها الى فرق متعارضة غير قابلة للتصالح والاتفاق فأصبحت عاجزة عن التخلص من وطأة انقسامها وتفرقها. وعلى هذا صار الشعور بأنه لا بد من وجود قوة ظاهرة للعيان تحول دون مصائب هذا الخطر الذي سببه اختلاف المصالح الاقتصادية المتصادمة وتكون ذات نفوذ محسوس في الحياة الاجتماعية، قوة لها خاصية

(١) فيلسوف الماني ولد في ستوتجارت وفلسفته قائمة على أساس وحدانية الله والعالم وهي مستمدة من مذاهب كانت وفيخت وشيلينج والتعاليمه التأثير الاكبر في النهضة الالمانية، ١٧٧٠ - ١٨٣١

تلطيف المصادمات المتواترة ووقفها عند حد «النظام» وهذه القوة المستخلصة من المجتمع ولكنها اسمي منه واتى أخذت تبتعد عنها شيئاً فشيئاً هي «الحكومة»

فهذه هي الفكرة الأساسية من المذهب الماركسي المختصة بإيضاح تاريخ نشأة الحكومة ومعنى وجودها قد بسطناها بمنتهى الوضاحة والبيان.

فما الحكومة النتيجة التظاهر بمظهر التنازع والتخاصم واستعصاء طبقات المجتمع على التصالح والتوافق. فحينما وجد هذا النزاع بين الطبقات واستحكمت حلقاته الى حد أن تصير المصالحة بينها مستحيلة تظهر الحكومة لاجل التوفيق ما بين هذه الطبقات. ويقابل ما تقدم: أن وجود الحكومة هو دليل على ان منازعات طبقات المجتمع غير قابلة للحسم والتوفيق.

عند هذه النقطة ذات الشأن الجوهرى الأهم بالتدقيق يبتدىء تسوى وافساد المذهب الماركسي بالذهاب فى خطين أساسيين.

فمن جهة يعمد الفلاسفة الاعيان وعلى الاخص الفئة الأكثر وجاهة منهم وهم مضطرون بحكم الحوادث التاريخية القاهرة التي لا يمكن انكارها الى الاعتراف بان الحكومة لا توجد الا حينما

توجد المنازعات والاختلافات ما بين الطبقات الاجتماعية ولا سيما حينما يشتد الصراع ما بين هذه الطبقات ولكنهم يعدلون مذهب ماركس بالتحايل على جعل ماركس يقول ان الحكومة هي العضو أو العامل الموفق ما بين الطبقات المتنازعة. ولكن ماركس لا يقول الا ان الحكومة لا يمكن أن تعمل ولا ان توجد اذا أصبح التوفيق ما بين الطبقات الاجتماعية ممكناً. الا أن جهاينة الاعيان ومؤلفيهم الذين لا يأبهون بضائرهم أكثر من اهتمامهم بمصالحهم يستخلصون على الدوام من أقوال ماركس نصوصاً يطبقونها على مبدإهم الذاهب الى ان الحكومة هي اداة التصالح وعامل التوفيق ما بين طبقات المجتمع. ومن رأى ماركس ان الحكومة هي عضو مهيم على الطبقات أو بالأوضح عضو استعباد طبقة لطبقة اخرى، فهي التي أوجدت «نظاماً» للامور وشرعته وبموجبه أيدت وقوت هذا الاستعباد باخمادها تصادم الطبقات. ومن رأى سياسى الفئة المتناهية فى الواجهة ان النظام هو بالتدقيق المصالحة بين الطبقات وليس استعباد طبقة لطبقات اخرى، وما اخمد التصادم الا عبارة عن انجاد التصالح. وليس هو بمثابة انتزاع الوسائل والطرق التي تكافح بها الطبقات المضطهدة الطبقة المتعككة فيها.

ومن هذا القبيل ما حدث من ان الاشتراكيين الثوريين وكل المانشيين حينما عرضت امامهم في ثورة ١٩١٧ مسألة مدلول وظيفة الحكومة في اتم اوجه مباحثها أى انها عندما عرضت فعليا متطلبة عملا وقتيا تفصل فيه الجماهير أجمعوا كلهم بغير استثناء على نظرية فئة الوجهاء القائلة بان الحكومة عامل الاصلاح والتوفيق ما بين الطبقات وظهرت اذ ذاك حلول ومقالات لا تحصى باقلام المحررين السياسيين المنتمين الى هذين الحزبين وكلها مستعارة من نظرية فئة الاعيان والوجهاء ومتهزى القرص وهى « المصالحة » وأما كون الحكومة هى العضو المتحكم من طبقة ذات جراءة ومجازفة لا يمكن ان تتصالح مع الطبقة المقابلة أى المضاده لها فهذا اما لا تقوى على قوله فئة الاغنياء الوجهاء. وان معرفة الاشتراكيين الثوريين والمنشيين بحقيقته كنه الحكومة لمن أقوى الادلة القاطعة على انهم ليسوا اشتراكيين مثلنا نحن البولشفيين الذين ظللنا دائما نقيم الادلة على انهم ليسوا سوى ديموقراطيين من فئة الوجهاء الذين يتقربون الى الاشتراكيين من الوجهاء اللفظيين فقط

على أن تشويه المذهب الماركسى جار بطريقة أدق وأبرع فهم من الوجهة النظرية لا ينكرون أن الحكومة هى عضو التحكم من احدي الطبقات ولا أن التنازع بين الطبقات لا يمكن استئصاله.

ولكنهم يتجاهلون أو على الاقل يبرون ما يأتون به في حلة مصقولة وهو: اذا كانت الحكومة نتيجة عدم الاتفاق بين الطبقات المتناقضة، واذا كانت قوة متفوقة على المجتمع وأخذة في التباعد شيئاً فشيئاً عن المجتمع فمن الجلى المؤكد اذن ان تحرير الطبقة المضطهدة من المستحيل الا بواسطة الثورة الحادة فقط، بل بدون ابطال آلة الحكومة التى أوجدتها الطبقة المملوكة التى يتجلى فيها هذا التباعد. وهذه النتيجة الواضحة نظرياً من تلقاء نفسها استخلصها ماركس بتدقيق تام، كما سنرى ذلك فيما بعد، من التحليل التاريخى المحسوس لمسائل الثورة؛ وهذه النتيجة هى التى نسيها كوتسكى وأخرجها عن طورها الطبيعى كما سنبين ذلك بالتفصيل فى الايضاح الذى سنسطره.

القوة المسلحة الممتازة والسجون الخ

ثم قال انجيل « واقتداء بالنظام القديم الذى كان متبعاً فى الاسرات والقبائل والعشار عمدت الحكومة أولاً الى تقسيم رعاياها الى مناطق منفصلة من البقاع »

وهذا التعسيم يترأى لنا كأنه « طبعى » غير أنه فى الحقيقة قد استلزم صراعاً طويلاً ضد نظام العشار والاسرات القديم.

«... وكان ثاني عمل مميز لها إيجاد سلطة علنية لا تتفق مطلقاً اتفاقاً مباشراً مع الشعب منظمة نفسها في شكل قوة مسلحة . وهذه السلطة العلنية الممتازة لا غني عنها لان انتظام الشعب من تلقاء نفسه صار مستحيلاً منذ أن انقسمت الحياة الاجتماعية الى طبقات ... وهذه السلطة العلنية توجد في كل بلد . فهي لا تشمل على رجال مسلحين فقط بل أيضاً على عناصر مادية كالسجون وأما كن الاضطهاد من كل نوع وهي امور لم تكن معروفة في نظام العشار ...»

وقد توسع انجيل في الكلام على هذه القوة التي تسمت بالحكومة ، وهي قوة صادرة من الامة الا أنها اسمى منها وهي آخذة في الابتعاد عنها شيئاً فشيئاً . ومن أي شيء تتألف على الاخص هذه القوة ؟ إنها تتألف من قوة مسلحة حاصلة على سجون وعلى وسائل أخرى ...

إننا محقون في التكلم عن قوة مساحة ممتازة لان السلطة العامة الخاصة بكل بلد لا تتفق مباشرة مع الشعب المسلح وبنظامها القائم بذاته .

ويبذل انجيل مجهوده كسائر المفكرين الثوريين في لفت العمال الى أهم ما طرأ على مجموع الشعب ، الذي لم يكن له من قبل شكل

مخصوص ، من التغير الذي استلزم ادخال أشكال جديدة عليه . فالجيش الدائم والشرطة هما أهم أشكال هذا التغير وهما في الوقت نفسه العاملان الاساسيان التي تستتب بهما قوة الحكومة ، وهل كان من المنتظر أن يحدث شيء خلاف هذا التطور ؟

فمن جهة السواد الاعظم من الاوروبيين الموجودين في أواخر القرن التاسع عشر الذي يوجه انجيل الخطاب اليهم والذين لم يروا ولم يلاحظوا عن قرب حدوث أية ثورة عظيمة لم يكن من المنتظر أن يحدث شيء خلاف ما تقدم الكلام عنه . وهم لا يعرفون شيئاً مطلقاً عما يختص « بالنظم القائم بذاته في الشعب المسلح بمحض إرادته . » وتجب المذاهب الاوروبية والروسية على السؤال الاتي وهو :

« من أين جاءت الحاجة الى الفياق الخاصة المؤلفة من الاشخاص المسلحين (وهي البوليس والجيش الدائم) المنفصلين والمميزين عن المجتمع والناهضين في منزلة فوق منزلته ؟ » بجملة أو جملتين من أقوال سينسر أو ميخايلوفسكي ومتخذين ادلتهم من الفرص التي تعرض اتفاقاً في الحياة الاشتراكية ومن تنوع الوظائف الى غير ذلك ... وهذه الشواهد تترأى في صفة علمية ولها مفعول عجيب في تخدير أعصاب الجمهور الساذج بأبهام الامر المهم الجوهرى

وهو : تجزئة المجتمع الى طبقات متعادية غير قابلة للتصالح . ولو كانت هذه التجزئة غير موجودة لامتاز « النظام الذاتى للشعب المسلح من تلقاء نفسه » بتعقده وبوضعه الفنى الى غير ذلك مما يستلزمه النظام الابتدائى لعصابة من القروء المسلحة بعضى أو لعصابة من الرجال الناشئين على الفطرة أو من الرجال الملتئم شملهم فى شكل عشائر ، ومع ذلك فهل كان من الممكن حدوث مثل هذا النظام .

من المستحيل حدوثه لان المجتمع المتمدين منقسم الى طبقات متعادية وغير قابلة للتصالح فالتسلح الاختيارى يدعو الى القتال فيما بينها بالسلاح . فما تكاد الحكومة تتكون حتى تصبح قوة ممتازة وحتى تتواجد فيالق من الرجال المسلحين ، وكلما اتلفت الثورة الجهاز الحكومى فانها تريننا الى حد الوضوح التام كيف أن الطبقة المتملكة تعيد تنظيم فيالق مؤلفة من الرجال المسلحين لتستخدمها فى المحافظة على تسلطها ، وكيف تجتهد الطبقة المضطهدة فى إيجاد نظام جديد من النوع نفسه لالتقدمه لخدمة المستعيلين بل لخدمة المستغلة مجهوداتهم

ويعرض انجيل فى الجمل المسرودة بطريقة نظرية نفس السؤال الذى تطرحه علينا كل ثورة عظيمة بطريقة عملية بوضوح تام وبسلسل

مستمر وهو السؤال المختص بالصلات الموجودة بين الفيالق الممتازة المؤلفة من الرجال المسلحين ونظام الشعب المسلح باختياره وسنرى كيف ان هذا السؤال يوجد الجواب الشافى عنه فى تجربة الثورات الاوروبية والروسية .

ولكن لنعد الآن الى ما بدأ انجيل ببسطه .

لقد ظهر ان هذه السلطة العامة يعتمدها الضعف فى بعض الاحيان كما هو مشاهد فى بعض جهات أمريكا الشمالية (والكلام هنا يختص باستثناء نادر المثال جداً فى المجتمع الرأسمالى وبعض جهات أمريكا وذلك قبل عهد الاستعمار الذى تغلب على الافكار الحرة) ولكن على العموم هذه السلطة العامة آخذة فى النمو :

« إن السلطة العامة تزداد نمواً كلما اشتد الخلف وازداد التنزع ما بين الطبقات فى داخليةها وكلما صارت الحكومات المتجاوزة أوفر قوة وأكثر نفراً . فانظروا فقط الى أوروبا الحاضرة التى ادى تنزع الطبقات فيها وتراكمها فى ميادين الفتوحات الى نمو السلطة العامة الى درجة أصبحت تهدد بالتهايم كل المجتمع بما فيه الحكومة نفسها . »

ان هذه السطور قد خطت حوالى عام ١٨٩٠ . ويرجع تاريخ آخر مقدمة لكتاب انجيل الى ١٦ يونيه سنة ١٨٩١ . أن التيار الاستعمارى

المتمثل في الملكية المطلقة المتمتع بها المحتكرون وهي القوة العظمى للمصارف المالية الكبرى وسياسة ادارة المستعمرات المتناهيمة في التسلط الى ما يجرى في هذا السبيل لم تكن اذ ذاك الا وشيكة الابتداء في فرنسا، وكانت اذ ذاك أشد ضعفا في أمريكا وفي ألمانيا. ومن بعد هذا التاريخ خطا التوسع في الفتوحات خطوة هائلة كادت تجعل الكرة الارضية بأسرها في سنة ١٩١٠ مسقمة تقسما نهائيا ما بين هؤلاء الخصوم المتزاحمين أى ما بين الدول الكبرى المنكبة بشراهة على غنائمها. ومنذ ذلك الحين أخذت التسليحات البرية والبحرية تعظم بدرجة لا يمكن تصورها حتى انتهت الى الدرجة التي بلغتها عند نشوب حرب الجشم الاستعماري التي استغرقت المدة المترامية ما بين عام ١٩١٤ و ١٩١٧ لتنازع السيادة العامة على العالم بأسره ما بين إنجلترا وألمانيا ولاقتسام الغنيمة المطروحة بينهما، هذه الحرب التي استغرقت كل قوى الهيئة الاجتماعية لسد مطامع السلطة الحكومية إلى الحد الذي بلغته هذه الكارثة الفادحة العامة

ولقد عرف انجيل كيف يسوء ويفضح سباق الفتوحات باعتباره احد الصفات الممتازة الاساسية المرتكزة عليها سياسة الدول العظمى الخارجية في حين أن خبثاء الاثراكية الوطنية

الحربية لم يعملوا في المدة الكائنة ما بين ١٩١٤ و ١٩١٧ على اثر تفاقم المزاحمة الموجودة بين تلك الدول الى أن صارت مائة مثل مما كانت عليه من قبل وادت إلى تلك الحرب الاستعمارية الشعواء سوى أن يهرروا مجهودات وجهاتهم ذوى المصالح الاستعمارية بجمل فائنة يضعونها للتغريب بالعقول البسيطة كالدفاع عن الوطن وكالدفاع عن الجمهورية وكالدفاع عن الثورة الى غير ذلك من جمل التغريب والتضليل.

الحكومة آلة استغلال الطبقة المستعبدة

لتوطيد دعائم السلطة العامة الممتازة المستخلصة من المجتمع والمتفوقة عليه ينبغي وضع ضرائب والالتجاء الى عقد قرض عام. وفي هذا الصدد كتب انجيل مايلي :

« ان الموظفين الذين ليسوا سوى أعضاء من الهيئة الاجتماعية أصبحوا بمقتضى سلطة التوظيف التي خولتهم إياها السلطة العامة وبحق جباية الضرائب فوق مستوي هذه الهيئة الاجتماعية التي صاروا بهذه الطريقة منفصلين بالطبع عنها. والحرية الاختيارية في إحترام المجموع للأعضاء العاملة من هيئة العشائر السالفة لم تعد كافية

ولا مرضية لهؤلاء الموظفين لو استطاعوا أن يحصلوا عليها . « فكان هذا مدعاة لسن قوانين خاصة تقضى بتقديس وعدم خدش شرف الموظفين . « فاصبح أحقر عامل من رجل البوليس » له من النفوذ أكثر مما كان لممثلي العشيرة بل من تلك العاطفة الاجلالية التي كان يتمتع بها زعيم العشيرة بمحض اختيار المجتمع من غير تهديد وسوق بالعصا ، تلك العاطفة التي يتمنى الحصول عليها رئيس أى عسكرية لاي بلد متمدين في العالم بأسره . »

وهنا يعرض السؤال الآتي المختص بالمركز الممتاز الذي يتمتع به الموظفون باعتبارهم أعضاء من السلطة العامة . والنقطة الجوهرية في هذا السؤال هي :

من ذا الذي جعلهم فوق مستوى المجتمع ؟
أنا سنرى كيف أمكن حل هذه المسألة النظرية بالطريقة العملية بواسطة مشاغبى باريس في سنة ١٨٧١ وكيف صار الخروج بها عن مجراها الطبيعي بمعرفة المفرد كاوتسكي في ١٩١٢ .

قال انجيل : « بما أن الحكومة وليدة الاحتياج الى قمع الخصومة الموجودة بين الطبقات وبما أنها في الوقت نفسه قد تولدت من المصادمات التي حدثت بين هذه الطبقات فهي بالطبع وبحكم القاعدة العامة حكومة أقوى الطبقات ، تلك الطبقة التي بمقتضى

مركزها الاقتصادي تعتبر ذات السيادة والتملك والتي بفضل قوة الحكومة ونفوذها صارت بالمثل الطبقة السائدة سياسياً ، بهذه الطريقة تحصلت على وسائل جديدة لاستعباد الطبقة المحكومة المستعبدة واستغلال مجهوداتها . « وليست الحكومات العتيقة على عهد العصور المظلمة هي التي كانت أعضاء الاستغلال التي تسخر الارقاء والاسرى بل « الحكومة الدستورية التمثيلية المعاصرة هي بالمثل آلة استغلال العمال لحساب رأس المال . ومع ذلك فقد وجدت مدد توازنت فيها قوى الطبقات المتصارعة بدرجة جعلت السلطة العامة الى وقت ما في موقف مستقل غير مغرض بين الكفتين المتراجحتين وبهذه الطريقة أصبحت كحكم عادل بينهما . »

وهذه هي الحالة التي انصفت بها الحكومة الملكية المطلقة في القرنين السابع عشر والثامن عشر والحكومة اليونانية في سلطتها الاولى وفي سلطتها الثانية في فرنسا وحكومة بسمارك في المانيا .

وهكذا كانت بالمثل حكومة كيرنسكي في روسيا الجمهورية بسياساتها الاضطهادية التي اتبعتها ضد طبقة العمال الثوريين في الوقت الذي كانت العناصر الديمقراطية تدير فيه شئون السوقيت بطريقتها المألوفة لدى فئة الاعيان الانانيين وكل هذه الحكومات أصبحت

عاجزة وصارت الفئة الوجيهة فيها غير قادرة تمام القدرة على
تشيت سلطات العمال البلشفيين

ثم قال انجيل : « أن الثروة في الجمهورية الديمقراطية تستخدم
نفوذها بطريقة غير مباشرة ولكنها طريقة مؤكدة النجاح أولا
بفضل افساد اخلاص وبساطة الموظفين (في امريكا) وثانيا
بفضل الاتحاد ضد سياسة حكومة البورصة » (في فرنسا وامريكا) .

وقد توسع الحكم الاستعماري وحكم المصارف المالية بطريقة
بارعة الحيلة في تأييد وتشيت قوة الثروة العظيمة في سائر الجمهوريات
الديمقراطية . فمن قبيل ذلك ما كاد يحدث في احضان الجمهورية
الروسية الديمقراطية التي أريد التأليف في شهر عسلها اى في اول
عندها ما بين الاشتراكيين الثوريين والمناشفيين وفئة الاعيان في
الحكومة المؤتلفة لولم يقف المسيو بالتشينسكي دون كل الوسائل
الخاصة التي عرضة لتحقيق هذا الغرض وبذلت لاجلها الوسائل
العظيمة من قبل ارباب رؤس الأموال واشياعهم المشتغلين
بالتوريدات العسكرية ذلك الوقوف الذي أدى الى خروج بالتشينسكي
من الوزارة والاستعاضة عنه بالطبع بوزير آخر من قبيلة أغراه
أرباب رؤوس الأموال بجعل عظيم مقداره ١٢٠ الف روبل سنويا ، وعلى
أى محمل يمكن حمل هذا العمل ؛ اليس على محمل افساد ذلك الموظف

مباشرة أو بطريقة غير مباشرة ؟ وهل ذلك التأليف الذي يراد
ايجاده ما بين النقابات الصناعية هو تحالف أو مجرد رابطة اتصال
وصداقة فقط ؟ وما هي المهمة التي كانت ملقاة على عواتق تشيرنوف
وتسيرتلى وافكسنتيف وسكوبيليف ؟ وهل هم الحلفاء المباثرون
لدوى الملايين المختلسين أو غير المباشرين فقط ؟

ان قوة الثروة العظيمة تظل في ثبة تامة وطمانينة دائمة في ظل
الجمهورية الديمقراطية التي لا تضيرها سياسة التوسع الرأسمالي
السيئة . إن الجمهورية الديمقراطية هي خير غشاء سياسي لستر
مقاصد الساسة الرأسمالية بقدر الامكان : وهذا هو السبب في أن
رأس المال بعد ان استولى بفضل بالتشينسكي وتشيرنوف وتسيرتلى
وشركائهم على هذا الغشاء المتين مكن سلطته بطريقة فعالة مؤكدة
التأثير لا يستطيع أى تغير في الاشخاص وفي هيئات الحكم أوفى
الاحزاب الركائنة في احضان الجمهورية الديمقراطية الوجيهة أن
ترزع نفوذها الراسخ وسلطانها المكين .

ومن الواجب أن يلاحظ في هذا المقام أن انجيل يشرح
بطريقة وافية حق التصويت العام : الذى هو آلة لسيادة الطبقة
الوجيهة . إن التصويت العام كما يقول بحسب ما أدت اليه التجربة
الطويلة في الاشتراكية الديمقراطية الالمانية هو « الدليل على

رقي ونضوج مبادئ الطبقة العاملة وهو لا يمكن أن يؤدي الى مطعم فوقه ولن يمكن أن يؤدي الى شئ بعده مطلقاً في ظل الحكومة الحاضرة . »

إن فئة الديمقراطيين الاعيان من نوع اشتراكيين الثوريين والمانشفيين واخوانهم وهم كل الاشتراكيين الوطنيين ومنتهزي الفرص المنبشرين في أوووبا الغربية ينتظرون الوصول الى شئ أعظم من حق التصويت العام . وهم يشتركون مع عامة الشعب ويقنعونه بصواب هذه الفكرة العقيمة لذهابة الى أن التصويت العام في ظل الحكومة الحاضرة موصل الى الاعراب الحقيقي عن رغبة السواد الأعظم من العمال ومؤدى الى تنفيذ هذه الرغبة

ونحن لا يسمنا في هذا المقام إلا أن نورد هذا الاعتقاد الفاسد ومن الملاحظ أن تصريح انجيل المتناهي في الوضاحة والمحدد تحديداً دقيقاً في هذا الصدد قد أبعد عن حقيقته وطبيعته بالخطوات والدعوات والمؤتمرات التي قامت بها الاحزاب الاشتراكية الرسمية أي بواسطة منتهزي الفرص . وسنظهر هنا بطريقة واضحة جداً كل ما احتوته هذه الفكرة التي يأبى انجيل قبولها من الخطأ والفساد وعند توسعنا فيما يلي في بسط نظريات ماركس وانجيل عن الحكومات الحاضرة

إن انجيل يخصص نظريته في العبارات الآتية المستمدة من أشهر كتبه انتشاراً بين أيدي العامة كما يلي :

« وهكذا يثبت أن الحكومة لم تكن موجودة في كل زمان فقد وجدت مجتمعات مرت في أدواؤها المختلفة من غير حكومة وبدون أن يكون لها أدنى علم بالحكومة وبالسلطة الحكومية . وعلى أثر ما حدث من التقدم في المسائل الاقتصادية التي دعت الضرورة الى تعلقها بانقسام المجتمع الى طبقات صارت الحكومة من جراء هذا الانقسام ضرورة لازمة للمجتمع . إننا نسير الآن بخطوات واسعة نحو ترقية المقصد المنشود ومن قبيل ذلك ، از وجود هذه الطبقات لم تعد فقط ضرورة قهرية بل لقد أصبحت عقبة كأداء امام الحصول على النتيجة المنشودة . فالطبقات ستختفي بطريقة لا يمكن تجنبها كما حدث في اطوار تكونها وفي الوقت الذي ستختفي فيه الطبقات تختفي فيه بالمثل الحكومة بطريقة لا يمكن اتقاؤها ايضاً والهيئة الاجتماعية التي ستنتظم من جديد طريقة الانتاج على طريقة المشاركة الحرة العادلة بين المنتجين ستضع الآلة الحكومية في المكان اللائق بها : في متحف الآثار العتيقة بجانب البندقية ذات الفتيله والفأس النرنزية »

وانك لن تجد البتة في أدبيات الدعوة الاشتراكية الديمقراطية

المعاصرة مثل هذا النسق المحكم . ولو فرض ووجد شيء من هذا القليل لملوه على غير محله الحقيقي أو لاعتبروه من قبيل الاستدلال فقط على فساد مبدأ انجيل ولا أهملوا كل ما في هذا التعبير من الصفاء وصقل الجوهر والتغلغل في الاشتراكية الثورية ومن أين لهم أن يؤثروا بمثل هذا التشبيه البديع المحكم في قوله « ارسال الالة الحكومية برمتها الى متحف الآثار » بل لقد خفي على افكارهم في معظم الاوقات الماضية أو تجاهلوا ما أراد انجيل بالالة الحكومية

تلاشي الحكومة والثورة العنيفة

ان كلمات انجيل عن تلاشي الحكومة لها شهرة عظيمة لانها كثيراً ما يستشهد بها ، اذ هي خير حبل للمذهب الماركسي في سائل مذهب انتهاز الفرصة الذي يجب الوقوف عنده الافاضة في شرحه . وسنورد جميع الجملة الاستدلالية المجتزأة منها تلك الالفاظ « أن طبقة العمال ستتولى السلطة العامة وتبتدىء في الحث على التمسك بوسائل الانتاج الذي يصبح ملكا للحكومة ولكنها بهذا العمل نفسه تقضي على نفسها بيدها باعتبارها طبقة

كما انها بهذه الطريقة نفسها تستأصل شأفة كل مميزات الطبقات والمناقضات الموجودة بينها كما تقضي بالعمل نفسه على الحكومة . ان المجتمع الذي ظل موجوداً حتى الآن والذي لا يزال موجوداً بالفعل والذي سيموت بين منازعات الطبقات في حاجة الى الحكومة والى ايجاد نظام تقضي به الطبقة المستغلة لتثبت به دعائم الطرق المتبعة من قبل في سبيل الانتاج أى بمعنى أخص لتثبت القوة المتغلبة على الطبقة المستغلة جهودها في دائرة نوع محدد من الضغط المؤدى الى الانتاج بفروعه العديدة (وهذه الوسائل القهرية تشتمل على الاستعباد والاستخدام والاستئجار) فالحكومة كانت الممثل الرسمي لكل الهيئة الاجتماعية التي تتمثل بواسطتها في حيز ظاهر ولكنها كانت بهذه المثابة فقط باعتبارها حكومة احدى الطبقات التي تمثل في عصرها بمفردها مجموع الهيئة الاجتماعية . وفي العصر القديم كانت الحكومة هي سيدة الأرقاء . وفي العصر الوسطى صارت حكومة الاشراف ذوي الاقطاعيات وهي تمثل في عصرنا هذا زمرة الاعيان والاعنياء . وحينما تصير الحكومة الممثلة الحقيقيه للهيئة الاجتماعية بأسرها فانها تصير حينئذ عديمة الجدوى أى لا عمل لها ومن الآونة التي لا تصير فيها أية طبقة اجتماعية في حاجة الى أن تظل تحت نير الضغط . ومن الوقت

الذي يمكن فيه بواسطة اختفاء التحكم في الطبقات والمنازعة لاجل الوجود الشخصي المنبعث عن الفوضى العاضدة في طارق الانتاج القضاء على المصادمات وعلى سوء التصرف التي يحدتها ذلك النزاع الشخصي . من تلك الآونة ومن ذلك الوقت لا يكون هنالك ما يقتضي الاتحاد وحينئذ لا توجد حاجة لوجود القوة الخاصة المعدة للقمع والتسلط وعلى ذلك لا يبقى لزوم لوجود الحكومة بالمرّة . وأول عمل تصير به الحكومة ممثله حقيقة لكل الهيئة الاجتماعية هو الاستيلاء على سائر وسائل الانتاج باسم الهيئة الاجتماعية وهو في الوقت نفسه آخر عمل مستقل تقوم به بصفتها حكومة . وحينئذ يتلاشى من تلقاء نفسه تداخل السلطة الحكومية في العلائق الاجتماعية اذ يصبح عملاً لا موجب له في سائر الفروع واحداً بعد الآخر . وبدلاً من استيلاء الحكومة على إرادة الاشخاص يتحول عملها الى ادارة الاشياء والى تدبير الانتاج . ولا تكون الحكومة قد أمتحت بل تكون قد انطقت جذوتها أو مائت من تلقاء نفسها وعلى نور هذه الامور يجب البحث في قيمة الجملة المتضمنة « الحكومة العامة الحرة » وهي الجملة التي يمكن أن يكون لها في هذه الآونة حق في التواجد كعنوان للدعوة ولكنها في نهاية البحث تصبح علمياً مستحيلة الوجود . وعلى هذا الضوء

نفسه أيضاً يجب البحث في قيمة مطالب من يطلق عليهم اسم الفوضويين التي ترمي الى وجوب محو الحكومة ما بين يوم والآخر ويمكن القول بدون خوف من الانخداع انه لن يبقى على السنة سائر الاحزاب الاشتراكية الموجودة اليوم من هذا التحليل المعقول المحكم الذي بسطه انجيل والحافل بالرأى الحازم الماثور سوى ما يعبر عنه ماركس بموت الحكومة مخالفاً بذلك المذهب الفوضوي القائل بمحو الحكومة . وان الاجتزاء بهذا التعبير من المذهب الماركسي هو بمثابة تحويله الى مذهب ترقيب الفرض . لانه بعد مثل هذا التأويل لا يبقى عليه الى تمام تحويله الى نقيضه سوى ظل حائر بسيط من التعديل الذي يحدث على مهل من طريق الرقي الفكري من غير وثوب ولا عاصفة ولا ثورة . فتلاشى الحكومة من تلقاء نفسها بحسب الاعتقاد الشائع أو المنتشر أو السائد على عقول العامة اذا أمكن القول بذلك هو بلا شك إخماء الثورة ان لم يكن الرد السلبى عليها

ان مثل هذا التفسير هو أعظم تشويه للمذهب الماركسي يستخدم في مصلحة الواجهة والاثراء وهو تشويه قائم من الوجهة النظرية على تناسي أهم المناسبات والاعتبارات الموضحة في استنتاجات انجيل التي سردناها برمتها .

١ - - ففى نفس مفتتح تدليله قال انجيل بان طبقة العمال اذا استولت على السلطة « تعدم بهذه الوسطة الحكومة بصفتها حكومه ». وأما ما يراد بهذا القول فليس من المعتاد الاطالة فى شرحه . ومن الطبيعى أمان يصير تجاهل هذا الموضوع بالمره ، وأما أن يصير اعتباره كضرب من ضروب الضعف الهيجلى الذى اقتبسه انجيل . وفى الواقع ان هذه الكلمات تعبر باختصار عن الخبرة المستخاصة من احدى كبريات الثورات التى قامت بها طبقات العمال ، وهى التجربة المستخاصة من الحركة المشاعية التى جرت فى باريس سنة ١٨٧١ التى سنتكلم عنها بتوسع كبير فى مكانها .

وفى الواقع ان انجيل تكلم عن اعدام الحكومة التى تمثل الاعيان بواسطة ثورة الطبقة العاملة فى حين ان كلمتى « موت الحكومة » انما يراد بها البقايا المتخلفة من حكومة طبقة العمال التى تباشر الشؤون عقب الثورة الاشتراكية . وأما حكومة الاعيان فبمقتضى رأى انجيل لا تموت ، بل تعدمها طبقة العمال فى غصون الثورة . والى تموت بعد هذه الثورة هي حكومة العمال أو شبه الحكومة .

٢ - ان الحكومة « قوة خاصة للاضطهاد » . وهذا التعبير الوجيه الدقيق الصادر من انجيل على أنهم ما يكون من الوضوح .

ومنه يؤخذ ان هذه « القوة الخاصة للاضطهاد » الواقع على طبقة العمال من طبقة الوجهاء ، أى على ملايين العمال من فئة قليلة من الاغنياء يجب أن تحل محلها « قوة خاصة للاضطهاد » الواجب وقوعه على فئة الوجهاء من طبقة العمال (بواسطة حكم العمال المطلق أو دكتاتورية العمال) . وبهذه الطريقة يتم « استئصال الحكومة بصفتها حكومة » . وبهذه الوسطة يتيسر أمر الحصول على وسائل الانتاج باسم الهيئة الاجتماعية . على ان أمر الاستعاضة عن قوة خاصة (وهى قوة الاعيان) بقوة خاصة اخرى (قوة العمال) فلا يمكن أن يعادل فى حد نفسه اهلاك الحكومة .

٣ - وأما هذا التلاشي أو بطريقة أوضح وأبهر « هذه السكتة » فان انجيل يتكلم عهما ببيان تام فى العصر الذى يلى عصر استيلاء الحكومة على وسائل الانتاج باسم الهيئة الاجتماعية أى بعد حدوث الثورة الاشتراكية . ونحن نعلم كلنا ان الحكومة فى هذا العهد ليست سوى هيئة ديموقراطية . ولكن لا يوجد فرد واحد من منتهزى الفرص يذهب الى ان انجيل يقول بنحمد أنفاس الديموقراطية أو بموتها . وهذا الأمر يظهر لأول وهلة فى منتهى الغرابة ، ولكنه فى الحقيقة غير معقول بالمره الا لدى أولئك الذين لا يفكرون فى ان الديموقراطية هي نفس الحكومة ، وان

لا بد من اختفاء الديمقراطية باختفاء الحكومة . ولا يوجد سوى الثورة ما يمكنه أن يقضى على الحكومة الغنية قضاء مبرما . فلا سبيل منطلقا للراحة العامة إلا بموت الحكومة على العموم أى بمحو الفئة الديمقراطية .

٤ — أن انجيل بتقريره مبدأه القائل بموت الحكومة أسرع بآثبات أن هذا المبدأ موجه ضد منتهزى الفرص وضد الفوضويين . وقد جعل انجيل نتائج مبدئه هذا موجهة قبل كل شئ ضد منتهزى الفرص .

ومن الممكن الرهان على أن ٩٩٩٠ نفسا من عشرة آلاف شخص . ممن يقرأون هذه السطور أو ممن سمعوا الكلام عن قوله « موت الحكومة » يجهلون مطلقا أو يحاولون أن ينسوا أن انجيل لم يوجه نأح مبدئه ضد الفوضويين فقط . ولا يقل عدد الذين يجهلون ماهى الحكومة الحرة العامة عن تسعة من العشرة الباقية من العدد المقدر فيما تقدم ولا ما إذا توجهت الحملة على هذه الحكومة من جانب انجيل فانما تكون موجهة من قبله بالمثل على منتهزى الفرص وعلى هذا النمط يدون التاريخ وعلى هذا النمط أيضا يحدث التلاعب والغش بغير وجدان فى أعظم مبدأ ثورى الى حدان يجعل شيئا مبتذلا فى أفواه العامة . أن الحكم على الفوضويين قد

تكرر أكثر من ألف مرة ودوى فى الآفاق وثبتت كلماته فى العقول حتى أصبح من الاوهام التى لا يمكن انتزاعها من العقائد . وأما الحكم على منتهزى الفرص فقد ترك فى ظل الاهمل وخيمت عليه عناكب النسبان !

أن الحكومة العامة الحرة هي عمدة برنامج الاشتراكيين الديمقراطيين الالمانيين ورمزهم الشائع فى عام ١٨٧٠ . وهذا الرمز لا يوجد فيه أى معنى سياسى خارج عن دائرة ذلك الاصطلاح الفخم الرنان المحتوي على معانى الوجاهة والاثراء وهو الديمقراطية . وبالتنظر لكون هذا الاصطلاح أو هذا الشكل يرمى إلى إيجاد جمهورية ديموقراطية فانجيل يقبل بصفة وقتية وجوده لاجل ترويج الدعوة الاشتراكية الصحيحة فقط . ولكن هذا الرمز أو الاصطلاح هو من المذهب الانتهازى لانه لا يتضمن فقط ديموقراطية غنية ذات صبغة سيئة ، بل يتضمن ايضا ما لا يمكن فهمه من الانتقاد الاشتراكي على كل حكومة توجه عام . ونحن انما نرى فى الجمهورية الديمقراطية خير نوع من انواع الحكومات لطبقة العمال ماداموا تحت نفوذ رأس المال ، ولكننا نخطئ اذا نسينا أن الاستعباد المأجور هو تجزىء الشعب حتى فى أعظم جمهوريات الاعيان ديموقراطية .

ولقد ذكر نافيها تقدم أن كل حكومة هي « قوة خاصة للاضطهاد » الواقع على الطبقة المضطهدة . واذن لا يمكن أن تكون أية حكومة حرة ولا مقبولة من الشعب بأسره . وهذا هو الذي أوضحه ماركس وانجيل مرارا عديدة إلى زملائهما المنضمين إلى حزبهما في عام ١٨٧٠ —

هـ — وفي كتاب انجيل هذا الذي يتذكر كل الناس كلامه فيه عن مسألة تلاشي الحكومة يوجد فيه شرح ضاف على معنى الثورة العنيفة . وفي هذا الشرح يوجد استدلال تاريخي ينقلب إلى ثناء على الثورة . وهذا يبين السبب في الجملة التي اختارتها الأحزاب السياسية المعاصرة وهي « عدم تذكر ذلك الاستدلال » لأنه قد تقرر هذه الأحزاب عدم الخوص في هذا الصدد مطلقا بل وعدم التفكير فيه بالمرّة ، ولهذا فإن هذه الفكرة لا تشغل مكانا من أقوال الخطباء والكتاب الاشتراكيين اليومية التي ينشرونها على الجماهير في قالب الدعوة إلى المذهب الاشتراكي . ومع ذلك فإن فكرتي نشوب الثورة العنيفة وتلاشي الحكومة مرتبطتان ببعضهما البعض ارتباطا غير قابل للحل والتفكك حتى انهما يكادان يعتبران فكرة واحدة أو مبدأ واحداً .

وهذه هو التدليل الذي يبسطه انجيل في هذا الصدد :

« لتمثل الشدة دورا آخر في التاريخ كذلك الدور السيء الذي قامت به الثورة ، ولتكن هذه الشدة نفسها حسب ما يرى ماركس مولدة الحياة الاجتماعية العتيقة الفظة حياة اجتماعية جديدة ، ولتكن بالمثل هذه الشديدة نفسها السلاح الذي تفتتح به الحركة الاشتراكية طريقا لها ونحطم التقاليد السياسية الممقوتة الميتة ، فلتكن الشدة كما ذكر وأكثر من ذلك ولكن المسيو دوهرنج لا ينطق بكلمة عنها . وهو لا يقبل الالتجاء إلى استعمال الشدة واعتبارها ضرورة يقضي بها المصلحة العامة في سبيل قلب حكم المستثمرين الآيين التهد والارتجاف والتحسر لأنه مع الأسف الشديد يرى أن استعمال الشدة مؤد حتما إلى الاضرار بالحالة الأدبية لدى أولئك الذين يلجأون إلى استعمالها . وعلى هذا النسق يتكلمون عن الشدة والعنف على الرغم من الحماسة الفكرية والأدبية التي تتولد من كل ثورة ظافرة . ومثل هذا القول يقال في المانيا التي سيكون لصدمة العنف فيها ، التي سيحمل الشعب غالبا على الالتجاء إليها ، ميزة القضاء على روح الاستعباد الذي أوجد العقيدة الوطنية على أثر حرب الثلاثين سنة المخجلة . وهل هذه الحالة العقلية الكهنوتية المضحكة الهزلية السخيفة هي التي يمكن التجرؤ على عرضها على أعظم حزب توري عرفه التاريخ حتى الآن ؟ »

فكيف يمكن التوفيق في مذهب واحد ما بين هذا المبدأ
الثوري العنيف الذي ظل انجيل يردده علي مسامع الاشتراكيين
الديموقراطيين الالمانيين من ١٨٧٨ إلى ١٨٩٥ اى إلى وقت وفاته
وبين نظرية تلاشي الحكومة ؟

وعادة يحدث التوفيق ما بين أحد الطرفين والطرف الآخر
بواسطة مذهب الاجزاء (أى اقتطاع جزء من فكرة أو مبدأ
أو مذهب والارتكاز عليه في ترويج مذهب مخصوص) بأخذ
فكرة من هنا قائمة على التجربة والتقاط مبدأ من هناك
مرتكز على السفسطة لارضاء زمرة الاقوياء في الساعة
الحاضرة مع وضع كلمة التلاشي ٩٩ مرة من كل مائة مرة
بل ربما أكثر من ذلك في رأس الخطة الموضوعية من قبل . وأكثر
الطرق اتباعاً أزاء المذهب الماركسي وأعظمها انتشاراً في أدبيات
الاشتراكية الديموقراطية الرسمية الحالية إحلال القضايا المنطقية
بجانب الاجزاء أي محاولة الاقناع بالوسائل المنطقية مع الاستدلال
على ما يراد اثباته بالقاط أو الجمل المجتزأة من مذهب ماركس .

ومن المؤكد أن هذه الطريقة ليست بدعه لان الاثبات
بالاجزاء حل محل الاثبات المنطقي في تاريخ الفلسفة اليونانية القديمة .
فيمزج المذهب الماركسي بالوسائل الانتهازية (انتهاز الفرص)

وبتمويه الطريقة الاجتزائية بطلاء المنطق يمكن التوصل بلا عناء
إلى تضليل الجماهير ، ومن الميسور ارضاؤها ونيل عطفها بالتظاهر
بالالمام بالمسألة المعروضة في مجال البحث والحل من سائر الوجوه
وجميع اشكال تطورها وكل عوامل التأثير المتناقضة فيها ، غير أن
هذا كله لا يوصل الى حقيقة الفكرة الثورية التي يمكن استخلاصها
من اطراد الرقي الاجتماعي .

لقد أسلفنا القول وسنظهر بطريقة أوضح فيما سنورده من
الشرح المسهب أن مذهب ماركس وانجيل الداعي إلى الثورة
العنيفة إنما يريد تحريكها على حكومة الاعيان لان هذه الحكومة
لا تستطيع أن تتخلى عن مكانها لحكومة العمال (سلطة العمال
المتحركة) بواسطة التلاشي : اذ لا يتأتى هذا التطور ، بمقتضى
القاعدة العامة ، إلا بالثورة العنيفة . وأن ثناء انجيل على الثورة
العنيفة لعل اتفاق تام مع التصريحات الصادرة من ماركس (لنذكر
خاتمة « بؤس الفلسفة » والمنشور المشاعي الذين يصرح فيهما
ماركس بشم وبثأ كيد أن شيوب الثورة العنيفة لا يمكن اتقاؤه
ولنتذكر برنامج جوتا عام ١٨٧٥ . ولقد ظل ثلاثين عاماً وهو
يجبه النزعة الانتهازية وينحى عليها بلا تؤده ولا اشفاق) .

ومن المؤكد أن هذا الثناء لم يصدر عن اندفاع او غرور

او حب في الجدل . بل خلاصة كل مذهب ماركس وانجيل تنحصر في وجوب اعداد الجماهير بطريقة مرتبة للتشبع بعقيدة الثورة العنيفة . وأن في اهمال تلك الدعوة لاعظم خيانة واضحة موجهة ضد مذهب الميول الاشتراكية الوطنية والكاوتسكية .

ان الاستعاضة عن حكومة السراة والوجهاء بحكومة العمال لا تتم الا بالثورة العنيفة . وانعدام حكومة العمال معناه انعدام كل حكومة لا يمكن زوالها الا بطريقة التلاشي التدريجي . وقد توسع ماركس وانجيل في إيضاح هذه النظرية باسهاب واحكام دارسين حالة كل ثورة على حدة ومحللين الدروس المستخلصة من تجربة كل ثورة بنوع خاص . فلتتخط ما نحن فيه الى ذلك القسم من مذهبهما الذي هو بلاشك أهم أقسامه .

الفصل الثاني

الحكومة والثورة . التجربة المستخلصة من ١٨٤٨ الى ١٨٥١

ليلة الثورة

إن المؤلفين الاولين في المذهب الماركسي التام وهما : بؤس الفلسفة ، والمنشور المشاعي يطابق مقدمات الثورة التي حدثت في سنة ١٨٤٨ . وبمناسبة سنوح هذه الفرصة نرى أن نبدا بعرض المبادئ العامة للمذهب الماركسي . ولدينا هنا الى حد ما فكرة عن حالة الثورة في ذلك العهد ، وأظن أن هذه المناسبة ادعي الى دراسة ماقاله مؤلفونا عن الحكومة أثناء تكلمهم عن الثورة ثم تتدرج الى خواتم التجارب التي استخلصوها من حوادث السنوات الكاثنة ما بين ١٨٤٨ و ١٨٥١

كتب ماركس في كتابه بؤس الفلسفة ما يلي :

« إن الطبقة العاملة في خلال رقيها وانتشارها ستوجد مجتمعا جديدا بدلا من مجتمع الاعيان القديم فزول حينئذ فوارق الطبقات وخصوصياتها . واذ ذاك لا يبقى اقل احتياج الى وجود سلطة سياسية

لان السلطة السياسية ليست سوى اصطلاح رسمي قضت به
الخصومات القائمة بين الطبقات المنقسمة من بعضها على بعض في داخل
جمعية الاعيان !

ومن المفيد بعد ان عرضت في هذا المقام فكرة اختفاء
الحكومة أن نلم بما جاء في هذا الصدد نفسه في المنشور المشاعي
الذي اشترك في تحريره ماركس وانجيل في نوفمبر من عام ١٨٤٧ .
اذ جاء في هذا المنشور ما يأتي :

« اننا بايرادنا أكثر الجمل زيوعاً وتداولاً عن رقي وتوسع
الطبقة العاملة استطعنا أن نواصل حرباً أدبية أكثر أو أقل استتاراً
ضد المجتمع الحالي وسنظل على مواصلتها الى أن تتحول الى ثورة
تتمكن بواسطتها طبقة العمال من ارساخ سلطانها بواسطة اسقاط
فئة السراة والاعيان بعنف وقوة ... »

« لقد رأينا مما أسلفنا القول عنه ان الخطوة الاولى التي
خطتها ثورة العمال هي تطور (من الوجهة الادبية ارتقاء) الطبقة
العاملة الى طبقة حاكمة وهذا فتاح الديموقراطية . »

« وستقيم الطبقة العاملة سلطتها السياسية على انقاض السياسة
المتداعية أركانها لتستخدمها في انتزاع رؤوس الاموال من الفئة
السرية شيئاً فشيئاً ولتجمع بها كل ادوات الانتاج بين يدي الحكومة

أى بين أيدي الطبقة العاملة المنظمة في هيئة طبقة مستولية ،
ولتنمية القوى المنتجة بأسرع ما يمكن . »

ونحن نرى هنا تكون فكرة من أجل وأهم الفكر الناهض
عليها المذهب الماركسي ، فيما يختص بالحكومة وهذه الفكرة هي
« سلطة العمال المتحركة » كما سماها ماركس وانجيل على أثر تحرك
المشاعية في باريس ، ثم اننا نجد في هذه الكتابة تعبيراً عن الحكومة
في منتهى الافادة والاهمية مع ايراد بعض من الالفاظ التي
اندرجت في سلك النسيان من الفاظ المذهب الماركسي كمثل
الآتي : « الحكومة أي الطبقة العاملة المنظمة في شكل طبقة
مستولية . »

وهذا التعبير الذي وصفت به الحكومة لم يصر الاقتصار
على عدم شرحه والتكلم عنه في أدبيات الدعوة السيارة التي تذيئها
الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية الرسمية فقط بل لقد صار اغفاله
فعلاً باعتبار غير قابل للاتفاق مع المذهب الاشتراكي الاصلاحى
وعلى تناقض تام مع المزاعم الانتهازية الباطلة المعهودة وخيالات
الاعيان التي ترين لهم « ترقى وانتشار الديموقراطية بالطرق السلمية
المشروعة . »

ان طبقة العمال في حاجة الى الحكومة التي تغلب على الانتهازين

والاشتراكيين الوطنيين والكاوتسكيين حسبما يقرره المذهب الماركسي . ولكن ذلك لا يتم مع تناسي ما يقرره المذهب الماركسي قبل شيء كل من انه لا يلزم لطبقة العمال الا حكومة على وشك الفناء أي مؤلفة بطريقة تجعلها تبتدىء منذ تكونها في التلاشي وانها لا يمكنها أن لا تتلاشى . ثم يجيء في الدرجة الثانية من الأهمية للعمال وجوب وجود « الحكومة المكونة من هيئة العمال المنتظمة في شكل طبقة متولية » .

الحكومة هي نظام خاص بأحدى القوات ، أي هي نظام القوة المختصة بقمع واخضاع إحدى الطبقات . فها هي إذن الطبقة التي تريد حياة العمال أن تقومها من الواضح انها طبقة المستغلين الوحيدة ، أي طبقة الأعيان . فلا حاجة للعمال بالحكومة إلا لحباط مقاومة المستغلين ، ولا توجد سوى هيئة العمال هيئة أخرى تستطيع أن تحبطها وان تكمل هذا العمل بالنجاح ، لان هيئة العمال هي الطبقة الوحيدة المتشعبة بمبادئ الثورة المتطرفة إلى النهاية والقادرة على ضم كل العمال وسائر المستثمرة مجهوداتهم تحت راية الصراع الناشب ضد فئة الأعيان للحلول محلها نهائياً .

أن ما يلزم للطبقات المستغلة فهو التسلط السياسي للثائرة على الاستغلال أي لاستعماله في سبيل المصلحة الشخصية لقلّة في منتهى

القلّة ضد السواد الأعظم من مجموع الشعب . وأما ما يلزم للطبقات المستغلة مجرّواتها فهو التسلط السياسي الذي يتمضيه أمام القضاء على كل استثمار أي اللّازم لأجل المحافظة على مصلحة السواد الأعظم من الشعب ضد الأقلية الصغرى من طائفة مستعبدى الأرقاء على الطراز الحديث أي طائفة ملاك العقارات الثابتة وأرباب رؤوس الأموال .

أذن الديموقراطيين السراة المتسمين اشتراكيين والذين نصبوا لمصارعة الطبقات أحلامهم الخائفة حول التآليف ما بين جميع الطبقات جعلوا من التعديل في المذهب الاشتراكي نوعاً من أنواع تصرفات الجان ، فهم لا يذهبون إلى قلب سلطة الطبقة المستثمرة بل يحاولون بكل هوادة ولطف اخضاع الأقلية المكيّنة في مركزها المطمئنة على سلطتها إلى الأغلبية . وهذا الترتيب الخيالي الذي تحلم به الديموقراطية الغنية لا يمكن تحقيقه وقد أظهرت فسادة ثووتاً عامي ١٨٤٨ و ١٨٧١ في فرنسا اذا ظهرت التجربة فيهما استحالة التوفيق ما بين الطبقات المختلفة لأن فئة الأعيان خانت أمة الطبقة العاملة وعبثت بمصالحها ولم تراع لها حقوقاً ، وكما أثبتت هذه الاستحالة التجربة المتخلصة من اشتراك الحزب الاشتراكي في العمل مع وزارة الأعيان في إنجلترا وفي فرنسا وفي

ايطاليا وفي كل مكان آخر في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين .

ولقد ظل ماركس طول حياته يصارع هذه الاشتراكية الغنية التي تذكر بالحالة الجارية على عهدنا هذا في روسيا ما بين الاشتراكيين الثوريين والمنشقين ، وبعد أن راجع ماركس نفسه استقر رأيه على استعمال مذهبه المختص بمصارعة الطبقات حتى في رأيه عن السلطة السياسية وعن الحكومة .

ولن يتم قلب زمرة الأعيان إلا بواسطة الهبأة العاملة فانها الطبقة الوحيدة التي تساعدها أحوال كيانها الاقتصادية على أن تصير أهلاً للتأهب للقيام بهذا القلب وبينما يقسم حكم الأعيان وتمزق طبقة الفلاحين وسائر الطبقات الوسطى فانه يجعل هيئة العمال تزداد تضامناً واتحاداً وانتظاماً . وطبقة العمال هي الطبقة الوحيدة التي يجعلها مركزها الاقتصادي الخاص في وسائل الانتاج الكبرى جديرة بان تكون زعيمة كل الهيآت المشتغلة بأعمال أخرى غير الصناعة وسائر الجماهير المستغلة في الغالب بمجهوداتها ، والمستعبدة والمنتهكة قواها بقدر ما أصيبت الهيئة العاملة أو أكثر منها ولا يمكنهن غير قدرات على التمالى والاتفاق فيما بينهن ليجاهدن وهن كتلة واحدة في سبيل تحررهن .

ولقد أدى مبدأ تكافح الطبقات الذي يستخدمه ماركس في مسألة الحكومه والثورة الاشتراكية لسوء الخط الى الاعتراف بالسلطة السياسية وهي حكم الطبقة العاملة المطلق أى بوجود وجود سلطة لا ينازعها ارادتها أحد وتكون معتمدة مباشرة على قوة الجماهير المسلحة . فقلب فئة الأعيان لا يمكن تحقيقه إلا اذا تحولت الطبقة العاملة الى طبقة متولية قادرة على اخضاع المقاومة التي لا بد لفئة الوجهساء من القيام بها وهي في حالة الاضطراب واليأس ، والا اذا أمكن تنظيم كل الجماهير النشطة المستغلة جهودها للدخول في طور جديد من الحياة الاقتصادية .

فلا بد اذن لهيأة العمال من الحصول على سلطة الحكومة التي تنظم بها القوة المركزية والقوة الفعالة التي تخمد بها مقاومة المستقلين وتقود بواسطتها جمهور الاهالى العظيم بما فيه طبقة الفلاحين وطبقة الملاك المتوسطين وذوى المهن المقترمة من اعمال هيئة العمال الى نظام لطريقة الاقتصادية الاشتراكية التي يصير تقريرها .

وبالتفكير في تلقين وتدريب حزب العمال على هذه المبادئ يرى أن المذهب الماركسى يعلم طلائع الطبقة العاملة التي هي خير كفو لتولى السلطة وقيادة الشعب برمته الى التمهيد بالاشتراكية . كما انها خير كفو لادارة وتنظيم طريقة حديثة يتبعها الشعب في

سائر أجزاء حياته ، ولأن تكون خير اداة وزعيم لايجاد حياة لسائر المشتغلين وجميع المستثمرة جهودهم اجتماعية خالية من زمرة الأعيان والاغنياء ، وأن تتم على أيديها كل هذه الامور على الرغم من زمرة الوجهاء والماليين . أما المذهب الانتهازي ، فعلى العكس من ذلك ، لا هم له الا أن يفصل من المجموع ويقتصر على تعليم زعماء العمال الذين قبلوا أن يبيعوا ضمائرهم للفئة المالية لقاء كالة يتناولونها على موائد الاغنياء وأجور عظيمة يتقاضونها من ذوى النفوذ المثرين ، فتعاليمهم لا تميز بشيء مطلقاً من مبادئ الثورة على ذوى اليسار ولا بتغيير حالة الحياة الحاضرة بطريق الانطلاق فهم اذن بتلك التعاليم يتعدون بالشعب عن أى عمل توري ضد طبقة الاعيان وأصحاب رؤوس الاموال .

ان مبدأ ماركس القائل « الحكومة أى هيئة العمل منظمة فى شكل طبقة حاكمة » هو النظرية التى لا يمكن أن تنفصل عن كل التعاليم التى تعد هيئة العمل للدور التورى الذى ستمثله فى التاريخ . وهذا الدور قاعدته حكم الطبقة العاملة المطلق وحصولها على السلطة السياسية .

ولكن اذا كانت هيئة العمل فى احتياج الى الحكومة باعتبارها نظاماً خصوصياً للقوة اللازمة ضد فئة الاعيان فمن الطبيعى

أن يعرض هذا السؤال على أثر الاعتراف بلزومها وهو : هل من الممكن تحقيق وجود هذا النظام بدون محو أو تدمير الآلة الحكومية التى أوجدتها فئة الوجهاء ؟ ان الجواب على هذا السؤال هو الذى يتكفل به المنشور المشاعى لانه خاض فى هذا الموضوع أثناء تلخيصه دروس العبر المستخلصة من الثورة التى حدثت ما بين عامي ١٨٤٨ و ١٨٥١ .

﴿ ما يخص عن الثورة ﴾

بمناسبة مسألة الحكومة التى تهمننا نقول ان ماركس قد درس نتائج الثورة التى قامت فى باريس من ١٨٤٨ الى ١٨٥١ ووضع عنها كتاباً عنوانه فى ١٨ بريمير من عهد لويس بونابارت . (أى فى الشهر الاول من حكمه) جاء فيه :

« ولكن الثورة متطرفة . فهى لا تزال قادمة فى الطريق تجتاز أشد المحن وتخترق النيران المطهره . وهى تعمل عملها بطريقة مرتبة محكمة . ولقد أتمت لغاية ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١ (وهو اليوم الذى أحدث فيه لويس بونابارت انقلابه) نصف عملها التمهيدى وهى تتابع الآن اتمام النصف الآخر . وقد بدأت عملها بتربية السلطة النيابية تربية دقيقة لتستطيع فيما بعد أن تسقطها من مكانها .

والآن وقد أدركت هذا الغرض فهي تثقف السلطة التنفيذية تثقيفاً كاملاً لتوصلها إلى معناها الحقيقي ولتعزلها عن كل شيء ولتجعلها متعارضة معها من غير أن تنجي عليها بآية لائمة جديدة لكي تحشد ضدها كل القوى الساحقة . وحينما تنتهى الثورة من هذا النصف الأخير من عملها التمهيدى نهض أوروبا حينئذ وهي متشعبة بالحماسة وتقول لها :

« انك لتحسنين الكيد أيتها العجوز الشمطاء ! » .

« وهذه السلطة التنفيذية بنظامها الديوانى والحربى المتسع نطاقه وجهازها الحكومى المتناهى فى التعقد وفى التصنع والتكاف يجيش موظفيها البالغ نصف مليون ادارى وجيش مقاتليها البالغ نصف مليون من الاجناد ، هذا النظام الوحشى المتطفل الذى يخفى تحت جرمه الهائل جثمان المجتمع الفرنسى ويسد عليه كل منافذ الفضاء كان مبدأ تولده وظهوره على عهد الملكية المطلقة عقب انحطاط الحكم الاقطاعى الذى عمل هذا النظام المطلق على التعجيل بانحطاطه وسقوطه » .

وادت الثورة الفرنسية الاولى إلى توسع الحكم المركزى « ومع ذلك فقد زادت فى الوقت نفسه حجم وخصائص وعدد الموظفين المساعدين فى السلطة الحكوميه . فاتم بذلك نابليون صنع

الآلة الحكوميه » . ولم تزد عودة الاسرة البربونيه ولا ملكيه يوليه « شيئاً جديداً على ترتيب تلك الآلة سوى احداث تقسيم عظيم فى مختلف الاعمال »

« واخيراً رأت الجمهورية البرلمانية انها مضطرة وهى تصارع الثورة الى تعزيز وتقوية وسائل الضغط كما رأت أن تقوى وتزيد مصادر سلطة الحكومه واشرافها المركزى . ولم يكن من شأن كل الثورات التى حدثت الا أن تزيد فى احكام واتمام عمل هذه الآلة بدلا من تحطيمها . وكل الاحزاب التى كانت تتعاقب بعضها اثر بعض لم يكن لها من هم سوى التصارع فى سبيل التفوق والتسامى وهى لاجل ذلك ترى أن حصولها على هذا الهيكل الحكومى الهائل بمثابة الغنيمة الكبرى التى تطلبت الظفر للوصول اليها » .

ففى هذه الخلاصة المحكمة يتقدم المذهب الماركسى خطوة واسعة الى الامام بمناسبة اصداره المنشور المشاعى . ولقد بسطت هنالك بالمثل مسألة الحكومة الا أن بسطها كان مبهما ومنديجا فى الاراء والتعابير ذات الصبغة السطحية جداً . اما هنا فهذه المسألة مبسطة بشكل محسوس وبراھينها المتتالية من الاول الى الآخر تبرز من تلقاء نفسها فى منتهى الوضوح وهى مشروحة شرحاً

وافياً ومن الوجهة العملية قابلة للتنفيذ : اذ كل الثورات السالفة لم
تزد على تحسين واتمام الآلة الحكومية ، في حين أن المطلوب انما
هو الغاؤه وتحطيمها .

فهذه الخلاصة هي نفس روح المذهب المركبي فيما يختص
بالحكومة وهذا الروح هو الذي لم تقتصر الاحزاب الاشتراكية
الديموقراطية الرسمية على تناسيه واهماله فقط بل لقد تجاوزت الى
تشويهه وتجريده من طبيعته (كما سنري ذلك فيما بعد) واهم من
قام بهذا العمل المستنكر اعظم الاشتراكيين النظريين رئيس
الاشتراكية الدولية العامة الثانية كارل كاوتسكي .

أن المنشور المشاعى يستخلص التعاليم العامة من التاريخ :
فهو يرى أن الحكومة العضو الحاكم من احدى الطبقات ثم
يرشدنا الى هذه النتيجة اللازمة وهي أن الهيئة العاملة لا تتوصل
الى صرع ثلة الوجهاء الا بعد أن تتمكن من السلطة السياسية وبعد
أن تستوثق من الحكم السياسي أي بعد أن تصبح الحكومة
« هيئة العمال المنظمة في شكل طبقة متولية » وبعد أن تشرع هذه
الحكومة المؤلفة من هيئة العمال في أن تتلاشى على اثر انتصارها
لان المجتمع الذي تزول منه أسباب الخصومات والمنازعات لا يصير
في حاجة الى اية حكومة ولا يمكن أن تبقى فيه حكومة ما .

وهنا لم يجر البحث لمعرفة فيما يجب أن يؤول اليه (من جهة
التوسع في الاستدلال التاريخي) حلول حكومة هيئة العمال محل
حكومة زمرة الاعيان .

على ان ماركس بحث في هذه المسألة وحلها في عام ١٨٥٢ .
وبما انه حريص على التمسك بفلسفته المادية المنطقية فقد جعل
أساس مباحثه قائماً على ما استمدته من التجارب التاريخية المستخلصة
من حوادث الثورة التي توالى في السنوات العظيمة المتتابعة ما بين
عامي ١٨٤٨ و ١٨٥١ . وظلت مباديء ماركس في هذا الصدد مدعومة
بالتجارب المستجدة من دروس التاريخ تتلأأ عليها أشعة من
الفلسفة الحكيمة ومن المعلومات الواسعة في التاريخ المفصل

فمسألة الحكومة تتوضح بطريقة محسوسة بالاجابة على الاسئلة
الاتية : كيف نشأت من الوجهة التاريخية حكومة الاعيان والالة
الحكومية اللازمة لتسلط الفئة الوجيهة ؟ وما هي التقلبات التي
تقلبت فيها وما هو النمو الذي نمته في خلال ثورات الاعيان وإزاء
حركات الحرية والاستقلال التي قامت بها الطبقات المستعبدة ؟
وما هو الدور الذي ستقوم به هيئة العمال تجاه هذه الآلة الحكومية ؟
ان سلطة الحكومة المركزية وهي المسألة التي يتميز بها مجتمع
الاغنياء نشأت على أثر سقوط الحكم المطلق . والهيأتان المميزتان

لهذه الآلة الحكومية هما التشكيل الديواني واحتشاد الجيش الدائم وقد وضع ماركس وانجيل بتوسع ضاف في مؤلفاتهم العلاقات التي تصل هتين الهيأتين بفئة الاعيان وهي العلاقات التي تعد بالآلاف . وتدل التجربة على ان كل عامل يحسب حساباً لهذه العلاقات في منتهى الوضوح والاقتناع . وقد سعت الطبقة العاملة الى معرفة هذه الروابط بدروس تلقوها وكلفتها ثمناً غالياً . وهذا هو السبب في معرفتها وتطبيقها على الواقع بسهولة وأحكام العلم الذي يقرر استحالة فصم هذه الروابط وهو العلم الذي إما أن ينكره الديموقراطيون الاعيان جهلاً به وضلالاً وإما أن يكونوا قد بلغوا من التضليل والاعنات الى حد تناسيهم أو إخفائهم ما قامت عليه الشواهد الحسية العديدة

ان الهيئة الديوانية (أي موظفي الدواوين) والجيش الدائم هما العالتان اللتان أوجدهما مجتمع الاغنياء . وهما عالتان ناجمتان عن المنازعات والخصومات الداخلية التي تمزق هذا المجتمع . وما هما الا عالتان تسدان منافذ القضاء في وجه الحياة العامة . ويرى مذهب انهاز القرص على طريقه كاوتسكي وهو المذهب الذي تستخدمه في أيامنا هذه الاشتراكية الديموقراطية الرسمية أن هذه النظرية القائلة بأن الحكومة عضو ذو هيئات طفيلية هي من خصائص

وميزات الفوضويين فقط

ومن الجلي ان تشويه المذهب الماركسي وتسوئته بهذه الصفة في منتهى الاهمية والفائدة لهذه الفئة المتوسطة التي لطخت صحيفة المذهب الاشتراكي ببلطخة لا يمكن محوها حينما استجروه الى تبرير وتزيين الحرب الاستعمارية تحت اسم وستار « الدفاع الوطني » ولكن هذا التشويه ليس من الامور التي لا يمكن انكارها وأقصاؤها عن المذهب الاشتراكي الصحيح

وظل جهاز هيئة الموظفين والعسكريين يزداد استكمالاً وأحكاماً وتقويماً في خلال كل ثورات الطبقة الغنية التي شهدتها أوروبا منذ سقوط العهد الاقطاعي . ومن المحقق ان الطبقة المتوسطة هي التي استسلمت الى الانجذاب نحو الطبقة الغنية والى الاستتباع والخضوع لها ، وخصوصاً بفضل ذلك الجهاز الذي يمنح الطوائف العليا من الفلاحين وصغار أرباب الصناعات والتجار وسواهم وظائف موافقة لهم بالنسبة لمراكزهم الاجتماعية . وهي وظائف بسيطة العمل رفيعة المرتبة تجعل منازلهم وحقوقهم فوق عامة الشعب . واليك ما حدث في روسيا . اثناء نصف سنة مضت بعد يوم ١٣ مارس عام ١٩١٧ (وهو اليوم الذي شبت فيه الثورة) والتهمت الحكم القيصري المستبد : فان الوظائف التي تحجز

عادة فيما سلف للمحاسب وذوى الخطوى أصبحت نهياً مقسماً ما بين الضباط من أبناء الاعيان والمنشقين والاشتراكيين الثوريين وأما الاصلاح فلم يحدث تفكير جدي فيه . بل اذا حدث كلام في صدده أرجأوا النظر الى أن تلثم الجمعية الدستورية ، وهذه الجمعية لم تجتمع الا أجزاء صغيرة الى ما بعد الحرب

(الحرب ما بين روسيا والدول المتحالفة الوسطى)

وأما ما يختص باقتسام الغنيمة والاستيلاء على المناصب فلم يفكروا في ارجائه يوماً واحداً فقد وجد الوقت الكافي في الحال لتوزيع الوزارات ووكالات الوزارات ووظائف الولاة والمحافظين وغيرها ولم ينتظروا لاجله انعقاد الجمعية الدستورية ! ولم تكن لعبة الترتيبات اللازمة لتشكيل الحكومة الا عبارة عن هذا التقسيم « الذى هو حصة الكلب من الصيد » فنجم عنها الانسعار والتصارع في سائر البلاد الروسية من الأعلا الى الاسفل سواء في الادارة المركزية أو في الادارات المحلية . فكانت النتيجة بعد مضي نصف سنة أى من مارس الى سبتمبر عام ١٩١٧ ما يأتى : ارجاء الاصلاحات ، والاسراع في اقتسام مراكز الموظفين وتلا في اغلاط الاقتسام بسلسلة من الاقتسامات الاخرى .

غير انه كلما صار اقتسام الجهاز الادارى بين الاحزاب

المتنوعة من طبقتي الاعيان والمتوسطين (أى ما بين أبناء الوجهاء والاشتراكيين الثوريين والمنشقين على مثال ما حدث في روسيا) كلما صار من الواضح للطبقات المضطهدة وعلى رأسها هيئة العمال وجوب اعتراضهم بالقوة ضد المجتمع المالى بجميع فئاته على اختلاف أنواعها . ومن هنا نشأت حاجة احزاب ذوى الاموال حتى أشدها ديموقراطية وفي جملتها حزب الثوريين الديموقراطيين الى مضاعفة الضغط على هيئة العمال الثوريين وتمتين جهاز الآلة الحكومية وهكذا يلجىء مجرى الحوادث الثورة الى جمع كل قوى التدمير ضد سلطة الحكومة ، وهو لا يضطرها فقط الى تعديل الآلة الحكومية واصلاحها بل الى تدميرها وافنائها

وليسبت هذه بسلسلة من النظريات والبراهين المنطقية ، بل هى استقراء حقيقى للحوادث ، والعظة البالغة المنزعة من ١٨٤٨ — ١٨٥١ ، وكل هذه النتائج هي التي طرحت المسألة على بساط البحث بهذه الطريقة . ويمكن العلم بمقدار اعتماد ماركس على التجارب المستخلصة من وقائع التاريخ من الملاحظة الآتية وهى انه الى عام ١٨٥٢ لم يكن قد عرض مسألة البحث فيما يمكن أن يخلف الآلة الحكومية التي يجب اعدامها . وذلك لان الخبرة والتجربة لم يكونا قد اوجدا الى ذلك الحين المادة اللازمة لوضع

الحل العملي المعقول لهذه المسألة ، ولكن هذا الحل انما جاء من تلقاء نفسه بحسب الترتيب التاريخي على اثر الحوادث التي جرت في عام ١٨٧١ . اما في عام ١٨٥٢ فالذي امكن البحث في تحليله ووضع الحل النهائي له استناداً على التجارب التاريخية انما هو اقدم ثورة العمال على جمع كل القوى المدمرة ضد سلطة الحكومة لاجل التوصل إلى تحطيم الآلة الحكومية .

وهنا قد يعترضنا سؤال وجيه لا ينبغي لنا أن نتحفظه بغير الاجابة عليه وهو : هل يحق لنا أن نعمم التجربة والملاحظات والاستنتاجات التي استخلصها ماركس وأن ندعو الى العمل بموجبها في وقت ابد من التاريخ الذي حدثت فيه هذه الوقائع المستشهد بها في فرنسا اثناء السنوات الثلاثة التي تابعت ما بين ١٨٤٨ و ١٨٥١ ؟ وللاجابة على هذا السؤال يجب قبل كل شيء أن نورد ملاحظة خطها قلم انجيل في هذا الصدد ثم نخوض نحن في تفاصيل الاجابة على هذا السؤال .

كتب انجيل في كلمته الافتتاحية لمقدمة الطبعة الثالثة لكتاب « ١٨ بريرير » ما يأتي :

« أن فرنسا هي البلد الذي كان دائماً لصراع الطبقات التاريخي فيه ختام حاسم في كل مرة اكثر مما يحدث من هذا

القبيل في سائر البلاد الاخرى . وفي فرنسا كانت تصير الحوادث العظيمة في كير تاريخ السلطات السياسية المتنوعة لتخرج منه في كل دفعة أشكالا جديدة لم تكن معروفة من قبل وكان دائماً لصراع الطبقات دخل كبير في هذه التطورات المتتابعة وتأثير مهم في نتائجها . وبالنظر لانها كانت بمثابة مركز لدائرة الحكم الاقطاعي في الازمان الوسطى ونموذجاً للملكية المحتكرة منذ عهد النهضة الجديدة فقد صار لثورتها الكبرى شأن عظيم لانها بهذه الثورة الشهيرة قضت على الحكم الاقطاعي وأسست حكم اصحاب الاملاك بدرجة من الوضوح لم يسبق اليها ولم ينل مثلها أي بلد آخر من البلاد الاوربية . ثم جاء دور مكافحة العمال لاصحاب رؤس الاموال ، ورفع الأولون رؤسهم بشمم في وجوه الآخرين المتولبين شؤون السلطة ، وقد أخذت هذه المصارعة هنا شكلا من الجد لم تأخذ مثله في سائر البلاد الاخرى . »

على ان هذه الملاحظة قد أصبحت عتيقة يالية لاحقيقة لها الآن لأن حياة العمال الفرنسيين قد انكفت بتاتا عن كل مصارعة ثورية من بعد حركتها الشهيرة والاخيرة التي حدثت في عام ١٨٧١ . على ان هذا الامتناع وان طال عهده فلا يقلل باب الرجاء نهائياً في ان تكون فرنسا بلد الثورات القديمة ومهد الانقلابات

العظيمة في مضاف الامم التي ستحد هيأتها العاملة على القيام بالثورة العامة ضد السلطات المالية والاستثمارية والاستعمارية وتحفظ سمعتها القديمة وتواصل عملها الذي بدأته حتي تتوجه باكليل النجاح النهائي .

لنلق نظرة عامة على تاريخ البلاد المتعدية في آخر القرن التاسع عشر ومفتتح القرن العشرين ، فترى الامور الآتية حادثة بتمهل شديد وعلى أشكال مختلفة جداً وفي ميدان متناه في الاتساع : أولاً ، الاتفاق في الطريقة المتبعة في البلاد الجمهورية كفرنسا وأمريكا وسويسرا وفي البلا الملكية كإنجلترا الى حد معين وألمانيا وإيطاليا والبلاد الاسكندنافية وسواها لاجل زيادة انضاج السلطة البريطانية ؟ ثانياً ، استغلال النزاع ما بين أحزاب كبار الملاك وصغارهم على السلطة لاجل اقتسام غنيمة الوظائف الادارية في حين ان أساسات طريقة حكم الاعيان باقية بغير حراك ، ثالثاً ، التمداد في اتقان واكمال وتثبيت السلطة التنفيذية بجهازها الديواني العسكري . ولا يوجد أدنى شك في ان هذه ليست المظاهر العامة لكل الرقي الحديث الطارئ على حكومات رأس المالىين بوجه عام . ففى الاعوام الثلاثة التي تتابعت ما بين ١٨٤٨ و ١٨٥١ أظهرت فرنسا منتهى ما وصلت اليه الاوساط المالية من التوسع والسمو .

ان عهد الاستعمار هو عهد المصارف المالية ذات رؤس الاموال الكبيرة ، عهد احتكارات المالىين الهائلة ، عهد توسع رأس المال الاحتكاري بصفته رأس مال احتكاري حكومي ليظهر مقدار الآلة الحكومية بدرجة لا يمكن تصديقها ونحو الجهاز الاداري العسكري بدرجة لم يسمع بمثلهما في نفس الوقت الذي تكاثرت فيه وسائل ارهاق الحياة العاملة سواء في البلاد الملكية أم في البلاد الجمهورية المتناهية في الحرية .

والتاريخ العام يتمشى بنا الآن من تمهيد وبدرجة أعظم بكثير من الحالة المعروفة عن حوادث ١٨٥٢ الى « تجمع كل القوى » الثورية التي تستعد لها حياة العمال في سائر البقاع لتحطيم الآلة الحكومية . وهنا يعرض امامنا هذا السؤال : بأي شيء ستعتاض حياة العمال عن تلك الآلة بعد تحطيمها ؟

ستزودنا مشاعية باريس فيما يلي بالمعلومات الكافية للامام بالاجابة الشافية على هذا السؤال .

الفصل الثالث

(الحكومة والثورة . تجربة مشاعيه باريس ١٨٧١)

تحليل ماركس

— ١ —

اين توجد بطولة نهضة المشاعيين

من المعلوم أن ماركس حذر عمال باريس في خريف عام ١٨٧٠ أي قبل الحركة المشاعية ببضعة اشهر مظهراً لهم أن كل حركة ترمي إلى اسقاط الحكومة تكون حماقة املاها اليأس . ولكنه حينما رأى المعركة الفاصلة التي نشبت ضد العمال في مارس سنة ١٨٧١ والتي اجاب عليها هؤلاء بحمل السلاح ، وحينما رأى الهياج قد أصبح امراً واقعاً لم يسعه الامساك عن تحية ثورة الحياة العاملة ومقاتلتها بالاعجاب والتهليل . وعلى الرغم من تنبؤاته التي لشوم الطالع قد تحققت لم يشأ ماركس أن يجبه العمال الباريسيين وينحى عليهم باللائمة لاقدامهم على امرهم يكونوا على تمام الاستعداد له ولم تكن الفرص مساعدة عليه كما فعل ذلك جاحد المذهب الماركسي

ذلك الروسي بليخانوف ذو الذكرى المحرنة التي شجعت كتاباته المهيجة العمال والفلاحين على المكافأة في نوفمبر ١٩٠٥ ثم عاد بعد ديسمبر من تلك السنة نفسها يصيح وهو مرتد ثوب الاحرار : « ما كان ينبغي حمل السلاح » .

ولم يقتصر ماركس على الاعجاب والافتخار ببطولة المشاعيين بل اراد ما هو فوق ذلك كتعبيره الآتي في قوله « واثبون لمهاجرة السماء » . ومع أن الحركة الثورية التي نهضت بها الجماهير لم تؤد إلى الغرض المقصود منها فإن ماركس استفاد منها خبرة تاريخية ذات شأن عظيم باعتبارها خطوة الى الامام قبل شوب ثورة العمال العامة في كافة انحاء المسكونة ، وشروعاً في العمل اهم بكثير من مئات البرامج والاستنتاجات والاستدلالات التاريخية وقد اهتم ماركس بهذه الثورة أعظم الاهتمام فحللها واستخرج العبرة منها وتلقى والقي منها دروساً خطية وبنى على كل هذه الامور نظريته الكبرى المشهورة .

ان التصحيح الوحيد الذي أرتأى ماركس ضرورة ادخاله على المنشور المشاعي انما اقدم عليه بعد الخبرة التي اكتسبها من الثورة المشاعية الباريسية . ويرجع تاريخ آخر مقدمة للمنشور المشاعي وضعها ووقع عليها محرراً ذلك المنشور الى ٢٤ يونيو عام ١٨٧٢ .

فقد قال كارل ماركس وفر . انجيل في هذه المقدمة أن برنامج المنشور المشاعي « أصبح اليوم عتية بألنسبة للمكان الذي كتب فيه » ثم قالوا : « أن المشاعية بصفة خاصة قد اقامت الدليل على أن الطبقة العاملة لا تستطيع أن تستولي فقط على آلة حكومية مكاملة الصنع ثم تديرها كما هي في سبيل مقاصدها » .

وقد استعار واضعا المقدمة الجملة الاخيرة المحصورة بين الاقواس الصغير من كتاب ماركس الذي عنوانه : (الحرب الاهلية في فرنسا) .

وعلى هذا الاعتبار يكون ماركس وانجيل قد حسبا لتلك الثورة من الشأن فوق كل حسابان حتى انها اعتمدا على حوادثها في ادخال تعديل في اساس المنشور المشاعي الذي كان ولا يزال عمدة الاشتراكية العامة في جميع ارجاء العالم .

ومن الامور المتناهية في الاهمية أن هذا التعديل الجوهري المهم هو الذي شط به الانتهازيون عن مغزاه الحقيقي حتى أصبح من المؤكد أن تسعة من عشرة لابل تسعة وتسعين من مائة قارىء صاروا لا يفقهون المقصد الحقيقي من ذلك المنشور ولا يحدث في نفوسهم التأثير الذي اراده كاتباه من وضعه . وسنخوض في صدد هذا التشويه في احد الفصول الآتية الذي سنفرد الكلام فيه

بالتشويهات خاصة . ونحن نكتفى الآن بأن نلاحظ قبل الانتقال من هذا الموضوع أن ماركس في تكلمه على استيلاء هيئة العمال على الآلة الحكومية وهي مستكملة العدة حسنة النظام لم يقتصر على استهجان استخدامها في مصلحة العمال بل حتم تحطيمها واخفاء آثارها .

وفي ١٢ ابريل سنة ١٨٧١ أي في نفس الوقت الذي كانت المشاعية سائدة فيه على باريس كتب ماركس الى كوجيلمان ما يأتي : « لو انك تلقي نظرة على الفصل الاخير من كتابي (١٨

بريمير) لترين فيه كيف توقعت قرب حدوث الثورة الفرنسية : ولكن لا لاجل تبادل الايدي الآلة الديوانية العسكرية كما تكرر حدوث ذلك حتى الآن ، بل لاجل تحطيمها (والسكامة التي استعملها ماركس باللغة الالمانية للتعبير عن التحطيم بالقاعدة التي تقابل الخط الرقعة عندنا هي زير بريخين) ، وهذا هو الشرط الاساسي لنجاح كل ثورة يمكن أن يقوم بها الجمهور في هذه القارة . وهذا بالتحقيق ما كان يرمى اليه زملاؤنا الابطال بما حاولوه من اسقاط الحكومة في باريس » .

وان هذه الالفاظ الصادرة من ماركس وهي : « تحطيم آلة الحكومة الديوانية العسكرية » لتحتوى ملخص الدرس العظيم الذي يلقيه المذهب الماركسي فيما يختص بمهمة الهيئة العاملة أثناء الثورة تجاه

الحكومة . ولا شك في أن هذا الدرس النفيس هو الذي يراد
نسيانه برمته على الدوام والذي يجرده كاوتسكي من صفته الاصلية
بلا خجل في التأويلات التي تناول بها المذهب الماركسي !
وأما الاحالة التي يوجه بها ماركس الى كتابه (١٨ بريمير)
فقد ذكرنا في غير هذا المكان الجملة المقصودة من هذه الاحالة
برمتها .

وفي الجملة المنقولة عن ماركس توجد نقطتان ينبغي الالتفات
اليهما . فأولاهما انه لم يذهب بالنتيجة التي يريد العمل بها الى أبعد
من القارة الاوربية . وهذا ما كان يفهم من مجرى الامور في سنة
١٨٧١ اذ كانت إنجلترا حينئذ لاتزال مثال البلاد المستغرقة برأس
المالية المجردة من الصبغة العسكرية الاجبارية ، وتكاد تصير الى
حد ماغير رازحة تحت عبء النظام الديواني . وهذا هو السبب
في ان ماركس استثنى إنجلترا التي كانت الثورة بل الثورة العامة
فيها على ما يظهر ممكنة الحدوث ، بل لقد حدثت حينئذ من غير
تخطيط « الآلة الحكومية المحكمة الصنع كما كان ينتظر .

وفي عام سنة ١٩١٤ في أبان عظمى الحروب الاستعمارية
تلاشت مميزة ذلك الاستثناء الذي اراده ماركس في ذلك الخطاب
فقد ساخت إنجلترا وامريكا الى عقيصتهما في ذلك المستنقع العفن

الدموي الحافل بالادران الديوانية والعسكرية الاوربية ، وبعد
ان كانتا الدولتين الكبريين الممثلتين الحرية الانجليزية الساكسونية
المجردة من الشوائب الديوانية والعسكرية أصبحتا متناهييتين في
الضغط والارهاق والاضطهاد والاختناق . وعلى ذلك أصبح الآن
الغرض من كل ثورة عامة تنشب في إنجلترا أو في أمريكا تحطيم الآلة
الحكومية المحكم صنعها والذي تم اتقانها وتحسينها من عام ١٩١٤ الى
سنة ١٩١٧ جرياً على مبادئ الاستعمار الاوربي .

والنقطة الثانية التي تجب ملاحظتها في جملة ماركس الاخيرة
وتستدعي اهتماماً خاصاً بها هي ذلك الاحتياط الدقيق الذي احتاط
به ماركس في قوله أن تحطيم الآلة الحكومية الديوانية العسكرية
« هو الشرط الاساسي لكل ثورة عامية حقيقية . فان هذا
الاحتياط او هذا التعبير الذي خصص به الثورة بأن جعلها عامية
لا عامة يترأى مدهشاً من قبل ماركس ، والروسيون البلاخانوفيون
والمناشفيون تلاميذ ستروف الذين يريدون أن يندمجوا في عداد
انصار المذهب الماركسي يمكنهم أن يقابلوا هذا التعبير بالاحتقار .
لانهم يعتبرونه مذهباً ضيق النطاق في الحرية وأنه عدا المقارنة ما بين
ثورة الاعيان وثورة العمال لا يتضمن في نظرهم شيئاً آخر وفضلاً
عن ذلك فانهم يعتبرون هذه المقارنة كشيء قد انتهى اجله .

على اننا لو ضربنا مثلاً بثورات القرن العشرين لوجب علينا الاعتراف بان الثورتين البرتغالية والتركية كانتا من جملة ثورات الاعيان . وعلى هذا فلم تكن اية ثورة منهما عامية ، لان جمهور الشعب في كلتا الثورتين لم يحدث بمطالبه الاقتصادية السياسية أي تأثير محسوس فيها . اما ثورة الاعيان الروسية التي هبت فيما بين ١٩٠٥ و ١٩٠٧ فكانت على نقيض تدينك الثورتين فانها على الرغم من عدم احرازها النجاح الباهر الذي احرزته الثورتان البرتغالية والتركية فقد كانت بلاريب عامية تماماً اذ اشترك فيها جمهور الشعب او بمعنى اوضح اغلييته أي الاوساط المنحطة من الهيئة الاجتماعية الراححة تحت نير الاستغلال ووسمت صحيفة الثورة بميسم وجودها الخالص المعروف بنزعة الى الاستعاضة عن المجتمع القديم المراد استئصال نظامه بمجتمع جديد يطابق هوى هذه الاوساط .

ان هيئة العمال لم تكن تكون في أي بلد من البلاد الاوربية في عام ١٨٧١ غالبية الشعب فالثورة العامفة القادرة على استدراج السواد الاعظم من الشعب الى حركتها لم يكن في وسعها الوصول الى هذه الغاية الا اذا اندمجت فيها هيئة العمال وطبقة الفلاحين . فان هذين الوسيطين كانا يؤلفان اذ ذاك الشعب . وهما متضامنان بحكم تساويهما فيما تفعله آلة الحكومة الديوانية العسكرية معهما من

الارهان ومن استثمار مجهوداتهما . فمكسر هذه الآلة وتحطيمها هو مقصد الشعب العملي أو مقصد أغلييته وهي العمال والفلاحون وهو الشرط الجوهرى لهذا التحالف الحر المتوثق ما بين الفلاحين الفقراء وهيأة العمال ، وبدون هذا التحالف لا تقوى الديمقراطية ولا يحدث أي تطور اجتماعي .

فالى صوب هذا التحالف كانت مشاعية باريس متجهة كما هو معلوم ولكنها انما اخفقت لسلسلة اعتبارات داخلية وخارجية . وبالجمله فان الكلام عن الثورة العامية الحقيقية بدون تناسي شخصيات الطبقة المتوسطة التي كثر الكلام عنها باسهاب في مواضع كثيرة انما اراد به ماركس التكلم بوجه ادق واحكم عن قوى اعم الطبقات في الشعوب التي كانت تتألف منها القارة الاوروبية في سنة ١٨٧١ . ومن جهة أخرى فانه اككد أن العمال والفلاحين باشتراكهم وتضامنهم في القيام بالثورة العامية الكبرى انما يريدون أن يحطموا الآلة الحكومية بجهازها الديوانى العسكرى ليحلوا مكانها شيئاً جديداً .

فما هو هذا الشيء الجديد ؟

بماذا يستعاض عن الآلة الحكومية اذا تحطمت ؟
أن ماركس لم يجب على هذا السؤال في المنشور المشاعي الذي
اصدره في عام ١٨٤٧ اجابة شافية : وبمعنى اتم أنه لم يفعل شيئاً في
هذا الصدد سوى عرض هذه المسألة بدون تعيين الوسائل التي
يمكن حلها بموجبها . فكان جوابه على السؤال المتقدم مقصوداً
على قوله بالاستعاضة عن الآلة الحكومية « تنظيم الحياة العاملة
في شكل طبقة متولية » و « بالفتوح الديموقراطية » وهذا جوابان
حائزان مبدهان .

على أن ماركس لم يفته أن الاجابة على ذلك السؤال بهذين
التعبيرين غير مجد ولا عملي ولكنه لم يشأ أن يتعرض للاجابة العلمية
بغير الاعتماد على التجربة العملية ليتفادى من الخطأ الذي قد يقع فيه
اذا اعتمد على رأيه بدون الارتكان في وضع الحل المطلوب على
الاختبار الذي لا بد للحصول عليه من انتظار تصارييف الايام
ليستخلص منها ما يصح أن يكون قاعدة محكمة للحل المنشود .
ولهذا ذكر ذلك الرأي مطلقاً في المنشور المشاعي لا ليتخذ قاعدة
عملية نهائية بل ليكون فكرة مبدئية لدى هيئة العمال يستأنسون

بها في الثورة العامة المنتظرة وترك لهم بعد ذلك حرية تطبيق العمل
تفصيلياً بحسب مقتضيات الأحوال .

ثم ان ماركس اهتم بهذه المسألة اهتماماً عظيماً في كتابه الحرب
الاهلية (ترجم الى الفرنسية بعنوان المشاعية في باريس) وحلها
تحليلاً دقيقاً مستنداً على التجربة المستخلصة من الحركة المشاعية
ولو انها كانت تجربة ضعيفة الجوانب بالنظر لاختفاق تلك الحركة
قبل أن تخطو خطوات يمكن الاعتماد بها والاعتماد عليها في تقرير
مايراد من الحل . على اننا لا يسعنا الا أن نورد هنا أهم النقاط الواردة
في ذلك المؤلف .

لقد انتقلت من العصر الوسطى الى القرن التاسع عشر وأخذت
تعظم فيه « سلطة الحكومة المركزية باعضائها التي لاغنى لها عنها وهي :
الجيش الدائم والبوليس والهيئة الديوانية والكنيسة والقضاء »
وبفضل اتساع دائرة التنازع والتخاصم ما بين الطبقات أى ما بين
رأس المال والعمل أخذت « سلطة الحكومة تزداد تشكلاً على
التوالي في هيئة السلطة العامة المختصة باستخدام العمل وصبغه
بصبغة آلة تعمل لتحقيق سيادة طبقة مخصوصة على سائر الطبقات
الأخرى . وبعد كل خطوة تتقدمها الثورة الى الأمام في كل مرة
يشب لهيبتها . نت السلطة الحكومية تزداد تقويًا وضغطًا وتحكمًا . »

وبعد ثورة ١٨٤٨ - ١٨٤٩ صارت «سلطة الحكومة الآلة الوطنية التي يستخدمها رأس المال ضد العمل» وما كان للامبراطورية الثانية من عمل سوى تقوية وتمكين هذه الآلة.

ان المشاعية هي نقيض الامبراطورية. وقد تشكلت الامبراطورية في بادئ الأمر بشكل جمهورية لا لتتوصل فقط الى استئصال ملكية الطبقة المالكة بل لتسود على هذه الطبقة المالكة نفسها... »

ومن أى شيء يتكون هذا الشكل المعين لجمهورية العمال الاشتراكية. وأى نوع من أنواع الحكومات بدأت في إيجادها؟ « ان المشاعية بدأت أعمالها باصدار أمر بإبطال الجيش الدائم مستعينة عنه بالشعب المسلح ».

وهذه الضرورة القصوى أو المقصد الجوهرى قد أصبح اليوم جزءاً غير متجزئ من برنامج سائر الاحزاب المسماة باسم الاشتراكية.

ولسكن الحقيقة اسفرت عن عدم تحقيق هذا المطلب الاساسي عندما افلحت الثورة الروسية الاخيرة فان احزابنا الاشتراكية الثورية والمنشفية أبت بعد حركة مارس ١٩١٧ تنفيذ هذا المبدأ القويم. « لقد تألفت الهيئة المشاعية من مستشارين بلدين منتخبين

واسطة التصويت العام في سائر اقسام باريس. وكانوا مسؤولين عن آرائهم وأعمالهم وقابلين للعزل في سائر الاوقات. وكانت الاغلبية بحكم الطبيعة مؤلفة من عمال ومن ممثلين معترف بهم من طبقة العمال. « وكذلك رجال البوليس الذين كانوا الى ذلك الحين آلة السلطة الحكومية صار تجريدهم على الاثر من كل أعمالهم السياسية وتحويلهم الى عضو مسؤول امام المشاعية وأصبح كل فرد منهم عرضة للعزل في سائر الاوقات.

« وعلى هذا النمط أصبح مركز الموظفين الآخرين في جميع فروع الادارة مرتبطاً بسلوهم. وأصبح سائر الموظفين من اكبرهم الى اصغرهم لا يتقاضون في الخدمة العامة اجوراً أكثر من اجور العمال الاعتياديين واختفت كل امتيازات الموظفين وكل العلاوات او النفقات الخصوصية او المكافآت التي كانت تعطى لكبار الموظفين او للنواب ولم يبق لها ولا لمن كانوا يتقاضونها من أثر. واذ لم تبق حاجة الى حفظ النظام في الداخل ولا الى المحافظة على المستعمرات في الخارج قلم يعد هنالك موجب لبقاء البوليس والجيش الدائم، وعلى اثر اختفاء هتين الآلتين التين كانت تعتمد عليهما السلطة المادية في الحكومة المنقرضة عمدت المشاعية حالا الى القيام بواجب تحطيم آلة الاستعباد الادبي وهي قوة الكهنوت... »

وفقد القضاة استقلالهم الظاهري ... اذ صار من الواجب انتخابهم بطريقة التصويت العام واصبحوا مسؤولين وعرضة للعزل من مراكزهم»

وهكذا اكتفت المشاعية بالاستعاضة عن الآلة الحكومية المحطمة بديموقراطية على اتم ما يكون . فمن الغاء الجيش الدائم الى انتخاب كافة الموظفين وجعلهم تحت طائلة العزل . وفي الواقع ان هذا الامر يؤدى الى عمل هائل يرمي الى استبدال بعض القواعد المتبعة بقواعد أخرى ذات نظام اساسي مبتكر مخالف للنظام السابق . وهذا هو الذى يعبر عنه بالتحقيق « بتحول المقدار الى الصفة » : فالديموقراطية قد تحققت في اجلي مظهر واحكم نظام كان من المستطاع الحلم به ، وغدت بهذه الطريقة الطبقة العاملة السرية ، والحكومة التي كانت القوة المختصة بالضغط والارهاق الموجهين الى احدى الطبقات تحوات الى شئ آخر ليس هو الحكومة بعينها وعلى ذلك فاز سحق الفئة السرية ومقاومتها العنيفة لم تبق لهما اذنى حاجة . في حين ان سحقها كان من أعظم الامور الجوهرية اللازمة للمشاعية ، ولذا فقد كان احد اسباب فشل المشاعية وهزيمتها عدم البت في هذا الصدد بطريقة حاسمة . فالتطور الذى حدث ظل مقصوراً في جوهره على انتقال الضغط من جانب الى

آخر ، فبعد ان كان واقعاً من القسم الاصغر على القسم الاكبر من الشعب اضحى السواد الاعظم منه ذا السلطة المضطهدة على الجانب الاقل ، وكذلك كان الامر دائماً في عهد الاسترقاق ثم في عهد الاستخدام واخيراً في عهد الاستئجار . ومن الواضح أنه عندما يكون السواد الأعظم من الشعب هو الذى يضغط على مضطهديه السابقين من الشعب نفسه فلا حاجة له البتة الى ايجاد قوة خاصة للضغط . وبمقتضى هذا النسق بدأت الحكومة تتلاشى من تلقاء نفسها . فبدلاً من الانظمة الخصوصية التي كانت توجد لها اقلية ممتازة (وهى الموظفون الممتازون ورؤساء الجيش الدائم) أصبحت الاغلبية نفسها قادرة على أن تؤدى اعمال هذه الوظائف ، وكلما ازداد الشعب تادية لوظائف السلطة الحكومية بمحض ارادته كلما قل الشعور بالحاجة الى هذه السلطة .

وقد اتخذت المشاعية احدى الطرق العملية المؤدية الى تحقيق ذلك الغرض النظرى ، واهتم بهذه الطريقة العملية ماركس وهى في الحقيقة جديرة بالعناية والاهتمام . وهذه الطريقة هى : ابطال كل تفقات النيابة (أى نواب الجهات) وابطال الامتيازات النقدية التي يتمتع بها الموظفون وخفض كل المرتبات الادارية الى مستوى « مرتب العامل البسيط » فهنا حدث الشعور القوي بتحول

الديموقراطية السرية الى ديموقراطية عاملية وانتقال ديموقراطية المضطهدين الى ديموقراطية الواقع عليهم الاضطهاد وتخطى الحكم من قوة خاصة بالضغط من جانب احدى الطبقات الى سحق الضاغطين بواسطة القوى المنظمة بمعرفة أغلبية الشعب المؤلفة من العمال والفلاحين . ومما لا شك فيه ان الدروس التي يلقيها ماركس بخصوص هذه المسألة العملية التي استمدحها من عبر التاريخ وتجاربها على حياة العمال العامة ، وهي الدروس القيمة المختصة بأهم مسألة اجتماعية تدعو الى راحة وسلام المجتمع العام هي التي أهملت أو صارتنا سبها بنوع خاص بالنظر لفصلها بطريقة محسوسة معقولة لا يمكن النزاع فيها في موضوع الحكومة التي كثرت واختلفت في أشكالها الاقوال واحتدم حول وجودها وفنائها الجدل ! وفي الشروح والتأويلات المنتشرة بين سائر هيئات العمال والتي لا يحصى عددها لا توجد كلمة واحدة تحوم حول هذه النقطة الجوهرية الهامة ! ولقد أصبح من المعتاد السكوت على هذه المسألة كأنها فكرة ساذجة يجب اغفالها وكان المثل المتبع في هذا الصدد مثل المسيحيين الذين أصبحت عقيدتهم دين الحكومة الرسمي فانهم غدوا أشديدي التمسك بذلك الدين غير انهم تجاوزوا عن بعض اصوله التي اعتبروها في منتهى الساذجة وما هي كذلك بل هي من تعاليمه الأولية

فتركوا باهمالها والاستخفاف بها أهم ما في ذلك الدين وهو روح الديموقراطية الثورية .

ويظهر ان خفض مراتب كبار الموظفين هو الامنية الوحيدة البسيطة للديموقراطية الساذجة الابتدائية . ولقد اعتاد أحد مؤسسي مذهب انتهاز انفرص وهو الاشتراكي الديموقراطي القديم اذرنستين على أن يكرر المرة بعد المرة تلك السخائف المضحكة التي تلوها السنة السراة ضد الديموقراطية الأولية وهو في هذا الصدد مثل سائر الانتهازيين والكاوتسكيين المنتشرين بكثرة في أيامنا هذه لم يشأ أن يفهم مطلقاً ان الانتقال من رأس المالية الى الاشتراكية البهتة مستحيل الحدوث الا بعد عودة قصيرة الى المبدأ الاشتراكي الاولى : والا فكيف يتيسر ادارة وظائف الحكومة بالسواد الاعظم من الشعب أولانم بعامة الشعب فيما بعد ؟ وفضلاً عن ذلك فانه لم ير ان الديموقراطية الأولية القائمة على قاعدة رأس المالية والمدنية رأس المالية هي شيء آخر خلاف الديموقراطية الأولية المستمدة اصولها من المصور القديم المتقدمة على عهد ابتداء رأس المالية . ان المدينة رأس المالية قد أوجدت الانتاج العظيم ، فمن مصانع الى سكك حديدية الى بريد تليفون الى أمثال هذه الاشياء من وسائل الحضارة رأس المالية : وقد

غاب عن الافكار ان هذه الوسائل التي يسرت أسباب الراحة في الحياة اذا اتخذت قاعدة للنظر في شؤون الوظائف التي لا تزال سائرة على نظام الحكومة العتيقة لوجدانها جعلت مباشرة أعمال الحكومة سهلة جداً لا تتخطى الأعمال الكتابية والحسابية والمراقبة، وهذه كلها أعمال من الميسور على كل فرد من الأهالي ملم بالقراءة والكتابة أن يؤديها مقابل أجر بسيط يعادل أجر أي عامل عادي، وعلى ذلك يمكن بل يجب اختفاء آثار المميزات والدرجات والرتب والالقباب.

ان طريقة التعيين في الوظائف بواسطة الانتخاب العام وتعرض الموظفين لخطر العزل في كل آونة (بمعنى أنهم كلما انتهت مدة انتخابهم للوظائف يصير انتخاب غيرهم حتي لا تكون الوظائف محتكره) بغير استثناء وخفض المرتبات الى درجة أجر العامل العادي ليست سوى وسيلة ديموقراطية سهلة تسير من تلقاء نفسها متضامنة مع مصالح العمال ومصالح الغالية وهي طبقة الفلاحين كما انها تؤدي في الوقت نفسه واسطة الاتصال ما بين رأس المالية والاشتراكية. وهذه الطريقة التي تراءى بمظهرها الجليل انما هي مختصة بالاصلاح الحكومي وهي طريقة سياسية بحثة مؤدية الى حدوث تطور ظاهري في المجتمع، ولكنه لا يمكن أن يكون

مفيداً وناجحاً المفعول الا اذا كان مصحوباً بانتزاع الملكية من منتزعي الأملاك بواسطة التمديد أو التنفيذ أي بانتقال الملكية الخاصة برأس المالية بواسطة الانتاج الداخل الآيل الى حوزة الجمهور.

ثم كتب ماركس :

« ان المشاعية حققت الامنية التي كانت تحوم حولها وتعمل لاجلها سائر ثورات الأعيان وهي الحكومة ذات الأجر البخس بأبطالها أعظم مصدرين للاتفاق وهما : « الجيش الدائم واستخدام الموظفين » .

ويوجد ما بين الفلاحين وما بين الاوساط الاخرى من الطبقة الوسطى اقلية صغيرة فقط ليست لها جامعة مخصوصة ولا هي تمثل أية فئة من الفئات توصلت الى معنى الاثراء والوجاهة أي انها صارة رغدة العيش مرتاحة البال حائزة لكثير من متارف التنعم على نسق الأعيان أما بواسطة أعمالها الحرة وأما بواسطة الوظائف التي استأثرت بها واطمأنت على البقاء فيها زاحزرت كل امتيازاتها. أما السواد الأعظم من طبقة الفلاحين في أية بلد من البلاد الحافلة برأس المالين والتي توجد فيها طبقة من الفلاحين (وهي في أغلب هذه البلاد تكون أغلبية الاهالي) فانهم مضطهدون من قبل الحكومة ويشمنون من صميم أفئدتهم أن يتمكنوا من

قلبا كما انهم يتمنون أن يحصلوا على حكومة رخيصة
وهذا المشروع لا يستطيع أن يخرج من دائرة الرغبة الى
حيز العمل سوى هيئة العمال ، وهي بتحقيقها هذه الامنية تتقدم
خطوة نحو تحويل الحكومة الحاضرة الى اشتراكية .

— ٣ —

أبطال الطريقة البرلمانية

ثم قال ماركس :

« لا ينبغي أن تغدو المشاعية هيئة برلمانية بل يجب أن تصير
هيئة عاملة نشطة تشريعية وتنفيذية في آن واحد ..
« وعوضاً عن البت كل ثلاثة أعوام أو ست سنوات فيمن
يكون العضو الذي يمثل الطبقة السائدة ويضطهد عامة الشعب في
البرلمان ، ينبغي أن يستخدم حق الانتخاب العام في مصلحة الشعب
المنظم على النسق المشاعي فيتمتع بفوائد الاقتراع والتصويت العام
كل العمال ورؤساء العمال وكتاب الحسابات وكذلك أن يعم حق
اعطاء الصوت الفردي حتي كل رئيس آخر من ذوي الشأن في
ادارة الاعمال وتكون عمليات الانتخاب العام صادرة من الجميع
والمقصود منها فائدة المجموع »

وهذا النقد البرلماني الوجيه كتب في سنة ١٨٧١ على أثر
استئثار الاشتراكيين الوطنيين والانتهازيين بالسيادة والحكم ولا
سيما بالتغلب علي البرلمان ، وهو بالطبع يندمج في سلك الصفحات
المطوية المهمة من المذهب الماركسي . وقد ترك الوزراء والمحترفون
بمهمة البرلمانية والابقون من هيئة العمال والاشتراكيون الذين
لا يتأخرون عن الاستفادة الشخصية كل انتقاد برلماني الى الفوضويين
ووسموا كل من يتصدى لمثل هذا الانتقاد بميسم الفوضى . فلا
غرابة اذا ما شملت هيئة العمال في البلاد البرلمانية المسماة بالبلاد
الراقية من الاشتراكيين المرائين أمثال شيدمان ودافيد ولجين
وسيمبات ورينودل وهاندرسن وفاندر فيلد وستوننج وبرانتنج
وييسولا تي وشركتهم وأخذت تميل وتعطف الي النقابة الفوضوية
على الرغم من أن هذه النقابة صارت شقيقة الانتهازية
ولم ينزل ماركس طريقة الانقلاب الثوري مطلقاً منزلة
اللاعاب بالالفاظ على النمط المستحدث ، نمط التضليل والتغريب
الذي اتبعه بليخانوف وكاوتسكي وسواهما . وقد قاطع ماركس
الفوضويين بلا شفقة لعجزها عن الاستفادة من حالة الاسطبل
البرلماني المتسمي الى طبقة الاعيان ولا سيما في الوقت الذي يسود
فيه روح الثورة ، الا انه لم يكتف بتلك المقاطعة بل عمده في الوقت

نفسه الى انتقاد الطريقة البرلمانية بفكر ثوري أصيل مرتكز على مبادئ الحياة العاملة ومتجه الى مصلحة العمال الحقيقية .

وقد اخذ ماركس ينتقل من بعيد خطوة فاخرى نحو اصدار حكمه القاطع بان الوظيفة الحقيقية للحياة البرلمانية هي إخماد صوت الشعب وان اعظم اعضاء كل برلمان شانا هو الذي يتفوق على زملائه في هذا الميدان ، وليست هذه الوظيفة مقصورة على البلاد البرلمانية الملكية بل هي عامة حتى في أعرق الجمهوريات ديموقراطية .

على ان مسألة الحكومة اذا طرحت في مجال البحث واذا ما اعتبر البرلمان كاحدي دوائر الحكومة فكيف يمكن الخروج من هذه الدائرة والتخطي الى سواها قبل ان نلقى عليها نظرة فيما يجب ان تقوم به الحياة العاملة نحوها ؟

من الواجب علينا ان نعيد وان نكرر مرارا قولنا : ان دروس ماركس المستمدة من التمعن في استقراء حوادث واعمال المشاعية قد نسيت تمام النسيان حتي ان الاشتراكي الديموقراطي المعاصر (إيزير المارق المعاصر من الاشتراكية) لا يسعه ان يرى في نقد البرلمان معنى آخر سوي انه انتقاد فوضوي او رجعي .

فطريقة التخلص من الحياة البرلمانية ليست بالتأكيد نحو الدوائر التمثيلية ووسائل الانتخاب بل تحويل هذه الطواحين

اللفظية التي هي الآن دوائر تمثيلية الى دوائر عملية . فمن الواجب اذن ان تكون المشاعية دائرة ولكنها ليست برلمانية بل عملية اي انها تكون في وقت واحد مشرعة ومنفذه .

« دائرة ليست برلمانية بل عملية » افسمعتهم هذا التعبير الذي يقال لسكم في وجوهكم ايها الاجراء (جمع جرو وهو ولد الكلب) اللطاف البرلمانيين المنتمين الى الحزب الاشتراكي الديموقراطي الحديث ! تأملوا في اي بلد برلماني كائنا ما كان من امريكا الى سويسرا ومن فرنسا الى النورفيج الى غيرها فلا ترون اعمال الحكومة الضرورية المهمة يجرى الحل والابرار فيها الا وراء الحجب في الوزارات والسفارات والاستشارات واركاب الحروب . واما مهمة البرلمان فمقصورة على الثروة لاجل غرض وحيد وهو تضليل البسطاء . وان هذه حقيقة في منتهى الثبوت والوضوح وهي حادثة حتي في نفس الجمهورية الروسية وهي جمهورية الاعيان الديموقراطيين فقد ظهرت فيها كل الميول والاهواء البرلمانية حتي قبل ان تتمكن من إيجاد حياة برلمانية لها . ولقد نجح ابطال الطبقة الغنية الفاسده امثال سكو بيليف وتسيرتيلي وتشيرنوف وافكرزنييف في افساد السوفييت وجعله على نسق ابشع واضل البرلمانات المنتمية الى فئة الاعيان فانقلب الى طاحونة الفاظ . فاخذ حضرات الوزراء

الاشتراكيين يغترون بعقول الفلاحين الممثلين ثقة وطمأنية بمجملهم
البليغة والفاظهم الرشيقة وقراراتهم المرتبة ترتيباً محكماً. وبهذه
الطريقة صار السوفيت مائدة حكومية تستخدم في غرضين : احدهما
ان يوضع فوقها الآنية الدسمة المفعمة بالوظائف ذات المراتب
الفخمة والمرتبات الضخمة ويلتف حولها اعظم عدد ممكن احتشاده
من الاشتراكيين الثوريين والمنشقيين « والغرض الثاني الهاء الشعب
ومشاغلته . وفي هذه الاثناء تقضى حاجة الحكومة في الاستشارات
(يريد محال المستشارين وما المقصود من ذلك سوى المافيا) واركاب
الجروب ! (كتب لينين هذا المبحث قبل ان يحدث الانقلاب
الثاني الذي اسقط به كيرنسكي الذي فر الى باريس بثلاثة اشهر)
وقد ظهرت اخيراً في جريدة « الدييلونارودا » لسان حال
الحزب الاشتراكي الثوري مقالة افتتاحية تقرر بصراحة لامثيل
لها ان اناساً من المجتمع المحمود قد سقطوا في بؤرة الفساد السياسية
بل ان الجهاز الاداري في الوزارات المنسوبة الى الاشتراكيين
(معذرة عن هذا التعبير !) يشتغل كمعهده في الزمن الماضي وانه
لم يطرأ عليه اى تغير وانه يعمل على تجريد كل اصلاح ثوري من
خصائصه الحرة . ولكن حتي لو فرضنا عدم وجود هذا الاعتراف
الصريح اليس تاريخ اشتراك الاشتراكيين الثوريين والمنشقيين

في الحكومة خير دليل مقنع على صحة قولنا ؟ والعجيب المدهش في هذا
الامر هو ان يصل التغيرير بالعقول الى حد ان يجرأ كل من الميسو
تشرينوف وروسانوف وزازينوف وآخرون سواهم من محرري
جريدة الدييلونارودا مع اشتراكهم في وزارة ابناء الاعياز علي التصريح
علنا بغير حياء ومن غير ادني حساب للعواقب بانه لا يوجد في وزاراتهم
اقل تغيير من نظام العهد المنقرض ! ولكن الذي لا تخدعه الظواهر يدرك
في الحال ان هؤلاء القوم يستخدمون الجمل والتعابير الثورية
ليسحروا بها الباب البسطاء من الشعب بينما تكون اعمالهم الحقيقية
مطابقة لاهواء ارباب رؤس الاموال وهذه هي حقيقة ودخيلة
التآزر الودي الوزاري .

ان هذه البرلمانية السامة المتعفنة التي تديرها ايدي الفئة المالية
تستبيض عنها المشاعية بانظمة اخرى لا تنقلب فيها حرية المناقشة
والبعث الى غش وتضليل ، وحاملو التفويضات انفسهم يجب
عليهم ان يشتغلوا وان ينفذوا بانفسهم القوانين التي سنوها وان
يتحققوا بانفسهم نتائج اعمالهم وان يجيبوا بانفسهم امام منتخبيهم
مباشرة على كل ما يسألونهم عنه . فالهيئات والدوائر التمثيلية تلبث
وطيدة الدعائم الا انه لن توجد هيئة برلمانية باعتبارها نظاماً خاصاً
ولا باعتبارها قسماً خاصاً بالعمل التشريعي والاداري ولا باعتبارها

مركزاً ممتازاً للنواب . نحن لا يمكننا ان نتصورا مكان وجود
 هيئة ديموقراطية بل ولا ديموقراطية من هيئة العمال بدون أنظمة
 تمثيلية ، ولكننا نستطيع بل يجب علينا ان نعمل لايجادها بدون
 هيئة برلمانية اذا كان على الاقل الانتقاد الموجه الى مجتمع الاعيان
 وارباب رؤس الاموال لا يمكن اعتباره لدينا مجرد قول يذهب
 ادراج الرياح واذا كان مجهودنا الذي نبذله لاجل قلب سيادة
 الاعيان وتحكمهم ينبغي ان يظل مجهوداً جدياً صادقاً لا ان
 يكون مجرد جملة مكهربة لا يراد بها الا اصطياص اصوات العمال كما
 يفعل المنشفيون والاشتراكيون الثوريون وكما يفعل اشياء
 شييد مان وانصار ليحيين والمثقفون حول سيمبات والاخذون
 بأراء فاندرفيلد .

لقد آتقنا علينا ماركس درساً مفيداً عند كلامه على فروع
 الادارة اللازمة للمشاعية ولد ديموقراطية الهيئة العاملة بتخصيصه
 الذي ذكره في قوله « وكل مدير آخر للاعمال » فقد اراد ان
 يشترك ارباب رؤس الاموال « العمال ورؤساء العمال وكتاب
 الحسابات » في اعطاء الاصوات وترشيح الممثلين .

ومن هذا يتضح ان ليس لدى ماركس مثقال ذرة من الغفلة
 والبله . فهو لا يخلق ولا يسبح في لجة الوهم لاجل خلق مجتمع

جديد مؤلف من كل المستحيلات . كلا ولكنه يدرس حالة تولد
 المجتمع الجديد من المجتمع القديم كفرع من التاريخ الطبيعي
 والشكل الذي سيحدث بواسطة الانتقال من المجتمع السابق الى
 المجتمع الناشئ . وقد جعل قاعدة درسه مرتكزه على التجربة
 المستخلصة من حركة هيئة العمال في مجموعها وبذل جهده في ان
 يكون هذا الدرس النتيجة العملية لذلك الاستقراء الدقيق . وجعل
 نفسه تلميذ المشاعية كما فعل كل كبار المفكرين الثوريين الذين لم
 يجمعوا عن الاندماج في مدرسة التجربة المستمدة من الحركات
 الكبيرة التي تقوم بها الطبقة المضطهدة بدلا من ان ينشروا بينها
 مواظهم المتطرسة انفا سسدة كما يفعل بليخانوف بمثل قوله :
 « لا يجب الالتجاء الى استعمال الاسلحة » او كما يفعل نسيرتيللي
 بمثال قوله « يجب على كل طبقة ان تقف عند حدها » ،

ان المسألة لا تدور حول محور الغاء التوظيف دفعة واحدة
 وفي كل مكان والى النهاية القصوى ، لان مثل هذا المشروع
 يعتبر تحليفاً في جو الخيال وانما تدور حول محور استئصال الآلة
 الادارية العتيقة في الحال والابتداء على الاثر في صنع آلة جديدة
 يسمح تركيبها بابطال التوظيف بحذافيره تدريجاً ، وليس هذا الحل
 تحليفاً في جو الخيال بل هو الاختبار المقتبس من حركات المشاعية

واعمالها وهو اول ما يجب على هيئة العمال الثورية تنفيذه في الحال .
ان الاشتراكية تجعل وظائف الادارة الحكومية سهلة
وبسيطة وتعمل على اطراح التفاوت في المراتب والمرتبات وتنظيم
الهيئة العاملة في شكل طبقة متولية الاحكام تتكلم وتعمل باسم كل
مجتمع العمال وكل رؤساء العمال وكتاب الحسابات .

لسنا ممن يبتنون قصور امانهم على قواعد الاوهام ، لاننا لم
نحلم يوماً ما باجتيازنا طفرة كل ادارة وكل طاعة ، فان امثال هذه
الاماني من احلام الفوضويين المنبعثة من المغالاة في اختصاص
حكم العمال المطلق ، وليس لهؤلاء أي اتصال بالمذهب الماركسي
وهم في الحقيقة يعملون على ارجاء الثورة الاشتراكية الى أن يتطور
الناس بغير ما هم عليه من التطور الحالي . كلا اننا لا نبتغي الانتظار
الى هذا الحين ، بل نحن نريد الثورة الاشتراكية والناس على
جبلتهم الحاضرة والعمال لا يتعدون اتباع رؤسائهم والاعمال تحت
رقابة كتاب الحسابات

ولكن هذه الطاعة يجب ان تكون للطبيعة المسالمة الناهضة
في مقدمة سائر المستغلة مجهوداتهم وسائر الصناع وذوى المهن وهي
هيئة العمال . وعلى هذه الطريقة يمكن بل يجب ما بين كل يوم
وآخر البدء في الاستعاضة عن طريقة مراتب الموظفين العموميين

المعقدة المعهودة بالاثرة والميزة بطريقة الوظائف البسيطة التي يقوم
بها رؤساء العمال والمحاسبون ، وهي الطريقة التي تعتبر قابلة للتنفيذ
من الآن بين المتمدينين القادرين على الاضطلاع بهم هذه الاعمال
نظير اجور بسيطة تعادل اجرة العامل العادي .

ولنتول تنظيم الصناعة العظيمة مبتدئين بما اوجده منها من
قبل ارباب رؤس الاموال ، لنتول تنظيمها نحن انفسنا ، نحن العمال
بماننا من الخبرة التامة بصفتنا القائمين بما دق وجل من تلك
الصناعات ، ولنوجد اطاعة وانتظاماً تامين لهما قوة الحديد تؤيدهما
سلطة حكومة العمال المسلحة ، ولنجعل مهمة الموظفين العموميين
مقصورة على مجرد تنفيذ ارادتنا ، وليصيروا مسؤولين وقابلين للعزل
ولا يكونوا سوى قسمين رؤساء عمال ومحاسبين لا يتناهون الا
الاجور الزهيدة كسائر العمال ، وهذا مع احتفاظنا بالطبع بالفنيين
والاختصاصيين في كل نوع من الاعمال والصنائع والمهن ، فهذه
هي مهمتنا ، العامله : وعلى هذا الاساس ولاجل تحقيق هذا الغرض
يمكن بل يجب ان تضرم الهيئة العاملة نيران الثورة . وهذا المبدأ
المختص بقاعدة الاهتمام بالانتاج العظيم مؤد بطبيعته الى تلاشي نظام
التوظيف بخلافه على التوالي والى الاستعاضة بشيء آخر في مكانه
بالتدريج مخالف لكل وسائل الاسترقاق والاستئجار ، بنظام آخر

من امور تجعل الوظائف تصبح على ممر الايام مجرد رقابة ومحاسبة في منتهى البساطة يقوم بها الجميع بالتناوب ثم تغدوان فيما بعد تأملا وانعام نظر واخيراً تتلاشي آخر ظلال لهما باعتبارهما عمليين مخصوصين تتكلف بتأديتهما فئة متفرغة لهما من الناس .

وفي عام ١٨٧٠ انشأ مفكر الماني اشتراكي ديموقراطي نظاماً اشتراكياً مخصوصاً أطلق عليهم اسم « البوستة » . ولم يك ما هو احكم من هذا النظام الا انه لم يلبث أن تحول الى مصلحة منظمة على شكل احتكار الحكومة رأس المالية فسلطة التوسع والاستعمار أصبحت تحول الى نظام البوستة كل دوائر احتكارها . فالعمال العاديين المنهكة قواهم من نصب الاعمال والذين لا تسد اجورهم ثغرات عوزهم ولا تطفىء حرارة جوعهم ظلوا خاضعين بحكم الاحتياج الى النفوذ الديواني رأس المال . ولكن آلة الحركة الاشتراكية على تمام الاستعداد للعمل . فبعد أن تعمل على اسقاط رأس المالبين وكسر صلابة هؤلاء المستغلين بايدي العمال المسلحين الحديدية وتحطم الآلة الديوانية الحكومية الحالية نصبح وليس امامنا سوى ترتيب عملي في منتهى الاتقان والاحكام خال من عناصر التطفل والفضول يستطيع العمال المتحدون ان يديروه بانفسهم بمهارة تامة بالاستعانة بالفنيين ورؤساء العمال والمحاسبين مع جعل اجور الجميع

متساوية معادلة لاجراي عامل اعتيادي . فهذه هي المهمة المحدودة العملية القابلة للتنفيذ في الحال لا بطل كل وسائل الاحتكار ولاجل تحرير العمال من نير الاستغلال وهي مستفاد من التجربة العملية التي قامت بها المشاعية في باريس أثناء حركتها الكبرى . وما مقصدنا الاسمي وغرضنا المعجل سوى أن تصير كل مرافق الحياة الاقتصادية منظمة على نسق « البوستة » التي يتساوى فيها الفنيون وملاحظو الأعمال والحاسبون وسائر بقية المستخدمين في تقاضي اجور لا تتخطى قيمة ما يتناوله من الاجر العامل البسيط وأن يكون هذا النظام تحت اشراف وادارة هيئة العمال المسلحة : هذا هو مرامنا المعجل . وهذان هما الشكل الحكومي والقاعدة الاقتصادية اللازمان لنا . وهذا الرجاء اذا تحقق قضى على الترتيب البرلماني واحل في مكانه الا منظمة التمثيلية وهي الا منظمة الوحيدة الكافلة انقاذ الطبقة الذشيطة من فساد دوائر النفوذ المالي الاحتكاري .

لم شمل الامة

« ان المشاعية لم تتمكن من النظر بامعان في مسألة تنظيم وحدة

الامة لان مدتها لم تطل ولانها كانت منهمكة في توطيد دعائها بمكافحة اعدائها الداخليين والخارجيين . ومع ذلك فيستخلص من النظرة البسيطة التي صار القاؤها على هذه المسألة لمحاولة البدء في حلها وجوب اعتبار النظام المشاعي المنهج السياسي الوحيد الذي لا مناص من انتهاجه حتى في صغرى القرى ... والمجالس المشاعية المحلية هي التي تنتخب اللجنة الوطنية التي تمثل البلاد برمتها في باريس « فالوظائف القليل عددها العظيم شأنها هي التي ستظل في قبضة الحكومة المركزية ولا ينبغي ازالتها (وما المطالبة بمحو هذه الوظائف الاضلال) ! ويجب اسنادها الى موظفين مشاعيين واقعيين تحت طائلة المسؤولية الشديده .

« وبهذه الطريقة المشاعية المحكمة لا يهدم كيان الاتحاد الوطني بل يزداد توثقا واستحكاما . ولا بد من تحقيق الوحدة الوطنية على اثر محو السلطة الحكومية التي نزع منها عملها على تقوية هذه الوحدة والمحافظة عليها في حين انها تريد ان تبقى مستقلة عن الامة وسائدة عليها . وفي الواقع ان هذه السلطة الحكومية ليست سوى عرض من اعراض الشلل التي تبدو على جثمان الامة .

« فالغرض الاساسي اذن هو استئصال اعضاء الضغط والأرهاب التي تستخدمها سلطة الحكومة العتيقة وانتزاع الوظائف

المشروعة من هذه السلطة التي تدعي حق السيادة على الهيئة الاجتماعية لاسنادها الى خدام صادقين للامة مسؤولين امام المجتمع العام .»

ولسنا ندري الى اي حد لم يفهم انتهازيو الاشتراكية الديموقراطية المعاصره او بمعنى أوضح لا يريدون ان يفهموا هذا البيان الجلي الذي بسطه ماركس ؟ ان الدليل المقنع على عدم فهمهم او على مكابرتهم يظهر باوضح مظهر في الكتاب الذي وضعه الجاحد برنستين الذي احرز به شهرة تعادل شهرة ايروسترات ، وهذا الكتاب عنوانه قواعد الاشتراكية ومهمة الاشتراكية الديموقراطية . فقد كتب برنستين في كتابه المذكور متصديا للجمل التي سردنا ها فيما تقدم من اقوال ماركس مايلي : ان هذا البرنامج ينفجواه السياسى يلثم من كل اوجهه الجوهرية بطريقة مدهشة مع المذهب الاتحادي ... فانه على الرغم من كل نقط الخلاف الموجودة في امكنة اخرى من وجهة النظر ما بين ماركس وذلك المحسوب من « الطبقة الوسطى » واعنى به برودون — وقد وضع برنستين لفظي « الطبقة الوسطى » بين الاقواس الصغيرة حاسبا بذلك أنه يجعله عرضة للاستخفاف به — وتيار فكرهما في هذا الصدد في منتهى ما يمكن من التوافق والتمازج . ثم قال برنستين لاشك في أن

أهمية المجالس البلدية قد عظمت « ولكن يظهر لي أن من المشكوك فيه أن الغرض الأساسي للديموقراطية حل الحكومات الحديثة وقلب كيان نظمها رأساً على عقب كما يتصور ذلك ماركس وپرودون بما يرميان اليه : من تكوين جمعية وطنية مؤلفة من لجان موفدة من قبل المجالس الإقليمية أو المحلية التي تتألف هي بالمثل من منتخبين ترسل بهم مجالس النواحي بطريقة تجعل شكل الهيئات التمثيلية الوطنية القديمة تدخل في خبر كان » .

أن هذا لفي منتهى السذاجة الفظيعة ! أيمكن الخلط ما بين آراء ماركس المختصة بملاشاة السلطة الحكومية المتطفلة بمبدأ پرودون الاتحادي ! ولكن هذا الخلط لم ينجح ! اعتباطاً لأنه لا يدور بخلد أي اشتراكي حتى ولو كان انتهازياً أن ماركس يتكلم هنا عن المبدأ الاتحادي (أي اتحاد عدة ولايات أو مقاطعات الى غير ذلك وكل واحدة منها محتفظة باستقلالها الإداري كالولايات المتحدة الاميريكية وكالاتحاد السويسري والاتحاد الألماني والاتحاد النمساوي المجري سابقاً وكالاتحاد البريطاني الذي وضعت قاعدته اخيراً) ولو من قبيل معارضة المبدأ المركزي ، وإنما هو يتكلم عن تحطيم آلة الحكومة المالية العتيقة الموجودة في كل بلد حافل بالاعيان واصحاب رؤس الاموال .



أن الانتهازي لا يستطيع أن يكون له فكرة الامما يحيط به في الوسط المالي ذي الجمود الاصلاحي الذي اذا اراد أن يتكلم عنه لم يعد فكره حد المجالس البلدية ! اما من جهة ثورة الطبقة العاملة فهيئات أن ينصرف فكره اليها .

وان هذا الرأي الصادر من برنستين لسخيف ، ولكن هنالك ما هو ادهى وأمر . ذلك انه لم يتعرض احدلنا قضية برنستين في رأيه هذا . لقد حمل عليه كثيرون ومن جملةهم بليخانوف في روسيا وكاوتسكي في غرب اوروبا ولكن لم يتعرض احدهم لهذا التشويه الذي حاول به برنستين أن يفسد المذهب الماركسي .

لقد برع هذا الانتهازي في تجاهل الفكرة أو الرأي الثوري الذي نُسبه الى المبدأ الاتحادي افتشاً على ماركس — الذي خلطه بمبتدع الفوضوية پرودون (١) ومع ذلك فان كاوتسكي وبليخانوف اللذين زعمان انهما ماركسيان ارتدوكسيان ومن المدافعين عن تعاليم المذهب الماركسي الثوري التزما الصمت في هذا الموطن ! وهذا هو احد الاسباب التي حملت على الاعتقاد بافتقار اشياك كاوتسكي

(١) هو بطرس يوسف پرودون الاشتراكي الكاتب الفرنسي الشهير صاحب النظريات الشهيرة في الملكية ومؤسس طريقة التعاون المهمة حياته من ١٨٠٩ الى ١٨٦٥

الى آراء الانتهازيين في التمحيص ما بين الماركسية والفوضوية ،
وسنعود الى الخوض في هذا الصدد .

لا يوجد في المباحث التي نقلناها من أقوال ماركس عن
الخبرة التي اكتسبها ادني ظل للمبدأ الاتحادي . وفي الحقيقة
ان ماركس يتفق مع برودون في نقطة واحدة لم يفتن اليها بيرنستين .
وفي الموضع الذي يرى بيرنستين ان ماركس متفقاً مع برودون
يبتدىء افتراقه من الاخير . ان ماركس على اتفاق مع برودون
في وجوب استئصال شأفة آلة الحكومة الحاضرة . وهذا التوافق
ما بين الماركسية والفوضوية — الفوضوية مذهب برودون
وباكونين (١) — لا يريدون الانتهازيو والكاوتسكيون أن يروه
لانهما ينشقان عند نقطة هذا الاتفاق عن المذهب الماركسي .

ويختلف ماركس عن برودون وباكونين في مسألة المبدأ
الاتحادي (بدون التكلم عن سلطة العمال المطلقة) . ان المبدأ
الاتحادي ينبعث من وجهة نظر الفوضوية المتيسرة بعض اليسار
أى التي تديش عيشة الطبقة الوسطى من الشعب . وأما ماركس
فمن القائلين بالمركزية ، وفي كل الجمل المسرودة من أقواله لا يرى

(١) هو ميخائيل باكونين الثوري الروسي الشهير وأحد زعماء
الاشتراكية الدولية . حياته من ١٨١٤ الى ١٨٧٦

أقل اخلاصاً بتمسكه بالمركزية . فلا يوجد سوى المتشبعين بثقة عمياء
في الحكومة من يستطيع حمل استئصال آلة المالية المتحكمة على
محمل استئصال المركزية ...

وهل اذا استولى العمال والفلاحون الفقراء على سلطة الحكومة
ونظموا أنفسهم في هيآت مشاعية ورتبوا عمل كل الانظمة المشاعية
ليضربوا رأس المال ولينقضوا على صلاية المالكين وليقدموا للامة
أو للمجتمع العام بأسره ملكية السكك الحديدية والمصانع وسواها
مما كان في دائرة الملكية الشخصية لا يعتبر عملهم هذا من قبيل
المركزية ؟ والا يكون هذا العمل أعظم مركزية ديمقراطية قائمة
على دعائمي المنطق والمصلحة العامة ؟ وهلا يمكن أن يقال عنها
حينئذ أكثر من كل قول آخر انها مركزية عاملية ؟

ان برنستين لا يذهب الى أماكن حدوث مركزية اختيارية
وامتزاج اختياري بين الهيئات المشاعية المتكونة في شكل امة
والتي ينبغي لها أن يختلط بعضها ببعض وتماسك لتتوصل الى محق
السيادة المالية واداة الحكومة المالية . ان بيرنستين يتصور ككل
فلسطيني (يريد اسرائيليا) ان المركزية شيء يهبط من عل ولا
يمكن اظهاره وتثبيتته الا بواسطة هيئات الموظفين والمسكرين .

وكانما ماركس لذلك وفراط خبرته ادرك ما يمكن ان يصاب

به مذهبه من التأويل الباطل والتحريف فقال من باب التحوط :
ان من الخطا المعتمد والوهم المقصود اتهام المشاعية بمحاولتها هدم
بناء وحدة الامة وابطال السلطة المركزية . ولقد استعمل تماركس
لمقصد خاص الجملة التالية وهي « تنظيم وحدة الامة » ليعارض
بها بعبادها مركزية هيئة العمال الديموقراطية ، تلك المركزية
المالية العسكرية الديوانية .

غير ان الذي لا يريد ان يسمع يدعى الصمم . فالانتهازيون
المنتصرون الى الاشتراكية الديموقراطية العصرية لا يريدون ان
يسمعوا أى كلام يدور حول محور السلطة الحكومية واستئصال
الهيئة المتطفلة

محو الحكومة المتطفلة

سبق لنا ايراد بعض الفاظ من أقوال تماركس في هذا الصدد
فما علينا الآن الا ان نورد كلامه بتمامه فيه .

كتب تماركس مايلي :

« جرت العادة انه كلما استجد شيء تاريخي حمل على انه احد
اشكال الامور القديمة بل الميتة أى التي غفت آثارها من الوجود

الاجتماعي كيفما كانت الانظمة الجديدة قليلة الشبه والارتباط
بالانظمة القديمة المنسوبة اليها . وكذلك حدث في شأن المشاعية
الجديدة التي همت بتحطيم الحكومة الحاضرة فقد صار اعتبارها
محاولة بعث المشاعية التي ظهرت في العصور الوسطى ... من قبيل
مزج الحكومات الصغيرة (منتسكيو ، ثم الجير ونديون) ... ومن
قبيل الكفاح الذي حدث قديما ضد المركزية المتناهية في الشدة ،
وكل ما في الامر ان الشكل الحاضر فيه تطرف كثير ...

« ان طريقة الحكم المشاعي تعيد الى كيان المجتمع كل القوى التي
كانت تلتهمها حتى اليوم تلك الغدة الطفيلية المتنامية المسماة « الحكومة »
والتي تعيش على حساب الهيئة الاجتماعية وهي عقبة كأداء في
سبيل نموها ورفقها . ولا يوجد من هو خير من هذه الطريقة
لتمكين فرنسا من التقدم خطوة واسعة في سبيل النهضة والتجدد ...
« ان النظام المشاعي يجعل المنتجين الزراعيين تحت الادارة
الادبية التي تتمتع بها عواصم النواحي وتضمن لهم في شخص العمال
الموجودين في هذه العواصم الريفية ممثلين طبيعيين يمثلون
مصالحهم وحقوقهم . ووجود المشاعية نفسه داع بالطبع الى امتناع
الانظمة المحلية بحريتها الادارية ولكن لا بصفة تعادل بها سلطة
الحكومة التي تصير من ذلك الحين أمراً عرضياً لا عملاً ولا أهمية له .. »

« هدم سلطة الحكومة » ، « غدة طفيلية » ، « استئصال » ،
« محو » هذه السلطة ، « سلطة الحكومة التي تصير الآن عرضية
لاعمل ولا أهمية لها » — هذا هو النسق الذي يتكلم به ماركس
عن الحكومة وهو يحلل تجربة المشاعية ويصدر حكمه بموجب
هذا التحليل .

لقد كتبت هذه الانماط منذ خمسين عاماً ، ولكن يجب
الآن البحث والتتقيب بين الآراء المنتشرة لاستخلاص المبادئ
الماركسية الصحيحة وعرضها على ضمير الجماهير التي حرمت من
الاطلاع عليها . لقد نسيت النتائج التي استخلصها ماركس من
الآراء التي اكتسبها من الثورة العظيمة الأخيرة التي حضرها
بنفسه في الوقت الذي تتعاقب فيه ثورات العمال الحديثة الكبرى .
« ان تنوع الخطط التي أتبعها المشاعية وتنوع المصالح التي
كانت مضطرة لان تراعيها أثناء نهوضها لتدل أوضح دلالة على انها
كانت هيئة سياسية ذات مرونة وبراعة لا مثيل لها في حين ان كل
أشكال الحكومات السالفة لم تزد على انها كانت في جوهرها آلات
ضاغطة . فكل دخيلة أمرها ومستور سرها محصور في انها كانت
قبل كل شيء حكومة الطبقة العاملة ، وانها النتيجة المنطقية لنشوب
الصراع ما بين الطبقة المنتجة والطبقة المستغلة ، ثم انها صارت أخيراً

هيئة سياسية علنية تتكفل باتمام تحرير العمل تحريراً تاماً من الوجهة
الاقتصادية ... »

« ومن غير هذا الشرط الأخير أصبح طريقة النظام المشاعي
مستحيلة التواجد أو خيالا ضالاً » .

ان افراداً من ذوي الأوهام أخذوا يكذبون ويرهقون أذهانهم
في البحث عن الأشكال السياسية التي يجب التي تصير فيها الهيئة
الاجتماعية في طورها الاشتراكي . فالفوضيون أضحوا مسألة
الأشكال السياسية من أبحاثهم بالمرة . وأما انتهازيو الاشتراكية
الديموقراطية المعاصرة فقد قبلوا الأشكال السياسية المالية المتمثلة
في الحكومة الديموقراطية البرلمانية باعتبارها حداً لا يجوز تجاوزه
وطأوا لها الرؤس مصلين مبتهلين زاعمين انها « نموذج النماذج »
ووصموا كل محاولة ترمي الى محو هذه الأشكال بالفوضوية

لقد استخلص ماركس من تفاصيل تاريخ الاشتراكية
والصراع السياسي أن الحكومة مقضي عليها بالاختفاء وأن شكل
تطور اختفائها أي الانتقال من عهد الحكومة الى عهد عدم وجود
الحكومة هو انتظام هيئة العمال في شكل طبقة متولية . واما من
جهة ما ستكون فيه من الأشكال السياسية في المستقبل فهذا
ما لم يخض فيه ماركس جرافاً . بل وقف عند حد التأمل الدقيق

في تحليل التاريخ الفرنسي واستنتاج النتيجة التي استخلصها من حوادث عام ١٨٠١ وهي : اننا نقرب من تحطيم الآلة الحكومية المالية .

وحينما اضطرمت نيران ثورة العمال الكبيرة أخذ ماركس يدرس الاشكال التي تقلبت فيها على الرغم من انطفاء ضرامها واختفاق حركتها وعلى الرغم من سرعة تلاشيها وضعفها المدهش . أن المشاعية هي الشكل الذي تطورت فيه أخيراً ثورة الهياة العاملة والذي تحت ظلاله من المستطاع اتمام تحرير العمل من الوجهة الاقتصادية .

أن المشاعية هي اول شروع الثورة العاملة في حطم اداة الحكومة المالية والشكل الذي اكتست به الثورة أخيراً والذي يمكن بل يجب أن يحل محل الادارة المحطمة .

وسنرى فيما يلي من التفصيل والايضاح أن الثورتين الروسيتين اللتين اندلعت السنة لهيبهما في عامي ١٩٠٥ و ١٩١٧ في شكل آخر وظروف مغايرة لما تقدمها من الثورات لم تكونا سوى تكملة عمل المشاعية وتطبيق التحليل التاريخي الدقيق الذي قام به ماركس .

الفصل الرابع

تكملة

(ايضاحات مكملة لانجيل)

أن ماركس حل من وجهة المبدأ مسألة معني التجربة التي قامت بها المشاعية . فعاود انجيل في عدة مرار طرق هذا الباب والتعرض لهذه المسألة مكمل التحليل والنتائج التي اتى بها ماركس ، موضحاً في بعض الاحيان اوجهاً أخرى لهذه المسألة بقوة عظيمة وتدقيق بالغ يجعلنا نصمم على ايراد هذه الايضاحات السكميلية المهمة .

(مسألة المساكن)

ان انجيل في رسالته التي وضعها سنة ١٨٧٢ في صدد مسألة المساكن جعل قاعدة بحثه الاختبار السابق في هذه المسألة على عهد المشاعية ، معرجاً في عدة مواضع على مهمة الثورة ازاء الحكومة . ومن المفيد الاطلاع بالطريقة المثلى التي أوضح بها ايضاحاً في غاية الجلاء

من جهة اوجه التماثل ما بين الحكومة العاملة والحكومة الحالية وهي الاوجه التي تسمح بالتكلم عن الحكومة في عدة نقط متفرقة ومن جهة اخرى الاوجه التي تتعارض فيها كلتا الحكومتين ميدينا في هذا الايضاح طريقة التخطي الى تعطيل الحكومة .

قال انجيل في رسالته المتقدم الامناع اليها :

« كيف يمكن حل مسألة المساكن ؟ انها تحل في المجتمع العام الحالي بنفس الطريقة التي تحل بها اية مسألة اجتماعية اخرى كيفما كانت شأنها اي : بطريقة التوازن الاقتصادي المتراجع بين كفى العرض والطلب وهو حل يعيدها الى حالة الاشكال على التوالي مرة بعد الاخرى أى انه حل لا يودى الى اية نتيجة حاسمه . اما التساؤل عن الطريقة التي ستنبعها ثورة في حل هذه المسألة فلا تتوقف الاجابة عليه على مجرد الظروف الزمانية والمكانية بل للاجابة صلات اخرى بمسائل تترامى الى صوب بعيد جدا عن هذه الظروف ، ومن كبريات هذه المسائل ابطال التنازع الشاجر ما بين المدينة والريف . وبما اننا لانحاول ان نبتدع اساليب وهمية لتنظيم الحياة الاجتماعية التي سيجي بها المستقبل فمن العبث والخفة التعرّيج على هذا الموضوع . ولكن يوجد شيء واحد لا يمكن انكاره ولا المعارضة فيه ، ذلك انه يوجد في الوقت الحاضر مقدار

كاف من العقارات الثابتة لسد مطالب السكنى الحقيقية برمتها على شرط استخدامها بطريقة الحكمة والصواب . وهذه الطريقة لا تيسر تحقيقها الا اذا انتزعت ملكية الاملاك الحالية وصار اسكان العمال الذين لا مأوى لهم في هذه العقارات الثابتة بدلاً من مأويهم الحالية التي لا تصلح للسكنى فعند ما تستولى هيئة العمال على السلطة السياسية فان هذه الوسيلة تنفذ طبقاً للمصلحة العامة ويكون تنفيذها اسهل بمناسبة اندماج هذه الاملاك في سلك العقارات الثابتة الواضعة الحكومة الحالية يدها عليها والتي سترد الى حوزة الجمهور في جملة الاملاك المنتزعة ملكيتها »

ولم يحدث في هذا الموضوع التصدي لتغيير شكل السلطة الحاكمة ، لان مثل الحل المتقدم يمكن اتمامه وهذه الحكومة قائمة بتأدية انعمائها . فلقد اقدمت الحكومة الحاضرة على انتزاع ملكيات بعض المساكن ووضع يدها على بعض الاماكن بمجرد اوامر اصدرتها . وقياساً على هذه الخطة المألوفة رسمياً يسوغ لحكومة العمال أن تقرر هي أيضاً وضع يدها على عقارات وانتزاع ملكيات . ولكن من الواضح أن الجهاز الادارى العتيق أي هيئة الموظفين التي لا سبيل الى انفصالها من هيئة الاعيان وارباب رؤس الاموال لا يمكن الاعتماد عليه في تنفيذ

قرارات الهيئة العاملة .

خلا لهذا الاشكال يقول انجيل :

« يجب العلم بان وضع يد الشعب العامل على كل ادوات العمل وعلى كل الصناعة هو أمر يناقض تمام المناقضة ما يراه برودون من امتلاك هذه الاشياء بطريقة الابتياح . فعملاً برأي هذا الاخير يصبح كل عامل مالكاً لمسكن ولقطعة اراح من الارض وللادوات اللازمة له ؟ أما الاسلوب الآخر فيقضي بان يكون مجموع الشعب العامل هو المالك للمساكن والمصانع وادوات العمل . وحق التمتع بهذه البيوت والمعامل وسواها لا يمكن التخلي عنه ولو على الاقل مدة زمن التطور الى الاشخاص او الشركات الخصوصية بدون دفع قيمة معينة . وكذلك ابطال الملكية العقارية لا يستدعي ابطال الدخل العقاري بل يقتضي تسليمه الى الهيئة الاجتماعية ولو على الاقل في شكل معدل نوعاً ، وامتلاك الشعب العامل بوجه قاطم كل ادوات العمل لا يمنع بأي حال من الاحوال بقاء الاستكراء والتأجير . »

وسنبعث في الفصل الآتي في المسألة التي عرضت لنا الآن هنا وهي مسألة المصادرة الاقتصادية المتخلقة عن الحكومة الهالكة . لقد التزم انجيل الحذر والحكمة في ايضاحه اذ قال ان طبقة العمال

وهي متولية شؤون الحكومة لا تستطيع بتاتاً أن توزع المساكن بغير اجور ولو على الاقل في المدة التي يحدث فيها التطور . وتأجير المساكن التي يمتلكها الشعب بأسره الى اسرات مختلفات في مقابل اجور يصير تقاضيهما يستدعي بالطبع تحصيل هذه الاجور وهذا العمل يدعو الى بعض المراقبة والى وضع اسعار للترميمات اللازمة للمساكن . وهذه الامور تتطلب نوعاً من اشكال الحكومة ولكنها لا تتطلب البتة جهازاً عسكرياً ديوانياً خاصاً بموظفيه ذوي الميزات والدرجات . وهكذا لا يتم الانتقال من هذه الحالة الاحتياطية الى الحالة التي يصير توزيع المساكن فيها بلا مقابل الا باحشاء آخر ظل للحكومة الضرورية الموقته .

ثم تكلم عن أولئك المجازفين الذين بعد انتهاء عهد المشاعية وبعد الاستنارة بالدروس التي تلقوها عنها تخيروا مبادئ المذهب الماركسي العامة ، وبهذه المناسبة عطف على مبادئ هذا المذهب قائلاً :

« انها وليدة الضرورة التي أوجدها العمل السياسي والسلطة المطلقة التي لجأت اليها هيئة العمال بصفتها وسيلة الانتقال الى إبطال الطبقات والى إبطال الحكومة في الوقت نفسه . »

من الجائز ان بعض عشاق النقد الاوربي وبعض السراة من « اكلة

لحم المذهب الماركسي « يرون شبه تناقض بين هذا البيان المتضمن « ابطال الحكومة » وانكار هذا الشكل من التعبير بالطريقة الفوضوية كما بسطنا ذلك اثناء الكلام على مناقضة آراء دوهرينج . فليس من المستغرب ان يعتبر الانتهازيون انجيل في عداد الفوضويين ؟ لقد اخذت العادة ترسخ في نفوس الاشتراكيين الوطنيين المتكاثرين في ايمانهم باعتبار الاشتراكيين الدوليين بمثابة فوضويين .

ان تعاليم ماركس تشير دائماً الى تطابق ابطال الحكومة بابطال الطبقات الاجتماعية . وأما الاعتراض الشهير على دوهرينج يختص بتلاشي الحكومة فهو لا يقتصر على اتهام الفوضويين بالرغبة في ابطال الحكومة فقط بل في اعتقادهم بان هذا الابطال قابل للتحقق في كل ساعة .

وبعد ما اتضح ان المذاهب الاشتراكية الديمقراطية تريد أن تكسو المذهب الماركسي حلة لا توافقها باسنادها اليه زوراً وضلالاً انه ذو صلات بالفوضوية في مسألة ابطال الحكومة فمن المفيد الامام بالجدال الذي دار ما بين ماركس وانجيل من جهة والفوضويين من جهة اخرى .

مجادلة الفوضويين

ان عهد هذه المجادلة يرجع الى سنة ١٨٧٣ اذ نشر ماركس وانجيل مقالات ضد البرودونيين القائلين بالحرية الادارية أي أضداد السلطة النظامية وكان نشر هذه المقالات في مجلة اشتراكية ايطالية ولم يتح ترجمتها الى اللغة الالمانية الا في عام ١٩١٣ حينما أعادت نشرها جريدة « النيوزايت » .

كتب ماركس مفنداً آراء الفوضويين الذاهبة الى الانصراف عن السؤال السياسية بتاتا :

« اذا كان الصراع السياسي الذي يجب ان تقوم به الطبقة العاملة يكتسي بحل ثورية ، واذا كان العمال يحلون سلطتهم المطلقة محل سلطة الاعيان المطلقة فانهم يرتكبون جريمة هائلة بأخلالهم بعبادتهم لانهم لاجل قضاء مطالبهم الوقتي الحقير الوحشي ولاجل كسر شوكة النفوذ المالي يعملون على اكساب الحكومة شكلاً ثورياً عرضياً بدلاً من القاء السلاح وابطال الحكومة »

فهذا هو الموضوع الذي يحتج فيه ماركس على ابطال الحكومة بشدة في مجادلته الفوضويين ! فهو لم يعترض على اختفاء او على

إبطال الطبقات ولكن على عدول العمال عن استعمال أسلحتهم في تنظيم القوة أي استخدام الحكومة في « كسر شوكة الفئة المالية ». وقد احتاط ماركس بذلك وتجربته المهودين من اخراج مكافئته ضد المبادئ القوضوية عن معناها الحقيقي بالتحديد الدقيق الذي أورده في أثناء كلامه مينا .. الشكل الثوري العرضي « الذي تتشكل به الحكومة اللازمة في مبدأ الأمر للهيئة العاملة . فإن هيئة العمال لا حاجة لها إلى الحكومة إلا مدة وجيزة .

أما فيما يختص بمسألة إبطال الحكومة وكونها غرضاً أساسياً فنحن على تمام الاتفاق مع القوضويين . ونحن نؤكد أنه لا جمل إدراك هذا الغرض لا بد من الالتجاء وقتياً واحتياطياً إلى استخدام آلات ووسائل واساليب السلطة الحكومية ضد المستغلين ، وكذلك لا بد من اليلاذ وقتياً إلى سلطة الهيئة العامية المطلقة لإبطال طبقات الهيئة الاجتماعية .

وقد اختار ماركس أن يجمع الطرق وأوضحها في معارضة الاشتراكيين بتحقيقه على العمال لقاء السلاح على أثر تفويضهم بغير أرباب رؤس الأموال عن كواهلهم أو إدارت في حالة عدم اللقاء ضد المالبين لكسر شوكتهم أما إذا أرادت طبقة أن تشهر السلاح ضد طبقة أخرى فيما ذا يمكن تأويله إلا باعتبار هذه الطريقة

شكل حكومة وقتية ؟

ليتسائل كل اشتراكي ديموقراطي : هل عرضت حقيقة مسألة الحكومة في المناقشة التي دارت مع القوضويين ؟ وهل عرضتها حقيقة أغلبية الأحزاب الاشتراكية الرسمية الكبرى في مؤتمر الاشتراكية الدولية الثاني ؟

إن أنجيل يتكفل بالايضاح التام الذي يفهمه كل عامي يريد الوقوف على حقائق هذه الآراء . فإول ما بدأ به قلب ضلالة البرودونيين المعلنة تحت عنوان « اضداد السلطات » أي أعداء كل سلطة وكل طاعة وكل حكومة .

قال أنجيل في هذا الصدد : خذ مثلاً لك مصنعا أو سكة حديدية أو باخرة في اليم لا تجدو من الواضح أنه لا يتيسر بغير الاعتماد على شيء من النفوذ أو من السلطة أو من الإشراف إدارة أي عمل من هذه الأعمال الفنية المحضة القائمة على أدوات متراكبة متعددة تديرها أيدي عديدة وتحتاج إلى تصرف مقرون بالحنكة والتدبير ؟

ثم كتب أنجيل مساجلاً أشد اضداد السلطات هياجاً وأقواهم حجة ولجاء :

« لو أني عرضت هذه البراهين على أقوى خصوم الحكومات

مراسلما استطاعوا أن يجيبوني بغير ما يأتي : أن ما ذكرت حق ولكنه لا يقتضي سلطة او نفوذاً مما نحي عليه ونطرح نيره بل مجرد تفويض معين لا يمكن تخطيه . وكأني هؤلاء القوم يحسبوننا نستطيع أن نغير جواهر الامور بمجرد تغيير اسمائها .

وبعد أن اوضح بهذه الطريقة انجيل تنوع السلطات وتعدد الادارات المحلية بنسبة الاعمال التي تقتضيها وما يمكن أن يطرأ على هذه السلطات من التغييرات الاصطلاحية المختلفة حسبما تتطلبه رقي الحياة الاجتماعية وتوسعها واستحالة حمل هذه السلطات على محمل التحكم المطلق ؛ وبعد أن عاد الى الامثال التي ضربها عن المصانع والسكك الحديدية وسواها من الاعمال الفنية واظهر بديان لا يحتاج الى الاستزادة أن كل هذه الاعمال آخذة في التحسن واتساع النطاق وشدة الانتشار فهي في كل يوم تشتد حاجتها الى اشراف ذوي العقول الواسعة والخبرة الفنية التامة انتقل من ادلة الاثبات على الحاجة الى شيء من النفوذ والاشراف الى مسألة الحكومة فقال :

« لو ان القائلين بالادارة الداخلية ارادوا الاقتصار على القول بان نظام الحياة الاجتماعية المستقبلية لا تقبل السلطة الا اذا التزمت الحدود التي تعينها لها تعيننا دقيقاً جداً مقتضيات الانتاج لجاز لنا

أن نفهم معهم . الا انهم يابون الا أن يظلوا متعامين عن حقائق الامور الواضحة من تلقاء نفسها والتي لامناس من الخضوع لها بحكم الضرورة القصوى والمصلحة العامة ويستمروا على المناظرة والمجادلة جاعلين همهم الاكبر مناقشته في اللفظ نفسه غير مباليين بمدلوله ولا بمقتضيات الاحوال .

« ولست أدري لماذا لا يقتصر أضداد السلطات على الضياح في وجه السلطة السياسية وفي وجه الحكومة ؟ ان كل الاشتراكيين على تنوع نحلهم متفقون على وجوب اختفاء الحكومة ومعها السلطة السياسية على أثر شوب الثورة الاشتراكية الآتية . بمعنى ان الوظائف العامة تفقد صبغتها السياسية وتنقلب الى مجرد وظائف ادارية بحتة ومحافظة على المصالح العامة . ولكن أضداد السلطات يريدون احياء ظلال الحكومة السياسية فجأة قبل احياء مقتضيات الاجتماعية التي استدعت تواجد هذا النوع من الحكومات . فهم يريدون أن يكون أول شرط من شروط اشتعال نيران الثورة الاشتراكية العامة محو كل أثر للسلطة .

« فهل رأى هؤلاء السادة ثورة مشبوبة ضرامها ؟ ان الثورة بالتأكيد لا يمكن اشتعال لهبها ووصولها الى مقصودها الا اذا كانت مرتكزة على أعظم ما يمكن تصوره من النفوذ والسلطة .

وما الثورة الا عمل يراد به أن ينفذ شطر من الامة ارادته في شطر آخر منها مستعينا بقوة البنادق والاسنة والمدافع أى بأعظم الوسائل المألوفة حتى الآن تسلطا وتحكما . وعلى أثر تغلب الفريق الثائر على خصمه يرى نفسه مضطرا إلى اتخاذ أشد وسائل التسلط للمحافظة على حالة الانتصار التي تكلفت بها ثورته مخافة أن تعود القشة الرجعية الى الهياج في دور السكون والتطلع الاشرئباب الى استعادة سلطانها الذائل . وهل كانت مشاعية باریس تلبث أكثر من عشية وضحاها لو لم ترتكر على قوة الشعب المسلح الناهض لمساندتها قبالة السلطة المالية المتحكمة التي تقاومها؟ والا يحق لنا أن ننحى على المشاعية باسدا لللائمة لأنها لم تعرف كيف كان من المحتم عليها أن تتمتع بأعظم سلطة تستطيع اذ ذاك الحصول عليها لتستمر في عملها وهي مؤيدة بنفوذها الواقف في نفوس الشعب ولتكبح من جراح أشياع خصومها المنبئين بالطبع في كل مكان الى أن تصرع رأس المالية تماما ويستتب لها الامر خير استتباب؟ ومن هذا البيان يستنتج أما أن يكون أضداد السلطة لا يفقهون مغزى ما يقولون ، وفي هذه الحالة لا يكون قولهم الا مدعاة للقلق والشقاق في صفوف الحياة العاملة ، وأما أن يكونوا مدركين حقيقة ما يقولون ولا هم لهم الا العناد وفي هذه الحالة يخونون الغرض الجوهرى الذي ترمى الى

أدراكه هيئة العمال . وفي كلتي الحالتين لا يعملون ، اذا أصروا على رأيهم ، الا لخدمة مصلحة القشة الرجعية .

ان المسائل التي صار الالمام بها عرضا في هذا البيان يجب التبسط في البحث فيها في الفصل الآتي عند ما نتصدى للنظر في العلاقات التي تربط السياسة بالعلم الاقتصادى حينما تشرف الحكومة على الزوال .

فهذه هي مسألة تحول الموظفين العموميين والموظفين السياسيين الى مجرد موظفين اداريين وكذلك مسألة تطور الحكومة السياسية . الا ان هذا التعبير الاخير مدعاة لسوء التفاهم بما يوجد من الاعتقاد بطول المدة التي تتلاشى في إثنائها الحكومة ، اذ قد تجيء آونة تتحول فيها الحكومة وهي في دور تطورها من حكومة سياسية الى حكومة غير سياسية .

وان اقم ما يلاحظ في بيان انجيل المعروض في هذا الفصل هو الاسلوب الذى عارض به الفوضويين في المسألة المطروحة على بساط البحث . ولقد ساحل الاشتراكيون للديموقراطيين الذين يريدون الانتماء الى آراء انجيل الفوضويين البحث ملايين المرات منذ عام ١٨٧٣ ولكنهم انما كانوا يساحلونهم بالتاكيد باعتبارهم ماركسيين لا يستطيعون ولا ينبغي لهم ان يناقشوا . ان فكرة ابطال

الحكومة لدى الفوضويين مبهمة مضطربة وليست ثورية ، وعلى اساس هذه الفكرة شرع انجيل يقارعهم بالحجة بالحجة للوصول الى حل المسألة على وجه معقول .

ان الفوضويين يرفضون بالتاكيد ان ينظروا الى الثورة في حالتها تولدها ونموها ثم في حالة سيرها انما هي القوة والسلطة والنفوذ والحكومة .

فلاشترائيون الديموقراطيون المعاصرون بمجادلتهم الفوضويين في وجود الحكومة والسلطة يقتصرون على هذا المعنى : « نحن من اشياء وجود الحكومة اما الفوضويون فمن اضدادها ! » وما هي الا جملة لاكتها السنة رأس المالين حتي أصبحت مبتذلة ثقيلة على الاسماع فضلا عن خلوها بالمرّة من قوة الدحض والاقناع . ومما لا ريب فيه أن أي عامل ذي مسكة من التأمل والتفكير لا يرى في مثل هذا القول التافه المبطل ما يروي غليله ويزيل حيرته وينقذه من حجج الفوضويين . وهذا ما لاحظته انجيل بالطبع وما اراد ان يتقيه في مجادلته خصومه في الرأي فسلكت مسلكا مغارا بالمرّة لما اعتاد الاشتراكيون الديموقراطيون أن يسلكوه في مناظراتهم : فذهب الى تقرير مبدأ لا يختلف فيه اشتراكيان . وهو وجوب اختفاء الحكومة باعتباره نتيجة للثورة الاشتراكية . ثم انه

تدرج من المبدأ المجمع عليه من كافة الاحزاب الاشتراكية على اختلاف نزعاتها الى عرض مسألة الثورة نفسها في مقام البحث والايضاح متصديا لها بصراحة تامة ، وهذه المسألة هي التي لا يريد الاشتراكيون الديموقراطيون الانتهاء عن أن يخوضوا عابها . اركان البحث فيها برمتها للفوضويين . فاراد انجيل بطرح هذه المسألة فوق بساط أن يقبض على الثور من روقيه اذ يقول : أفلم يكن من الواجب على المشاعية أن تستفيد بقدر ما تستطيع من سطوة الثورة وتنفوذها الحكومي أي من صولة الهيأة العاملة المسلحة المنظمة في شكل طبقة حاكمة ؟

أن الاشتراكية الديموقراطية وهي الاغلبية ظلت دائما تعتزل الخوض في مسألة المهمة الجوهرية التي يجب أن تقوم بها هيأة العمال في الثورة جانحة عند هذه النقطة الى الاستخفاف المشوب بالرياء تارة والى التقرير بهذه الجملة الحمقاء السفسطائية وهي قولها « وحينئذ يرون ماسيكون ! » وعلى هذا يرى الفوضويون أنفسهم محقين في اتهام الاشتراكيين الديموقراطيين باخلاصهم بأنهم واجب عليهم نحو العمال وهو تشريهم بالتعالم الثورية . اما انجيل فقد استفاد من تجربة العمال الاخيرة ما أتاح له أن يدرس درسا عميقا ما يجب على هيأة العمال اتيانه تجاه المصارف المالية وازاء الحكومة وكيف يتهيأ لها هذا العمل .

رسالة موجهة الى بيبيل

أن من أهم ، أن لم يكن بالفعل أهم ، ما خطه قلماً ماركس وإنجيل من الايات الينيات في كتبها بشأن الحكومة الجملة التالية المقطعة من رسالة حررها إنجيل ووجه بها الى بيبيل ما بين ١٨ و ٢٣ مارس سنة ١٨٧٥ . ونحن نبدي هنا ملاحظة خاصة لا ارتباط لها بالموضوع وهي أن هذه الرسالة ظهرت في عالم المطبوعات لأول مرة اذا لم تخنا ذاكرتنا في المجلد الثاني من ذكريات بيبيل (ذكريات حياتي) الذي تم طبعه وانتشاره في عام ١٩١١ أي بعد انقضاء ستة وثلاثين حوالاً على عهد تدبيرها وارسالها .

والباعث لإنجيل على كتابته هذه الرسالة هو الرغبة في نقد مشروع برنامج جوتا الذي انتقده كذلك ماركس في كتابه الشهير الذي بعث به الى و . براك ، وفي خلال هذه النقد عطف إنجيل بنوع خاص من قبيل الاستطراد الى مسألة الحكومة .

قال إنجيل في رسالته مخاطباً بيبيل :

« أن حكومة العامة الحرة تحولت الى حكومة حرة . وحسب المعنى الاجرومي المستخلص من هذه الكلمات يمكن التعبير عن

الحكومة الحرة بأنها حكومة حرة ازاء كل موطنها أي انها حكومة ذات صبغة استبدادية . ومن الاوفق اطراح كل هذه الثروة الدائرة حول الحكومة وعلى الخصوص منذ عهد المشاعية التي لم تكن اذ ذاك قد صارت حكومة حسب ما يتضمنه المعنى الخاص بهذه الكلمة . لقد قذف الفوضويون في وجوهنا بهذا الاصلاح « حكومة العامة » على الرغم من أن ماركس في كتابه الذي وضعه لمناقضة برودون ثم في المنشور المشاعي قال بوضوح تام أن الحكومة تنحل وتختفي من تلقاء نفسها بوجود الاسلوب الاشتراكي . وبما أن الحكومة ليست سوى نظام انتقالي يجب استخدامه في الكفاح الثوري لسحق قوة خصوم الثورة فالتكلم عن حكومة عامية حرة يعتبر من قبيل الكلام الذي لا معنى له مطلقاً : اذ طالما هيأة العمال في حاجة الى الحكومة فهي تكون في حاجة اليها لانفاضة الحرية بل لاجل سحق خصومها . وأما حينما يسمح الوقت بالتكلم في صدد الحرية فهناك تنالك كيف الحكومة عن التواجد بصفتها المعهودة . ولذا فاننا نقترح محو لفظة الحكومة واستبدالها بكلمة جيمانفايزن الجميلة القديمة وهي ، المشاعية »

ويجب أن نلفت الافكار الى أن هذه الرسالة التي بحثت في موضوع برنامج الحزب الذي صار انتقاده في رسالة حررها ماركس

بعد بضعة أسابيع فقط من تحرير رسالة انجيل (رجع تاريخ رسالة ماركس الى ٥ مايو سنة ١٨٧٥) والى أن انجيل كان ملازماً ماركس اذ ذاك أثناء اقامته في لوندون. والخلاصة من هذه الملاحظة كلها ان انجيل بقوله « اننا » في الجملة الاخيرة انما اراد بلا شك ان يعبر عن رأيه ورأى ماركس في الاقتراح المعروض على رئيس حزب العمال الالماني بقصد اطراح لفظة الحكومة من البرنامج والاستعاضة عنها بكلمة « المشاعية »

وما أعظم ما تعلو أصوات زعماء « الماركسية » الحديثة بالويل والثبور على الفوضوية اذا ما اقترح عليهم مثل هذا التعديل في برنامج الحزب ، وذلك لان منتهبهم المبتدع قد مزج بعصير الانتهازية اللذيذ !

فليرفعوا عقائرهم كيفما شاءوا ازاء هذا الاقتراح ، وليطمثوا بما ستوليهم رأس المالية من ثنائها الجم وجزائها الجزيل .
وأما من جهتنا فاننا لن نأبه بصياحهم بل سنستمر على طلاب ضالتنا المنشودة . وكلما بصرنا ببرنامج حزبنا وجب علينا حتما أن نعود الى تذكر نصيحة انجيل وماركس لنعيد الى ذاكرتنا الحقيقة الناصعة ولننبعث من ضريحة المذهب الماركسي الحقيقي ولنخصه وننقيه من كل الشوائب التي ألت به لنتمكن من توجيه الطبقة

العاملة في صراعها لاجل تحررها الى أوفق وجهة وأوضح سبيل .
وقلما يحتمل وجود خصوم لنصيحة انجيل وماركس بين البولشفين وفي اعتقادنا انه لا توجد سوى صعوبة واحدة وهي عدم وجود معجم للالفاظ المصطلح عليها في الاشتراكية . ففي اللغة الالمانية توجد كلمتان تؤديان معنى « المشاعية » وقد تخير انجيل منهما اللفظ الذي لا يقتصر على المدلول الخاص وهو « العمومية » بل يشتمل على أضفى المعاني أي الذي يتناول المجموع ويتضمن اسلوب التعامل المشاعية . أما اللسان الروسي فلا يشتمل على مثل هذه الكلمة بمدلولها الاعم ولهذا فلربما قضت الضرورة بالالتجاء الى استخدام الكلمة الفرنسية وهي « الكومين » على الرغم من ابتعاد مدلولها الحقيقي في أغلب الاحيان عن مدارك العمال الذين لا يعرفون من الفرنسية شيئاً .
« ان المشاعية لم تصر على الاطلاق حكومة بالمعنى الذي تشتمل عليه هذه الكلمة » هذا تأكيد انجيل الجوهري من الوجهة النظرية . فبعد الايضاح الضافي الذي سبق بسطه فيما تقدم من قبل أصبح هذا التأكيد معقولاً بلا نزاع . فالمشاعية لم تعد حكومة من وقت ان استوجبت على نفسها الضغط لاعلى أغلبية الاهالي بل على أقلية منهم (وهي فئة المستغلين) ؛ لقد حطمت اداة الحكومة المالية ولم يكن عملها هذا بقوة خاصة للضغط بل

الاهالي أنفسهم هم الذين شمروا عن سواعدهم وانبروا الى خصومهم في الميدان . فكل هذا العمل لا ينطبق مطلقا على مدلول الحكومة بمعنى لفظها المعروف . ولو تأيدت المشاعية في عملها واستتب امرها لاختفت منها كل ظواهر الحكومة من تلقاء نفسها ، لانها لا تبقى لها حاجة بعد استتباب الامرائى ابطال انظمتها لان هذه النظامات كانت تنكف عن العمل حينما لا تجد امامها ما تعمله .

« غير أن الفوضويين دائبون على أن يقدفوا في أوجهن بهذه الجملة « الحكومة العامية »

وانما يريد انجيل بهذا القول الاخير باكونين وحملاته على الاشتراكيين الديموقراطيين الالمانيين . على ان انجيل يعترف بصواب هذه الجملات فيما يختص منها بالحكومة العامية التي لا معنى لها والتي هي في معزل عن الاشتراكية وينبغي القضاء عليها بالابطال كما ينبغي القضاء على « الحكومة العامية الحرة »

ويبذل انجيل مجهوده في تحويل مجادلات الاشتراكيين الديموقراطيين الالمانيين مع الفوضويين في مجرى حسن ، وفي جعل مقاومتهم منتظمة من جهة التمسك بالمبادئ ، وفي انقاذهم من أوهام الانتهازيين الفاسدة وآرائهم الضالة في الحكومة . غير أن كتاب انجيل الى بيدل ظل واأسفاه ستا وثلاثين سنة ملقى في

غيابة الصندوق ! ومع ذلك فاننا سنرى فيما يلي ان كاوتسكي ظل ينشر في موضوع الحكومة نفس الآراء التي كانت الباعث الاهم لانجيل على إرسال كتابه السالف ذكره الى بيدل لتنقيح البرنامج الاشتراكي منها واقصاء أفكار الاشتراكيين عنها .

واجاب بيدل على كتاب انجيل برسالة تاريخها ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٥ ذكر فيها أنه على اتفاق تام معه من جهة البرنامج وأنه وجه لومه الى ليبكنخت على ميوله المتجهة الى التراضي مع رأس المالبين . على إننا لو تناولنا كتاب بيدل الذي عنوانه : مقاصدنا ، لوجدناه حافلا بآراء عن الحكومة في منتهى الشطط والضلال اذ يقول : « أن الحكومة يجب أن تتحول من حكومة قائمة على حكم طبقة مخصوصة الى حكومة عامية » .

وهذا هو ما نشر في الطبعة التاسعة من كتاب بيدل المذكور سنة ١٨٨٦ . فليس من المستغرب بعد هذا اذا ما صمم الاشتراكيون الديموقراطيون الالمانيون على الارتكان على اقوال الانتهازيين وأدلتهم في هذا الصدد بشأن الحكومة ولا سيما عند ما يظل شراح اقوال انجيل ناعمين تحت ظلال الاهمال والتراخي ، وعندما لا تسمح شئون الحياة العادية ومقتضياتها بتلقيح الاشتراكيين الديموقراطيين بمبادئ الثورة وتعاليمها العملية .

نقد مشروع برنامج ايرفورت

أن انتقاد مشروع برنامج ايرفورت الذي وجه به انجيل الى كاوتسكي في ٢٩ يونية ١٨٩١ ونشر بعد عشر سنوات أي في عام ١٩٠١ في جريدة الينوزيت لا يمكن أن يظل مهملا في تحليل المذهب الماركسي من جهة ما يختص منه بالحكومة لان محوره يدور على انتقاد آراء الانهازيين والاشتراكيين الديموقراطيين بخصوص مسألة تنظيم الحكومة

ولنلاحظ في اثناء استعراضنا اقوال انجيل أنه قد أبدى أيضا في المسائل الاقتصادية السياسية بيانا في منتهى الاحكام والفائدة ، وهذا البيان يظهر مقدار تتبعه التطورات رأس المالية الحديثة وكيف انه حزر الى مدى بعيد كل المسائل الاقتصادية المتمشية في طريق التدرج في غضون عصرنا الحالي الاستعماري وما ستؤدي اليه من التوسع في الاستعمار . واليك ما أورده من البيان في صدد الجملة الآتية : « فقد القاعدة » التي وردت في مشروع البرنامج لوصف رأس المالية فقد كتب ما يلي :

« لو أننا اتخذنا لنا شكل شركات مساهمة من انواع شركات

الاحتكار التي تشرف على فروع بأسرها من الصناعة وتحتكرها فأننا نرى الانتاج الخاص قد بطل بل نرى قاعدة الانتاج نفسها قد فقدت »

فنحن امامنا الآن الوصف الجوهري لرأس المالية الحديثة من الوجهة النظرية أي المبدأ الاستعماري الذي تتحول بموجبه رأس المالية الى رأس مالية محتكرة . وهذه نقطة يجب الالتفات اليها للمحذر من الوقوع في الشطط الذي يمنح اليه الاصلاحيون الماليون بندهابهم الى أن رأس المالية الاحتكارية الخاصة أي الحكومة ليست هي رأس المالية العادية ، وقد استطاعت أن تسمى « بالاشتراكية الحكومية » ومن المؤكد أن المحتكرين لم ينتهجوا طريقة واحدة تسير على خط مستقيم ولا يمكنهم أن ينتهجوها في المستقبل . ولو فرض وتمكنوا من ايجاد قاعدة منظمة يتبعونها في الاشياء التي يتركرونها سواء كانت هذه الاشياء المحتكرة وطنية أو دولية فإنهم يكونون قد أوجدوا حقيقة مرحلة جديدة في الاحتكار رأس المال ولكننا على كل حال لانكون قد خرجنا عن دائرة الرضوخ لحكم رأس المال

على ان صلة النسبة أو القرابة أو الرابطة التي تربط ما بين رأس المالية والاشتراكية يجب أن تترأى لممثلي هيئة العمال كدليل

مؤيداً لقرب وسهولة واحتمال نشوب الثورة الاشتراكية بل وضرورة نشوبها في الحال وليست كدليل مناقض يدعو الى التزام خطة الحيدة ازاء أولئك الذين يجحدون، مثل طلاب الاصلاح، وجوب نشوب الثورة ويصورون رأس المالية في صورة جذابة آخذة بمجامع الالباب. ولكن لنضع هذه المسألة الاقتصادية ولنعد الى مسألة الحكومة. فان انجيل يبسط امامنا ثلاثة بيانات في منتهى الاهمية فأول هذه البيانات تختص بالجمهورية وثانيها يتعلق بارتباط المسألة الوطنية بمسألة تنظيم الحكومة والثالث يختص بالادارة المحلية فأما ما يختص بالجمهورية فقد جعلها انجيل النقطة المركزية من جهة الخطارة في انتقاده على مشروع برنامج ايرفورت. واذا ما تذكرنا أهمية برنامج ايرفورت لدى سائر الاحزاب الاشتراكية الديموقراطية الدولية وما أحرزه من المكانة في المؤتمر الاشتراكي الدولي الثاني الذي جعله النموذج الاساسي له في أعماله وقراراته فمن الممكن القول بغير مغالاة ان انجيل ينتقد في هذا المقام انتهازيى الاشتراكية الدولية الثانية بأجمعهم.

وهذا ما كتبه انجيل في هذا الصدد :

« ان المطالب السياسية التي ينشدها المشروع مصابة بنقص فادح. فهي لا تضمن بالتاكيد ما يجب أن يقال وأن يطلب »

وسيفهر انجيل فيما بعد أن الدستور الالماني عبارة عن نسخة من الدستور الرجعي القديم الذي صار وصفه في سنة ١٨٥٠ وان الرايخستاج ليس سوى « ورقة من كرامة الحكم المطلق » كما عبر عنها بهذا النص ويلهيلم ليبكينخت وان الرغبة في تحقيق جعل ملكية كل ادوات العمل مشاعاً هي عمل لا معنى له مادام قوامه ذلك الدستور الذي يتضمن وجود الحكومات الصغيرة واتحاد الحكومات الصغيرة الالمانية

ثم قال انجيل الذي كان يعلم حق العلم بأنه لا يمكن ايراد لفظة الجمهورية في المانيا ضمن نص البرنامج الخطر مثل هذا العمل من الوجهة القانونية، وان كان في الحقيقة ليس ممن يستسلمون الى مثل هذا المنع بالسهولة التي يستسلم اليها كل الالمانيين في المانيا: « من الصعب أن نخوض في عباب هذا الموضوع. الا أنه على كل حال وكيفما كان مبلغ الصعوبة أو الخطر لا بد من الفصل في الامر بوجه قاطع. والهياج الذي يظهره الانتهازيون الان على صفحات قسم عظيم من الصحافة الاشتراكية الديموقراطية يظهر مقدار الضرورة التي يستدعيها الفصل في هذه المسألة. وقد أدى الخوف من تنفيذ القانون الموضوع ضد الاشتراكية والتأثر من بعض التصريحات التي حدثت تحت نفوذ ذلك القانون ولم يحن

وقت تنفيذ ما فيها الى الرغبة في الوقت الحاضر في أن يكتفى الحزب
بالنظام الشرعي المتبع الآن في المانيا باعتباره محققا لجميع المطالب
الاشتراكية بطريقة سلمية »

على أن مسألة تخوف الاشتراكيين الديموقراطيين الالمانيين
من تحريك ذلك القانون الاستثنائي وعملهم من جراء هذا التخوف
بكل حذر ومسألة اعتبارها انجيل جوهرية وفي مقدمة الموضوع
الذي خاض عبا به غير عابى بما يرمى اليه الاتهازيون من المقاصد
فصرح بأنه نظراً لفقد الجمهورية والحرية من المانيا أصبح تحقيق
الاحلام السلمية مستحيلاً . ولم يقبل انجيل أن يقف مكتوف
اليدين ازاء هذه الحالة . فصرح بأنه من الممكن في البلاد التي توجد
فيها جمهوريات أو حرية واسعة النطاق يمكن توم (توام فقط)
التوصل إلى بلوغ الاماني الاشتراكية بطريقة سلمية أما في المانيا
فمن رأيه :

« ... أما في المانيا حيث الحكومة تكاد تكون في أوج
عزتها وقوتها وحيث يتجرد الراجح ستاج وسائر الانظمة التمثيلية
الاخرى من كل سلطة حقيقية فأن الجهر بشيء من هذا القبيل
وعلى الخصوص بغير حاجة ماسة الى مثل هذه المجاهرة فأن مثل
هذا العمل يؤدي الى انعطاف ورقة الكرم نحو أرومتها وهي

الحكم المطلق لتتخذ منه عطاء لها يحجبها في مستظلمها عن أعين
الشخصين اليها . »

وفي الواقع أن اغلبية الزعماء الرسميين للحزب الاشتراكي
الديموقراطي الالمانى هي التي تجعل نفسها سترا للحكم المطلق في
المانيا بتركها تعاليم انجيل راقدة في مختبأ الاهل
ثم كتب انجيل مايلي :

« ان مثل هذه السياسة لا يمكن أن تقود الحزب في آخر
الامر الا الى التخبط في طريق الخطأ والضلال . فهو يقدر المسائل
السياسية العامة ذات النبغة الاضطهادية فيعمل بهذه الطريقة على
اخفاء المسائل الجوهرية المهمة التي تتطلب الفصل السريع والتي
لا بد لها من أن تعرض من تلقاء نفسها في ميدان الظهور عند أول
حادث جسيم أو عند أول أزمة سياسية . فما الذي ينجم عن كل ذلك
الا أن يصير الحزب في الفرصة السانحة والساعة الحاسمة عاجزاً
وليست له آراء صحيحة ومبادئ ثابتة ووحدة تربط ما بين مسائله
المتعددة التي تقتضي الفصل فيها بحد قاطع في حين انه لا يمكن البت
في هذه المسائل لانها غير معلومة لدى الجمهور الذي لا عهد له بالبحث
فيها من قبل ... »

« ان تناسي هذه الامور الجوهرية لاجل مصالح عرضية

والاستمرار على متابعة النجاح المحرز في الوقت الحاضر والذي يتوالى لاجله الجهاد بدون نظر الى العواقب وتضحية الحركة المستقبلية لاجل شأن لا أهمية له صار الحصول عليه في هذا الوقت كل هذا ناجم عن أسباب « شريفة » ، وما هذا كله الا مما يصح اعتباره من التصرفات الانتهازية . وما الانتهازية « الشريفة » الا خطر يهدد الاشتراكية من أفضع الاخطار الجمة التي تهددها

« ومما لا ريب فيه ان حزبنا والطبقة العاملة لا يتيسر لهما ادراك السلطة والحكم الا اذا تشكلا بشكل سياسى كالجمهورية الديمقراطية مثلا . بل هذه الجمهورية هي الشكل الخاص بالسلطة المطلقة التي تحصل عليها هيئة العمال كما اظهرت ذلك الثورة الفرنسية الكبرى » ان انجيل لم يزد هنا على ان أبرز التمسكة الاساسية المنبثقة في تفريق كتب ماركس مجسمة في مكان واحد وهي ان الجمهورية الديمقراطية هي المرحلة التي توصل هيئة العمال الى الحكم المطلق . وفي الحقيقة ان هذه الجمهورية لا يمكنها ان تنهى أجل سلطة رأس المال ولا تزيل استعباد الجماهير ولا تقضى على تصارع الطبقات ، ولكنها تجعل هذه المصارعة ذات قوة وانتشار وتمنعها عن تضعضد تستطيع بواسطته اذا أزفت الساعة الموافقة لتحقيق المطالب الاشتراكية الصحيحة وحماية مصالح الجمهور ان تقود الجماهير في ساحة الصراع

الاخير لتخرج منه متوجة بأكليل الظفر . الا أن كل هذه التعاليم الماركسية قد تناستها الاحزاب الاشتراكية في مؤتمراتها الدولي الثاني ولم تشر اليها حتى ولو من طرف خفي وكذلك فعل المنشقيون في غصون الاشهر الستة الاولى من الثورة الروسية التي شبت سنة ١٩١٧ وقد كتب انجيل في صدد مسألة الجنسيات والجمهورية الاتحادية ما يلي :

« ما الذي سنستعوض به عن المانيا الحالية (بدستورها الملكي الرجعي وتقسيمها الذي لا يعتبر أقل رجعي ، تقسيمها الى عدة حكومات صغيرة ، ذلك التقسيم الذي يديم خواص البروسية بدلا من اذابتها في المجموع الالماني) ؟ من رأيي أن ليس لهيئة العمال من مجال للتخير ان ايس امامها سوى شكل واحد ترضي به وهو الجمهورية الوحيدة التي لا تقبل التجزؤ . أما الجمهورية المتحدة التي تنطلق اليها البلاد الالمانية لتكون بها على نسق جمهورية الولايات المتحدة الامريكية فانها لا يمكن الا أن تكون عقبة كأداء في الشرق ان مثل هذه الجمهورية قد تصير ناجحة ومفيدة في انجلترا حيث يقيم أربعة شعوب في جزيرتين وحيث توجد ثلاثة أساليب تشريعية تعمل كلها في آن واحد مع وجود البرلمان الاتحادي . واذا ما انصرفنا عن فرض نجاح هذا الشكل الجمهوري في انجلترا

فاننا نراه قد لبث مدة طويلة عقبه كأداء في سويسرا الصغيرة التي اذا وجدت حاجتها شديدة الى الجمهورية المتحدة فما ذلك الا لانها بحكم الضرورة قد اعتبرت عضوا ايجابيا في النظام السياسي الأوروبي. أما بالنسبة لمانيا فأن الطريقة الاتحادية التي على النمط السويسري لا يمكن الا ان تكون رجوعاً عظيماً الى الخلف وذلك لأن الحكومة الاتحادية لها أمران تمتاز بهما اذا كانت تامة الاتحاد أحدهما أن تكون كل حكومة تمثل جزءاً من الحكومة الاتحادية الكبرى يكون لها تشريع مدني وجنائي خاص وطريقة سنها قوانينها خاصة بها أيضاً، وفضلاً عن ذلك فإنه يوجد بجانب البرلمان الوطني مجلس ممثلين يلتئم فيه مندوبو الحكومات المتحدة وهؤلاء المندوبون منتخبون من كل ناحية صغيرة كانت أو كبيرة اذ لا بد أن يكون لها حق في التمثيل في ذلك المجلس. وما الحكومة الاتحادية في المانيا الا واسطة الانتقال الى حكومة ممتزجة العناصر تمام الامتزاج والثررة التي هبطت من عل في المدة الواقعة ما بين عامي ١٨٦٦ و ١٨٧٠ لا ينبغي أن تمحى بحركة تراجع الى الخلف بل يجب اتمامها بحركة من الجانب السفلي «

ان انجيل لم يقتصر على عدم الاهتمام بمسألة شكل الحكومة بل لقد تجاوز هذه المسألة الى الاجتهاد بدرجة فوق العادة في تحليل

أشكال التطورات ليصف وصفا محكما بمقتضى الخواص التاريخية حالة كل مرحلة بحسب ما تدل عليه كل طريقة من طرق هذه التطورات.

ان انجيل وماركس يشتركان في الدفاع من وجهة نظر هيئة العمال وثورة الهيئة العاملة عن المركزية الديموقراطية وعن الجمهورية الوحيدة التي لا تقبل التجزؤ والاتحاد. والباعث لانجيل على تمسكه بهذا المبدأ انه يرى في الجمهورية الاتحادية أحداً من اثنين، إما أن تكون عامل شنود معرقل للتقدم والرقى، وإما أن تكون واسطة انتقال ما بين الملكية والجمهورية المركزية وبهذه الطريقة تعتبر عامل رقي نسبي الى حد محدود بالنسبة لكل من العناصر المتألفة منها هذه الجمهورية ومع اشتداد كل من انجيل وماركس في نقد فكرة الحكومات الصغيرة الرجعية بلا رحمة ومع نهوضها معاً في وجه الميول التي تحدد المسألة الوطنية والجنسية التي طالما اتخذت وسيلة يرتكز عليها الحكم الرجعي فأنهما لم يحاولا أن يجتنباً مسألة الوطنية العنصرية وهي الهفوة التي طالما ارتكبتها الماركسيون الهولنديون أو البولونيون على الرغم من أن نقطة ابتدائهم جميعاً في مكافحة الوطنية ذات النطاق الضيق والانانية المالية في حكوماتهم الصغيرة واحدة وفي منتهى الوجهة وذات صبغة شرعية لا غبار عليها :

بل في انجلترا نفسها حيث تساعد مقتضيات الأحوال الجغرافية وجامعة اللغة ووحدة التاريخ المتسلسل الذي مضت عليه القرون العديدة كما يظهر على وجود العنصرية الوطنية في الايلات الانجليزية يرى انجيل أيضا ان مسألة العنصريات الوطنية لا يمكن تجاوزها وأن ايجاد جمهورية اتحادية هنالك يعتبر من وسائل الترقى في سبيل الامتزاج المشاعي التام فقط

واذا كان انجيل قد توسع في شرح هذا المبدأ وتبنيته في الاذهان فما لا ريب فيه أنه كان بعيدا بالمرّة عن فكرة التخلي عن انتقاد عيوب الجمهورية الاتحادية كما انه بعيد عن نشر الدعوة والعمل بطريقة ناجمة لاجل ترويج فكرة الجمهورية الامتزاجية المركزية الديموقراطية

وانما لا يفهم انجيل هذه المركزية الديموقراطية في دائرة المعنى الديواني المعتاد بما فيها من السخافات رأس المالية والاهام المضطربة التي تتشبع بها رؤس الطبقة الوسطى أو الخيالات التي تخلق في مخيلات فوضوي هذه الطبقة

ان المركزية التي يرمي اليها انجيل لا تمنع البتة من ايجاد حكم إداري محلي يسمح بأبطال النظام الديواني برمته وكل أوامر تصدر من الأعلى على الطريقة العتيقة على شرط أن تكون القرى

والنواحي راغبة رغبة صادقة شديدة في توحيد الحكومه .
ثم كتب انجيل مضميا شرح البرنامج الماركسي فيما يختص بالحكومة :

« وهكذا يكون المطلوب ايجاد جمهورية فردة ولكن لا في دائرة المعنى المندمجة فيها الجمهورية الفرنسية الحالية التي لا يمكن اعتبارها في جوهرها شيئا آخر غير امبراطورية سنة ١٧٩٩ بدون امبرطور على رأسها . ففي المدة الواقعة ما بين عامي ١٧٩٢ و ١٧٩٩ كانت كل مقاطعة فرنسية وكل ناحية هنالك تتمتع بحكمها الاداري التام على الطريقة الامريكية وهذا النظام هو الذي يجب أن يكون لدينا نحن الآخرين . أما كيف ينبغي ترتيب ذلك الحكم الاداري المحلي وكيف يمكن تجاوز الطريقة الديوانية فان أميركا ومن خلفها الجمهورية الفرنسية الاولى وتجيء بعدهما في الوقت الحاضر كندا واستراليا وبعض المستعمرات الانجليزية الاخرى هي التي ستقننا عليه . فهذا الحكم الاداري الذي تتمتع به المقاطعات والولايات كأننا ما كان نوعه هو نظام أوسع حرية من أي نظام آخر . فمثلا الاتحاد السويسري تتمتع فيه كل دائرة خاصة بإدارة ذات استقلال تام عن الحكومة الاتحادية الكبرى في مجموعها ولكنها مستقلة أيضا عما فوقها درجة وعما دونها درجة

« وبلغ من استقلال المقاطعات المتحدة في سويسرا أن حكوماتها المحلية هي التي تعين رؤساء البوليس في النواحي وموظفي الإدارة ، وهذا مالا يوجد له مثيل في البلاد الناطقة باللسان الانجليزي . وان هذا النموذج لهو الذي سيجعلنا في المستقبل نحن البروسيين نتقى طريقة انتداب كل رجال البوليس ورؤسائهم وسائر الحكام وبجئمة واحدة جميع الموظفين بتعرفة المراجع العليا وهي الطريقة العقيمة المتبعة في ألمانيا حتى الآن » وعلى هذا فان انجيل يقترح أن يكون وضع المادة المختصة بالحكومة الذاتية في البرنامج على النسق الآتي :

« أتم حكم اداري في المقاطعات والولايات (سواء كانت ولاية أو أيا له) وفي المشيخة بانتداب الموظفين بطريقة الانتخاب العام مع إبطال كل السلطات المحلية وسلطات الولايات والمقاطعات المقررة من قبل الحكومة العامة »

لقد سبق ان أظهرت في مقال نشرته جريدة البرافدا التي عطلتها حكومة كرينسكي والوزراء الآخريين الملقين أنفسهم « اشتراكيين » في عددها رقم ٦٨ الصادر في مايو عام ١٩١٧ كيف ان اولئك الذين يزعمون انهم ممثلونا الاشتراكيون وانهم ذوو صبغة ديموقراطية ذات نزعة ثورية يتفلقون بضعة تنس من

المبدأ الديموقراطي عندما تعرض لهم هذه المسألة وسواها من المسائل الاخرى الجوهرية . ومن الواضح ان هؤلاء الاشخاص الذين تجمعهم بطائفة الاعيان وأرباب رؤوس الاموال رابطة المصلحة الشخصية يتعامون ويتصاممون عمداً عن أمثال هذه الايضاحات ومن الأمور الاساسية التي يجب التنبيه اليها ان انجيل يكذب بالادلة المحسوسة التي بين يديه وبالامثلة الدقيقة المحكمة الوهم المتجاوز حد العقل المنتشر بنوع أخص ما بين ديمقراطي الطبقة الوسطى وهو أن الجمهورية الاتحادية أعظم حرية من الجمهورية المركزية وان هذا خطأ محض وضلال مبين فان الشواهد التي أوردها انجيل بخصوص الجمهورية المركزية الفرنسية التي ظلت ناهضة من عام ١٧٩٢ الى ١٧٩٩ والجمهورية الاتحادية السويسرية لمن أقوى الادلة المعتمدة عليها في هذا الصدد . وفي الواقع ان الجمهورية الديموقراطية المركزية كانت أوسع حرية من الجمهورية الاتحادية ويمكن القول بتعبير أوضح : ان أوسع حرية منحت للجهات المختلفة في أية جمهورية عرفها التاريخ حتى الآن هي الحرية التي عممتها الجمهورية المركزية لا الجمهورية الاتحادية . ولا يزال الاهتمام قليلا في برنامج حزبنا بهذه المسألة كما انه قليل على وجه العموم بكل مسألة تختص بالجمهورية الاتحادية أو الجمهورية المركزية أو الحكم الاداري المحلي

(مقدمة ١٨٩١ لكتاب الحرب الاهلية)

(تأليف ماركس)

سرد انجيل ملخصا جذابا للقلوب عما القته المشاعية بأعمالها من الدروس على الاشتراكيين المعاصرين في المقدمة التي وضعها للطبعة الثالثة من كتاب الحرب الاهلية الذي افه ماركس وتاريخ هذه المقدمة ١٨ مارس ١٨٩١ وقد نشرت مجلة النيوزايت هذه المقدمة في حينها وقد تخللتها استنتاجات هامة عن خطتنا تجاه الحكومة . وهذا الخلاصة الخافلة بالتجربة الكاملة التي حصل عليها انجيل في نحو العشرين سنة التي توالى من قيام المشاعية إلى وقت تحريره هذه المقدمة والتي انما دمجها يراعه ضد ذلك الاعتقاد السائد على العقول بشأن الحكومة وقد اصابنا حظا كبيرا من الانتشار في المانيا يمكن اعتبارها بحق آخر كلمة فاهت بها الماركسية في هذا الصدد .

لقد لاحظ انجيل أن العمال كانوا مسلحين في آخر كل ثورة حدثت في فرنسا « فكان اكبرهم للاعيان الذين يتولون ازمة الحكومة عقب كل ثورة أن يعمدوا إلى تجريد العمال من اسلحتهم

قبل كل عمل آخر ، وعلى هذا فقد صار من المعتاد أن تنتهي كل ثورة بنشوب معركة حادة تنتهي بهزيمة العمال وتجريدهم من السلاح » وهذه الخلاصة القائمة على اساس التجربة محكمة بقدر ماهي موجزة . وموضوع المسألة — بين المواضيع الاخرى المشتملة عليها مسألة الحكومة (هل للطبقة المستعبدة أن تحمل السلاح ؟) — قد صار استخلاصه بطريقة باهرة جدا . وهذه بالتأكيد هي النقطة التي يتجاوزها بمنتهاى الصمت الجهاذة المتأثرون بالنفوذ المالى والمتشعبة رؤسهم بسخافات فئة الاعيان وديموقراطيو الطبقة الوسطى . وفي ثورة سنة ١٨١٧ تشرف المنشفي الروسي تسيريتلى الماركسي المذبذب (على طريقة التشرف الكافنياكي) بأن خان هذا السر المختص بشورات الاعيان . اذ دفعه طيشه إلى أن يقول في خطبته التاريخية التي القاها في ٩ يونيه أن فئة الاعيان صحت عزيمتها على تجريد العمال الموجودين في بغراد من السلاح وهى طريقة لم يحجم عن التصريح بأنه يجزها لانها ضرورة تقتضيها الحالة الساسية . أن الخطبة التاريخية التي القاها تسيريتلى في ٩ يونيه ستكون لكل مؤرخ يبحث في ثورة ١٩١٧ الروسية خير دليل على اجماع الاشتراكيين الثوريين والمنشفين تحت زعامة تسيريتلى على قبول ذلك المبدأ المالى المناهض لطبقة العمال الثورية .

وقد ابدي انجيل في خلال كلامه ملاحظة اخرى مرتبطة بالمثل بمسألة الحكومة ومختصة بالديانة .

من المعلوم ان الاشتراكية الديموقراطية الالمانية كلما كان يدخل عليها تفكك يراد به تحويلها شيئا فشيئا الى الانتهازية كانت تسقط غالباً على مهل في ذلك التعبير الضال السفسطائي الذي يتضمن الجملة الشهيرة القائلة : « ان الدين أمر خاص » فهذه الجملة قد أولها الحزب الاشتراكي الثوري بأنها ترمي الى أن المسألة الدينية هي امر خاص ! فلم يسع انجيل الا أن يقف ازاء هذه الحيانة التي ارتكبت ضد برنامج هيئة العمال الثوري ، ولم يكن انجيل الى عام ١٨٩١ يستطيع ان يلاحظ من علام تمشي الانتهازية في صلب حزبه سوى ظلال ضئيلة وهذا السبب هو الذي جعله يلتزم خطة الحكمة في نهوضه ضد ذلك التاويل المختص بالدين

قال انجيل :

« بما ان الذين كانت تتألف منهم هيئة المشاعية الكبرى لم يكونوا الامن العمال مباشرة او ممثلين انتخبهم العمال بمحض أرائهم فان قراراتها كانت تمتاز بأنها متشعبة تماماً بروح الهيئة العاملة وقد اصدرت اوامر باصلاحات رفض الجمهوريون الاعيان المصادقة عليها بمجرد احتقارهم الدنى لصدور هذه الاوامر من الهيئة العاملة مع

انها كانت تتألف منها القاعدة الضرورية لسائر الاعمال الجرة التي ينبغي أن تقوم بها الطبقة العاملة . ومن هذا القليل مثلاً تنفيذ المبدأ القائل بان الدين من جهة علاقته بالحكومة يعتبر مسألة خاصة فقد رأت المشاعية حبا في مراعاة مصلحة العمال ان ترجي كل مناقشة تختص بهذه المسألة وأن ترجع فيها في ذلك الوقت الى التسامح العظيم الذي كان متبعاً في هذا الصدد في النظام الاشتراكي القديم » ولقد تعمد انجيل ذكر ارتباط الدين بالحكومة مهاجماً بهذه الطريقة وجهها لوجه الانتهازية الالمانية التي كانت قد صرحت بان الدين مسألة خاصة بالنسبة لارتباطه بالحزب فاسقط بحملته هذه حزب الهيئة العاملة الثوري الى مستوى أخس الفئات المالية « وهي فئة العقيدة الحرة » المتهياة لقبول حيدة الدين والتي مع ذلك بتجريحها حمل الحزب على الآراء الدينية قد خدرت أعصاب الشعب .

ان الذي سيطر في المستقبل تاريخ الاشتراكية الديموقراطية الالمانية يبحثه في أسباب اخفاقها الخجل في عام ١٩١٤ سيجد مواداً مهمة عظيمة المقدار تختص بهذه المسألة منذ ان فتح بابها على مصراعيه — دكتور الحزب — كاوتسكي بتصرحاته المتلوثة الى أن وضعت خطة الحزب المختصة (بحركة انفصال الكنيسة) في

سنة ١٩١٣

ولنر الآن كيف يلخص انجيل بعد عشرين عاماً من عهد
المشاعية الدروس التي القتها المشاعية على هيئة العمال المقاومه .
واليك هذه الدروس التي أحلها ماركس المحلة الأولى من العناية
« أن السلطة الضاغطة التي كانت تقتصر بها الحكومة
المركزية الغابرة التي أوجدها نابليون منذ عام ١٧٩٩ المشتملة على
الجيش والبوليس السياسي والهيئة الديوانية والتي شرعت كل
حكومة نهضت بعد ذلك العهد في الاحتفاظ بها باعتبارها الآلة
المرغوب في بقائها باستخدامها ضد خصومها هي السلطة التي كان من
الواجب إسقاطها في سائر أرجاء فرنسا كما تم إسقاطها في باريس
» ولقد كان من الواجب على المشاعية أن تعترف من أول
الامر بأن الطبقة العاملة بانصالحها بالسلطة لا يمكنها مطلقاً أن تشترك
في إدارة شؤون البلاد مع أداة الحكومة القديمة، وأن الهيئة العاملة
يجب عليها لأجل احتفاظها بسلطة الحكم التي توصلت إليها حديثاً
أن تعمل من جهة على استئصال شأفة هذه الآلة الضاغطة العتيقة
التي ظلت إلى ذلك العهد مدارة ضدها خاصة ومن جهة أخرى أن
نعلن في الحال أن كافة نوابها وموظفيها بغير استثناء قابليين للعزل
في كل وقت »

زيبيا — ٢

ان انجيل قد أبدى ملاحظته في هذا القول مرة أخرى بأن
الحكومة تظل على جبلتها الأولى لافي الملكية الحرة فقط بل في
الجمهورية الديموقراطية ايضاً أي أنها تلبث حافظة شكلها المعتاد
الممتاز الجوهري وهو الشكل الذي يحول مستخدميها وأعضاءها
« خدام الهيئة الاجتماعية » إلى سادة الهيئة الاجتماعية
ثم قال انجيل :

« قد لجأت المشاعية إلى استعمال طريقتين ناجحتين لتلافي هذا
التطور الذي لم يتيسر اجتنابه في كل الحكومات التي تنابعت إلى
هذا اليوم وهو التطور الذي تنقلب به الحكومة وأعضاؤها من
حكومة خدام الهيئة الاجتماعية إلى حكومة سادة الهيئة الاجتماعية
وأولى هتين الطريقتين أنها عينت في كل الوظائف الادارية
والقضائية ومعاهد التدريس اناساً منتخبيين بطريقة التصويت العام،
وفضلاً عن ذلك أنها فوضت إلى الناجحين حق استدعاء منتخبيهم
في كل وقت والطريقة الثانية أنها كانت تدفع لسائر الموظفين من
كبار إلى صغار نفس الاجر الذي يتقاضاه جميع العمال الآخرين
وكان أعظم أجر دفعته المشاعية ستة آلاف فرنك . (هنا ذكر لينين
في حاشية الطبقة الروسية التي ظهرت سنة ١٨١٨ أي عند ما أحدث
الانقلاب الأخير وأصبح مشرفاً على الشؤون الروسية ان هذا

المبلغ يعادل بالقيمة الاسمية نحو ٢٤٠٠ روبل أي ٦٠٠ روبل بسعر القطع الحاضر . وقد أخطأ بعض البولشفيين خطأ لا يغتفر باقتراحهم مثلاً في المجالس البلدية أن تكون قيمة المراتب ٩٠٠٠ روبل في حين أنه قد تقرر أن ٦٠٠٠ روبل مرتب كاف في عموم روسيا)

« وبهذه الطريقة نهضت عقبة كأداء امام التراكم الى الوظائف والطمع في مستقبلها حتى لو صار العدول عن اشتراط الحصول على اوامر التفويض التي تعطى لنواب الانظمة التمثيلية وهو الشرط الذي اوجدته المشاعية زيادة في التأكد والوثوق »

وهنا يلجأ انجيل بنقطة مهمة حيث تتحول الديموقراطية المرنة من جهة الى اشتراكية ومن جهة أخرى تظل الديموقراطية مضادة للاشتراكية . وفي الواقع انه اذا اريد ابقاء الحكومة فمن الضروري تحويل وظائف الحكومة الى عملي مراقبة وكتابة يكونان من البساطة في الدرجة التي تجعل تأديتهما هيئة على السواد الاعظم من الاهالي ثم جعلها بالتدريج سهلة على الجميع . على انه اذا كان لابد من استئصال مجال الرق في الوظائف بتماما فمن الواجب منع الوظائف الفخرية التي يتخذها بعض الطامعين سلماً يتوصلون به الى الاعمال الكبيرة في المصارف المالية او في الشركات المساهمة كما يحدث ذلك كثيرا في البلاد المعنورة برأس المال حتى في اوسعها حرية .

وقد احتاط انجيل من السقوط في الخطا الذي سقط فيه بعض الماركسيين من جهة حق الامم في التعيين من تلقاء نفسها : اذ قالوا ان هذا الحق غير قابل للتنفيذ في عهد رأس المالية ، وفي عهد الاستراكية يصبح لغوا . ان مثل هذا القول ربما كان قريبا الى التصور لحسن ترتيبه الا انه محض وهم وشطط اذ يمكن تطبيقه على اي نظام ديمقراطي كيفما كان نوعه حتى على طريقة مرتب الموظفين البسيط ، لان وجود ديمقراطية مرنة الى النهاية مستحيل في عهد رأس المالية وفي عهد الاشتراكية يختفي كل اثر للديمقراطية .

ان توسيع الديمقراطية الى النهاية والبحث في اشكال هذا التوسيع وبراكها الى حيز العمل الى غير ذلك كل مجموع هذه الاعمال هو أحد المسائل الجوهرية الحادثة لاجلها الصراع الاشتراكي الثوري .

لأن أريد الاخذ بطرف من الديمقراطية فانها لن تؤدي الى الاشتراكية ولكنها في الحياة العملية ممتعة التجزؤ ولا يمكن الا التمسك بها جمعا فتحدث حينئذ تأثيرها في الاقتصاد السياسي الذي تسرع بأحداث تعبير فيه مع تأثرها هي نفسها بالرق الاقتصادي هذه هي النظرية المنطقية التي تستخلص من الحياة العملية وواصل انجيل كتابته قائلا :

« ان انفجار هذه السلطة الحكومية العتيقة وحلول حكومة جديدة ديمقراطية بحته مكانها قد صار وصفه بطريقة مفصلة في الفصل الثالث من كتاب الحرب الأهلية - ومع ذلك فمن الواجب أن نتمهل هنا هنيهة لنلم ببعض خصائص هذه الاستعاضة لأن الاعتقاد السائد في ألمانيا بخصوص الحكومة قد نحظى حد الفلسفة وأصبح ممزجاً بضمائر طبقة الأعيان الماليين بل وكثيرين من العمال وذلك لأن الفلاسفة يلقنون الناس ان الحكومة هي « تحقيق فكرة » وهذا التعبير الفلسفي ترجمته انها مملكة الله في الأرض ، فالحكومة المجال الذي يتحقق فيه وجود الحقيقة والعدل الدائمين . ومن هنا نشأ اجلال الحكومة بدرجة عظيمة واجلال كل ما يرتبط بالحكومة وهو اجلال باع من تمكنه من النفوس الحد الذي جعل الناس يعتادون منذ نعومة أظفارهم على الاعتقاد بأن كل المسائل والمصالح العامة في سائر المجتمع الانساني لا يمكن تنفيذها وحمايتها الا بواسطة الاساليب القديمة أي بواسطة الحكومة وموظفيها ذوي المراتب المفاوطة والمرتبات المختلفة . ويتصور الناس انهم يرتكبون أمراً إذا وهم لاجل ذلك يرفضون التخلي عن الالتفاف حول الملكية الوراثية والانتصار للجمهورية الديمقراطية أما حقيقة الامر وهي ان الحكومة ليست الا آلة تعما لسحق

طبقة أخرى سواء أكانت في الجمهورية الديمقراطية أو في الملكية وان الحكومة على أصح ما تكون من أحوالها ليست سوى سوء تصاب به هيئة العمال من قبيل الوراثة التي انتقلت اليها عدواها حينما أحرزت الانتصار في مكافئتها لاجل توليها بصفتها طبقة حاكمة ، وستضطرها هيئة العمال وهي منتصرة أن تقتفي آثار المشاعية فتثير في الحال الجوانب المظلمة من هذا السوء الى أن ينشأ نسل جديد في أحوال جديدة من الحرية الاجتماعية تمكنه من اطراح ذلك اللغو العتيق أي الحكومة »

وقد احناط انجيل بتحذير الالمانيين من أن يتناسوا عند تحويل الملكية الى جمهورية المبادئ الاشتراكية المختصة بمسألة الحكومة على وجه عام أي في سائر اشكالها . ويظهر اليوم أن تحذيراته هذه انما كانت بمثابة درس يلقي خاصة على تسير تيللي وتشيرنوف اللذين أعربا بطريقتهما العملية التي ترمي الى الوحدة العامة على ميلهما واحترامها العظيمين للحكومة !

وتوجد ملاحظتان أخريان : أولاها أن انجيل بقوله أن الحكومة سواء أكانت على عهد الملكية أو على عهد الجمهورية لم تعد كونها اداة ضغط طبقة على طبقة أخرى لم يعن أن شكل الضغط يتغير في وقوعه على الطبقة العاملة كما يقول بذلك بعض الفوضويين ، فالطريقة

الوحيدة والمثلث اذن لا يبطال طبقات الحياة الاجتماعية على العموم
وايجاد طبقة واحدة متساوية في سائر الحقوق هي استمرار هيأه
العمال على مقاومة الضغط وصراع الطبقات في اوسع ما يكون
وبحرية كاملة وصراحة تامة ؟ والملاحظة الثانية هي معرفة السبب
في أن الجيل الجديد الذي سيصبح وحده في حالة تمكنه من
التخلص من كل هذه الحكومة السكينة مرتبط بلوغه هذه الغاية
بتخطي الديمقراطية التي قد توصلنا اليها

— ٦ —

(رأى انجيل في تخطي الديمقراطية)

لقد اضطر انجيل الى ابداء رأيه عن هذه النقطة اثناء تعرضه
لمسألة تخطي الاسم المطلق على الاشتراكية الديمقراطية من الوجهة
العلمية . أن انجيل قد أوضح في مقدمة مجموعة مقالاته ورسائله التي
كتبها منذ عام ١٨٧٠ والتي لم فيها بكل مبحث من المباحث
الاجتماعية عامة والاشتراكية الدولية خاصة وقد نشرت هذه
المقدمة في ٣ يناير سنة ١٨٩٤ أي قبل موته بعام ونصف عام انه استعمل
لفظ مشاعي بدلا من اشتراكي ديموقراطي في سائر مقالاته لان
اسم الاشتراكية الديمقراطية كان يطلق اذ ذاك على البرودونيين

في فرنسا والاساليين في المانيا .
ومضي انجيل في تعليقه الاستعاضة عن لفظ الاشتراكية
الديموقراطية بلفظ المشاعية قائلا :

« لقد كان لدينا ماركس وأنا ، مسيغ قوني يسمح لنا بأن
نستعمل في سبيل التعبير عن نقطة نظرنا الخاص اصطلاحا في منتهى
الدقة والمطابقة أما الآن فقد تحول الحال وأصبح ذلك الاصطلاح
وهو لفظ الاشتراكية الديمقراطية الذي لا يزال مستعملا الى هذه
الساعة يحمل ، على الرغم من عدم مطابقته لحقيقة المقصود منه على
الاشارة الى حزب برنامجا اقتصادي ليس اشتراكي فقط بل مشاعيا
أي على حرب مقصده السياسي النهائي ابطال كل نوع من أنواع
الحكومات وبالحلة الى ابطال كل ديمقراطية بالمثل . ان أسماء
الاحزاب السياسية القابلة دائما للتغير لا يمكن أن تنطبق عليهم في
كل وقت تمام الانطباق ، وذلك لأن كل حزب يتسع نطاقه وتنوع
أوجه أعماله واما الاسم فيبقى على حالة واحدة »

ان الاختصاصي في نحت الالفاظ وفي تطبيق الجمل على
معانيها ومدلولها انجيل ظل حتي آخر أيام حياته أميناً على ما تخصص
فيه . فهو يقول لقد كان لنا ماركس وأنا اسم بديع محكم من
الوجهة العلمية تمام الاحكام وعلى تمام الانطباق على حزبنا ولكن

لم يكن لنا حزب في الحقيقة يمكننا ان نطبق عليه هذا الاسم أي لم يكن تمت حزب يجمع طبقات العمال. أما الآن وقد أشرف القرن التاسع عشر على نهايته فقد أصبح لنا حزب حقيقي ولكنه من الوجهة العلمية لا ينطبق على الاسم المطلق عليه تمام الانطباق. ومع ذلك فهذا شيء لا يهم اذ من الممكن أن يتسمى بهذا الاسم على شرط أن يستمر في رقيه وتوسعه وعلى شرط أن لا تخفى عليه معرفة عدم انطباق هذا الاسم عليه من الوجهة العلمية وان معرفته بهذا الامر لا تمنعه من الاستمرار على التقدم في أقوم طريق.

ولقد نقسلى نحن البلشفيين أيضا من قبيل التفكير باتباع طريقة انجيل : فان لدينا حزبا حقيقيا وهو يتقدم وتتسع دائرته على أحسن ما يكون في هذا العالم ، و سنمر بالاسم المستحيل المهمجي وهو لفظ « البلشفيك » الذي لا يدل على أي معنى يستفاد منه من جهة خطة الحزب ومبادئه اللهم الا ما كان من أمر انقسامه في مؤتمر بروكسل ولندره الذي انعقد في عام ١٩٠٣ فقد انشطر الحزب اذ ذاك الى قسمين وكانت لنا نحن الغالبية (بولشينيستو)

أما الآن وقد جعل الاضطهاد الحادث من قبل الجمهوريين والديمقراطيين المالين المتسمين بثوريين على حزبنا في يوليه وأغسطس ١٩١٧ اسم البلشفيك شهيراً جداً وذا شرف عظيم يوافق

التقدم الكبير التاريخي الذي قام به حزبنا في نموه الحقيقي فربما أجراً انانقسي على أن أقترح كما حدث ذلك في ابريل تغيير اسم حزبنا. وربما اقترحت على الزملاء فكرة الاتفاق على تسميته بالحزب المشاعي مع بالقاء لفظة البلشفيك مرادفا له ...

غير ان مسألة اسم الحزب ليست على شيء من الاهمية مطلقا ولا يمكن أن تقارن بمسألة علائق العمال الثورية بالحكومة وبمناسبة اراد ذكر الحكومة هنا ينبغي العودة الى ذكر الخطأ الذي تصدى انجيل للتحذير منه فيما تقدم والذي ألمعنا اليه نحن من قبل وهو : عدم تناسي ان ابطال الحكومة هو ابطال الديمقراطية وان فناء الحكومة هو كذلك فناء الديمقراطية

ان هذا الايضاح يظهر لأول نظرة كأمر غريب لا يمكن فهمه : بل ربما يتخوف بعضهم تمنبنا أن يسود حكم اشتراكي لا يراعى فيه مبدأ انصياع الاقلية للاكثرية وهو على ما يقولون المبدأ الجوهري للديموقراطية . ولكني أقول كلا : ان الديمقراطية لا تنفق مع انصياع الاقلية للاكثرية . ان الديمقراطية هي شكل حكومي يرمي الى اخضاع الاكثرية الى الاقلية أي انها نظام العنف المرتب المدرب لاخضاع طبقة الى طبقة اخرى من قبل حزب من أحزاب الاهالي ضد حزب آخر

اننا نقترح أن يكون الغرض النهائي هو إبطال الحكومة أي
إبطال كل عنف منظم مرتب يرمى الى كل اضطهاد يصيب الناس
بوجه عام .

ونحن لا نتمنى مطلقاً أن يسود حكم اشتراكي لا يرمى الى مراعاة
مبدأ خضوع الاقلية للاكثرية ولكننا بتمسكنا بالمبدأ الاشتراكي
انما نتمسك به لاعتقادنا بأنه سيتطور الى الشكل المشاعي وانه لن
تبقى حاجة بعد ذلك الى الالتجاء الى وسيلة الشدة والعنف التي
يعامل بها الناس حتى الآن ولا الى اخضاع انسان الى آخر أو حزب
من الالهالى الى حزب ثان : وان الرجال سيعتادون بالفعل على سائر
مقتضيات الحياة الاشتراكية العملية بلا ضغط ولا ترؤس ولا اخضاع
وانما أراد انجيل هذه الحياة التي لا تزال في عالم الرجاء والتصور
حينما تكلم عن الجيل الجديد قائلاً انه سيشب في أحوال جديدة من
الحرية الاجتماعية وسيصبح في حالة تمكنه من أن يطرح بتاتا كل تلك
الحكومة العتيقة وكل شكل حكومي بما في ذلك الجمهورية الديمقراطية
ولكنى يمكن انارة هذه النقطة وعرضها على الابصار
والافكار في حالة من الجلاء تجعلها مفهومة لدى كل انسان ينبغي لنا
أن نحلل مسألة الموارد الاقتصادية المتخلفة عن الحكومة الحالية

الفصل الخامس

أن أهم اوجه البحث في هذه المسألة يستخلص من اقوال
ماركس في نقده برنامج جوتا (في الرسالة التي بعث بها الى ويلهلم
براك في ٥ مايو سنة ١٨٧٥ التي نشرت في سنة ١٩٨٨ فقط في
جريدة النيوزيت). وقد أبقى القسم الجدلي من هذه الرسالة الجلييلة
وهو الذي يتضمن نقد المذهب اللاسالي في جانب الابهام ذلك القسم
الايجابي المختص بتحليل العلائق الموجودة ما بين انتشار المشاعية
ورقيها وفناء الحكومة .

المسألة المعروضة من ماركس

إذا ما قورنت رسالة ماركس الى براك المؤرخة ٢٥ مايو
سنة ١٨٧٥ مقارنة سطحية برسالة انجيل الى بيدل المؤرخة ٢٨
مارس سنة ١٨٧٥ التي صار البحث فيها فيما تقدم يمكن الظن بأن
ماركس اشد جنوحاً الى الفكرة الحكومية من انجيل وان
آراءهما تختلف فيما يختص بالحكومة اختلافاً عظيماً

فأما انجيل فيدعو ببيل الى الكف عن اللفظ بذكر الحكومة واستبعاد لفظ « الحكومة » بتاتا من البرنامج بقصد استبداله بلفظ « المشاعية » ، بل لقد ذهب انجيل الى حد قوله ان المشاعية لم تكن مطلقا حكومة بالمعنى الخاص بهذا اللفظ . وأما ماركس فعلى العكس من ذلك فيتكلم عن الحكومة حتى في المجتمع المشاعي الآتي ويلوح عليه انه يرى ضرورة وجود الحكومة بالمثل أثناء الحكم المشاعي

الآن الذهاب الى مثل هذا الظن شطط عظيم لان أقوال ماركس وآراءه اذا امتحنت بدقة متناهية لا تلبث أن تنجلي في حقيقتها الناصمة فيبدو حينئذ للعيان تطابق آراء انجيل وماركس في صدد الحكومة وفنائها مطابقة محكمة وادعيات ماركس تؤل في نهايتها الى الغاية التي يرمي اليها صديقه انجيل بطريق التدرج ومن الواضح ان الوقت لا يسمح بخوض مسألة تحديد الزمن الذي يحدث فيه هذا التدرج الانتقال في المستقبل لانه يستغرق مدة طويلة وكل ما يرى من أوجه الخلف ما بين ماركس وانجيل انما ينحصر في اختلاف المواضيع المطروقة والاغراض المتواصل السعى اليها .

ان انجيل يحاول ان يظهر الى ببيل بطريقة جذابة وفاصلة

في آن واحد بأيضاح ضاف مافي الأوهام الذائعة ، التي يأخذ لاسال بقسم وافر منها فيما يختص بالحكومة ، من الضلال واستحالة التحقق . أما ماركس فيعطف لماما على هذه المسألة في خلال الموضوع الذي كان مهتما به خاصة والذي يختلف عن موضوع انجيل اختلافا جوهريا وهو : اتساع المجتمع المشاعي ورقية

ان كل وجهة نظر ماركس أن يظهر النظرية التي تتبعها رأس المالية المعاصرة في أوضح شكل لها وبأنهم مايشتمل عليه من البيان والمنطق والروية والميزة . وبالطبع ان ماركس أراد أن يستخدم هذه النظرية في اسقاط وملاشات رأس المالية حالا في انتشار وتقدم المشاعية الآتية مستقبلا

فعلى أي الدعائم يمكننا أن نركز في عرض مسألة انتشار وتقدم المشاعية الآتية في المستقبل ؟

على الدعائم المستمدة من رأس المالية نفسها والمستخلصة أساسها التاريخي من رأس المالية والتي هي نتيجة القوة الاجتماعية المتولدة رأس المالية . وما ماركس بذلك الذي يستسلم الى الوهم والشطط فهو لا يلتمس خيالات في القضاء ولا ممن يحزر مالا يمكن تحقيقه والوصول اليه . بل هو يعرض مسألة المشاعية كهو رخ طبيعي يعرض مبحثا مختصا بنوع جديد من تفصيل حياة أحد الاشياء

حالما يقف على مصدر وكنه تطورها في درجات الرقي .

واليك ما كتبه ماركس في هذا الصدد :

« ان المجتمع الحديث هو المجتمع رأس المال المنتشر في سائر البلاد المتقدمة على حالي تخصها تماماً أو نوعاً ما من بقايا تقاليد العصر الاقطاعي وفي حالي تطورها كثيراً أو قليلاً بخصائص الرقي التاريخي لكل بلد سواء أكان عظيماً أو ضئيلاً .

« ان الحكومة الحديثة تختلف أشكالها باختلاف حدود البلاد ففي كل بلد نوع مخصوص من هذه الاشكال . ففي الامبراطورية البروسية الالمانية تختلف تمام الاختلاف عن شكل الحكومة القائمة في سويسرا ، وفي انجلترا تخالف شكل حكومة الولايات المتحدة فالحكومة الحديثة هي اذن شكل مختار يقع عليه اتفاق كل حكومة على حدة ومع ذلك فعلي الرغم من تنوع وتعدد أشكالها فانها في سائر البلاد المتحضرة على تمام الاتفاق في ارتكازها دائماً بالاجماع على مجتمع الاعيان والماليين العصري حسب تفاوت كل بلد في شدة تقدمه أو تأخره من الوجهة رأس المالية . ولكنها تشترك باجمعها في بعض الصفات والميزات . ومن نقطة هذا الاشتراك يمكن التكلم عن الحكومة الحديثة من قبيل المعارضة للازمان الآتية التي سيختفي فيها الاساس الحاضر الذي ينهض فوقه مجتمع الاعيان والماليين .

وهناك تعرض المسألة على الوجه الآتي : أي نوع من التطور سيطراً على شكل الحكومة في المجتمع المشاعي ؟ وبعبارة أخرى من هم الذين سيتولون الوظائف الاشتراكية المماثلة للوظائف الحالية في الحكومة اذ ذاك ؟ لا يمكن الاجابة على هذا السؤال الا اذا حدث الخوض في مباحث علمية ! أما اذا فرض وتيسر ارداف لفظ الشعب بلفظ الحكومة آلافاً من المرات فان هذا العمل لا يقدم المسألة خطوة واحدة في سبيل الحل »

وبعد أن سخر واستخف على هذا النمط بكل الخطب التي ألقيت في صدد الحكومة العامة (أي حكومة الشعب برمته أو العامة) أخذ ماركس يبحث هذه المسألة متمشياً الى النقطة التي رأى فيها من الواجب عليه أن يصرح بأنه اذا أريد حل هذه المسألة حلاً علمياً فلا يمكن النوصل الى ذلك بمجرد نظرة بسيطة بل لابد من بسط تفاصيل علمية ضافية جداً تجعل الحل واضحاً ومعقولاً لكل مطلع عليه ان أول نقطة مرتكزة أعظم ارتكازاً على نظرية النهوض وعلى قوة العلم في مجموعها - وهي النقطة التي تناسها الضالون الواهمون والانتهازيون الحاليون تخوفاً من نشوب الثورة الاشتراكية - هي النقطة التي يؤيدها التاريخ والتي لابد من وجودها وهي مرحلة الانتقال من رأس المالية الى المشاعية

عصر الانتقال من رأس المالية الى المشاعية

قال ماركس في هذا الصدد موضحاً عهد الانتقال ما يلي :
« انه لا بد للانتقال من المجتمع رأس المالي الى المجتمع المشاعي من الثورة التي هي مرحلة الانتقال بينهما . ويتصل بهذه المرحلة عصر التطور السياسي الذي لا تكون فيه الحكومة شيئاً آخر سوى حكم العمال المطلق الثوري »

« ويقيم ماركس هذه الخلاصة على أساس متين من تحليل المهمة التي تقوم بها هيئة العمال في مجتمع رأس المالية الحديث وعلى التفاصيل المختصة بطريقة تكون وارتقاء هذا المجتمع وعلى عدم امكان التوفيق ما بين مصالح هيئة العمال ومصالح المالكين المتعارضة .

لقد كانت المسألة فيما مضى تعرض على هذا الوجه : ان هيئة العمال يجب عليها في سبيل الحصول على تحررها أن تسقط حياة الاعيان والماليين وتستولي على السلطة السياسية وتثبت الحكم الثوري المطلق .

اما الآن فالمسألة تعرض على وجه يختلف بعض الاختلاف عن الوجه السالف : فان تحول المجتمع رأس المالي الى مجتمع مشاعي

لا يتم الا اذا توسط المهدين زمن تطور سياسي لا يمكن ان تكون الحكومة في اثنائه شيئاً آخر سوى حكم العمال الثوري المطلق . فما هي العلاقة التي تصل هذا الحكم المطلق بالديموقراطية ؟ لقد رأينا ان المنشور المشاعي يقرب فقط ما بين هذين الامرين وهما تحول هيئة العمال الى طبقة حاكمة والفتح الديمقراطي . وبالارتكان على كل درجات الرقي التي تسبق زمن الانقلاب يمكن الوصول بطريقة مؤكدة الى التطورات التي ستطرأ على الديمقراطية أثناء تحول رأس المالية الى مشاعية

ان المجتمع رأس المالي في منتهى ما يصل اليه من الرقي انما يعرض علينا صورة كاملة الشكل او غير تامة من الديمقراطية في شكل الجمهورية الديمقراطية . على ان الديمقراطية تظل دائماً في هذه الجمهورية محصورة في دائرة ضيقة لا تتعدى الاستثمار رأس المالي : وعلى ذلك فهي لم تعد كونها في حقيقتها ديمقراطية الفئة الصغرى أى ديمقراطية الطبقات المالكه او بمعنى أوضح فئة الاغنياء . حرية المجتمع رأس المالي تبقى على الدوام قريبة من حرية جمهوريات البلاد اليونانية القديمة : وهي حرية سادة الارقاء .

فأرقاء اليوم المأجرون بفضل الاستقلال رأس المالي المتبع الآن يلبثون في حالة من انهالك القوى والاحتياج والشقاء لا تبقى

لهم من الوقت ما يسمح لهم بمعرفة ما هي الديمقراطية ولا بالاهتمام بها ولا بالسياسة حتى ان معظم الاهالي في غضون الحوادث العادية التي تتتابع في زمن السلم والسكينة يبقى في معزل عن الحياة السياسية والاجتماعية وان ما يحدث في المانيا من هذا القليل خير مثل ينطبق على ما ذكر آنفا تمام الانطباق وبوضوح نادر المثال . فهناك في المانيا ظلت الطريقة النظامية الدستورية الشرعية ثابتة قوية الدعائم بدرجة مذهلة مدة نصف قرن تقريبا (من عام ١٨٧١ الى سنة ١٩١٤) فتمكنت الاشتراكية الديمقراطية في خلال هذه المدة من أن تقوم بأعمال ومجهودات عظيمة لا مثيل لها في أية جهة أخرى مستفيدة بواسطتها من ذلك النظام الشرعي لوضع نظام سياسي لحزب العمال الذي يعتبر أكبر وأعظم أحزاب العمال في العالم أجمع كم من الارقاء الاجراء الذين تستعبد بهم السياسة رأس المالية الذين مع شدة حنقهم عليها يرصخون لأحكامها ويقبلون ما تقررهم لهم من الاجور التي لا تتفق مع مجهوداتهم ومع قيمة إنتاجهم ؟ وكم منهم ينتظمون في سلك الهيئات العاملة لتحريرهم من ربقة الاستعباد المأجور ؟ يوجد من ١٥ مليون عامل أجير مليون عامل أعضاء في الحزب الاشتراكي الديمقراطي ! ومن هؤلاء الخمسة عشر مليونا ثلاثة ملايين عضو في جمعيات صناعية فنية

فالديمقراطية هي من ميزات الأقلية الضئيلة أي من خصائص فئة الاغنياء ومن نسب الارقام التي تقدمت يتبين كنه ديمقراطية المجتمع رأس المال - ولو نظرنا عن قرب الى الآلة الديمقراطية رأس المالية لوجدناها في كل مكان وزمان وفي الاوضاع التفصيلية للحقوق والانتخابية (وهذا اصطلاح يعني تستثنى منه النساء) وفي القاعدة الفنية للأنظمة التمثيلية وفي العقبات التي توضع في طريق حق الاجتماع (ان أما كن الاجتماع العمومية ليست من نصيب البائسين) وفي الصحافة اليومية ذات الصبغة رأس المالية المتناهية في مصالح المجتمع رأس المال الى غير ذلك - ولما وجدنا في كل ما تقدم سوى تحديدات دقيقة تضيق دائرة الديمقراطية وتجعلها خاصة بفريق دون فريق

وهذه التحديدات والاستثنآت وطرق المنع والعراقيل الموضوعة امام الفقراء انما يقصد ببسطها على أنظار أولئك الذين لم يعرفوا أبد الدهر مرارة الاحتياج ولم يطرقوا يوما ما أوساط الطبقات المضطهدة ولا اختبروا دقائق الحياة عن قرب (وهؤلاء هم تسعة أعشار ان لم يكونوا تسعة وتسعين في المائة من الموظفين والصحفيين والسياسيين المنتمين الى طبقة الثروة) وبالتأمل في مجموع هذه الوسائل المقيدة ترى انها وضعت خاصة لمنع بل لطرد الفقراء

من دائرة السياسة ومن الاشتراك العملي في الديمقراطية وبالطبع أن ماركس قد اراد هذا الامر نفسه في بحثه لانه هو روح الديمقراطية رأس المالية عندما قال في تحليله التجربة المستخلصة من المشاعية أن المضطهدين مسموح لهم مرة في كل ثلاث أو ست سنوات أن يبدوا رأيهم قطعيا فيمن سيكون من اعضاء الطبقة التي تضطهدهم نائبا عنهم في البرلمان ليبدى آراءه باسمهم في طرق الضغط عليهم وسحقهم !

ولكن انتقال هذه الديمقراطية رأس المالية التي لا سبيل الى امتناعها عن اضطهاد واحراج الفقراء بسوء نية والتي لا تنخلي عن الرياء والبهتان الى ديمقراطية تتدرج شيئا فشيئا في طريق الكمال لا يتم بمثل تلك السهولة ولا بمثل ذلك الارتياح اللذين يتصورهما الاساتذة الاحرار والانهازيون المعدودون من وسطاء الحال . كلا أن الرقي أي التقدم في سبيل المشاعية لا يتدرج الا في حكم الهيئة العاملة المطلق ولا يمكن أن يكون خلاف ذلك لانه لا توجد وسيلة اخرى ولا عامل آخر لاضعاف شكيمة رأس المالين المستغلين

فحكم العمال المطلق أي انتظام طليعة المضطهدين في هيئة طبقة حاكمة لسحق الفئة الضاغطة لا يمكن أن يؤدي بسهولة وبغير شائبة

الى اتساع الديمقراطية . وفي الوقت نفسه فإن اتساع الديمقراطية الى درجة عظيمة يجعلها لأول مرة تصير ديمقراطية الفقراء بل ديمقراطية الشعب بأسره وليست ديمقراطية الاشخاص الراقلين في بحاج النعيم . وحكم الهيئة العاملة المطلق يوجد سلسلة من التضييقات حول حرية الضاغطين والمستغلين ورأس المالين . فهو لاء هم الذين يريد سحقهم لانقاد الانسانية من الاستعباد المأجور، وهو لاء هم الذين يجب كسر شوكتهم بالعنف : ومن المعلوم انه حينما وجد سحق ووجد عنف لا توجد الحرية ولا تستقر الديمقراطية . وقد اظهر انجيل كل هذا بوضوح تام في كتابه الذي بعث به الى بيديل بقوله المتقدم ذكره : « ان هيئة العمال في حاجة الى الحكومة لأجل نشر الحرية وتأييدها بل لأجل سحق خصومها ، واما عندما يمكن التسكلم في صدد الحرية فلا تبقى تمت حاجة الى الحرية » ان انتشار الديمقراطية بين اغلبية الشعب العظيم وسحق المشتغلين والضاغطين بالقوة أي طردهم من حظيرة الديمقراطية هذا هو الطور الذي ستقلب فيه الديمقراطية في دور انتقالها من رأس المالية الى المشاعية .

ففي الهيئة الاجتماعية المشاعية فقط وحينما لا يبقى ادنى أثر لصولة رأس المالية وشوكتها وعند ما لا تبقى طبقات متفاوتة

متعددة أي عند ما لا يبقى أقل امتياز لفرد على فرد من أعضاء المجتمع العام في الصلات التي تربطهم بأدوات الانتاج . هنالك فقط وعند توفر هذه الشروط برمتها تختفي الحكومة ويمكن التكلم عن الحرية . وحينئذ يمكن وجود الديمقراطية الكاملة المجردة من كل القيود والاستثناءات . واذ ذاك تبتدىء هذه الديمقراطية نفسها في أن تزول لمجرد هذا السبب البسيط وهو انه بمجرد التخلص من الاستعباد رأس المال ومن الاهوال والفظائع ومن المهلكات ومن المنكرات التي يمكن احصائها الناجمة عن طرق الاستغلال رأس المال يعتاد الناس قليلا قليلا على مراعاة قواعد الحياة الاجتماعية العامة ، وهي القواعد التي تتضمنها القوانين واتباعها بدون عنف ولا اضطهاد ولا ترأس ولا خضوع وبدون احتياج الى تلك الآلة الخاصة بالاضطهاد التي تسمى الحكومة

أن التعبير الذي يتضمن موت الحكومة بديع جدا لانه يعرب عن تمشي الضعف في تلك الآلة المشؤومة وتوابعها . والاعتقاد هو الذي يستطيع أن يؤدي بل سيؤدي بدون ادنى ريب الى هذه النتيجة : فأننا نرى كل يوم حولنا كيف يعتاد الناس بسهولة على مراعاة القواعد التي لاغى عنها في الحياة الاجتماعية فهم لا يتأخرون عن التشدد في مراعاتها اذا زالت كل عوامل الاستغلال التي تسبب

اتعمال النفس والغضب والاحتجاج والمهياج وتبعث الحاجة الى سعي أولئك الذين يوجدون تلك العوامل والاسباب .

ومما تقدم يرى أن المجتمع رأس المال لا يمنحنا الا ديموقراطية عرجاء حقيرة ملفقة ، ديموقراطية مقصورة على الفئة الضئيلة

فاذا ما أقبل حكم العمال المطلق وهو عصر الانتقال الى المشاعية منحنا لأول مرة في الحياة العامة ديموقراطية تظل بجناحيها الشعب بأسره فهي اذن تلك التي يصح أن يطلق عليها اسم ديموقراطية السواد الاعظم ، وفي الوقت نفسه نستمر على محاولة سحق الاقلية تلك الطائفة التي لا تتخطى أولئك المستغلين سحقاً لا تتمشى فيه الرحمة والشفقة أن المشاعية وحدها هي التي بمقتضى طبيعتها تسمح لنا بديموقراطية حقيقية تامة ، وكلما صارت الديمقراطية كاملة كلما أسرعت الى أن تصير عرضية أي لا فائدة منها ولا حاجة اليها ، ومن هنا تتمشى بطبيعة الحال في طريقة الموت والزوال من تلقاء نفسها

ويمكن القول بعبارة أخرى استنتاجاً مما تقدم اننا ما دمنا خاضعين لتسلط رأس المال فلن يكون لنا سوى حكومة بالمعنى الخاص بهذا اللفظ أي اداة خاصة بالسحق تديرها طبقة ضد طبقة أخرى أي تستخدمها الاقلية لارهاق الاكثرية

ومن الواضح أنه لاجل نجاح مثل هذه المهمة وهي سحق

الاجلية المستمرة مجهوداتها بواسطة الاقلية المستغلة بأسلوب منظم ينبغي الالتجاء الى طريقة القسوة ، الى الوحشية المتناهية : أى أنه يجب أن تتلاطم أمواج الدماء وأن تشق لججها الانسانية مدفوعة بأيدي الاستعباد والاستخدام والاستئجار

وتظل مسألة السحق لازمة في دور التخطي من رأس المالية الى المشاعية ، ولكنها تكون اذ ذاك مسألة ارهاق الاجلية للاقلية المستغلة - وعلى هذا فستبقى الحاجة الى وجود ذلك الجهاز الخاص أو تلك الآلة الخاصة بالارهاق أى الحكومة . غير انها تكون حكومة متطورة أو حكومة انتقال من حالة الى اخرى وليست تلك الحكومة المقصودة بالمعنى الخاص بلفظها لان سحق الاقلية المستمرة بقوة الاجلية المستعبدة المستأجرة التي كانت تستغل مجهوداتها بالامس هو أمر من قبيل النسبة الى ضده في درجة من السهولة والبساطة وفي حالة اعتيادية تجعله يكلف الانسانية من الدماء المراقبة أقل بكثير مما يكلفها اخماد الاضطرابات والقتل التي يحدثها المستعبدون أو تلك الانعام المسخرة وهي فئة العمال المأجورين .

على ان تلك الحكومة لا تلبث في الوقت نفسه أن تصير في اتم انطباق على تلك الديمقراطية . التي تعتقها الاجلية العظمى من

الاهالى حتى ان الحاجة الى استبقاء أداة الارهاق لتأخذ في التلاشى من تلقاء نفسها على الاثر . وذلك لان المستغلين بالطبع لا يستطيعون أن يتغلبوا على الشعب بدون أن يكونوا حاصلين على آلة خاصة في منتهى التراكم والتعقد ، وأما الشعب فيستطيع أن يتغلب على هؤلاء المستغلين بدون احتياجه الى أداة خاصة بمجرد اعتماده على ترتيب الجماهير المسلحة (على طريقة السوفيت ونواب العمال والجنود الاختياريين)

وأخيراً فإن المشاعية بروسح قدسها واقرارها بالامر تجعل الحكومة شيئاً لا لزوم له بل لا معنى لوجوده ؛ لانه لن توجد طبقة تستدعى التغلب عليها ، ولن يوجد صراع منظم على أسلوب خاص ضد قسم من الشعب

على اننا لسنا من الغفلة والبله الى حد أن نجعل أو نتجاهل ما يمكن أن يحدث من سوء التصرف من جانب بعض الافراد الذين قد لا يفقهون حقيقة قدر الميزة التي حصلوا عليها وما تستدعيه من التزام النظام ومراعاة الحقوق الاجتماعية فيستخدمونها فيما لا يتفق مع الامنية المنشودة وهي استئصال أسباب الشقاق ، كما اننا لن نتغافل عما يقتضيه مثل هذا الامر من التحوط والاستعداد لتلافيه والقضاء في الحال على كل عمل سيء واخلال بالنظام العام

ولكن مع هذا التنبيه فأننا لا ينبغي لنا ان يذهب بنا الوهم الى أبعد من حد الحقيقة بمراحل فان مثل هذه الاعمال الشاذة الفردية لا يبلغ من أمرها انها تقتضي وسائل عظيمة تدعو الى بقاء تلك الآلة الخاصة او ذلك الجهاز الخاص بالضغط والارهاق ، فان الشعب المسلح نفسه هو الذي يتكفل بالقضاء على كل حركة تخالف المصلحة العامة ويسحق الاشخاص الذين يشذون عن المجموع ولا تكون مهمته في هذه الحالة الا في منتهى البساطة وفي غاية السهولة حتى أنها تكاد لا تقاس بما يحدث في المجتمع الحاضر من التوسط والفصل ما بين المتنازعين او منع محاولي السرقة من ان يسرقوا ثم اننا لا يجوز لنا ان نتنادى شيئا في منتهى الاهمية ازاء هذه الفكرة التي تعترضنا وهو أن كل اسباب الاعتداء والتنازع والاختلاف التي تحدث بين افراد الجمهور وتفضي الى الاختلال بالنظام العام والعبث بالقواعد والقوانين المرعية انما هي استثمار مجهودات الجماهير بدون التعويض عليها بما يسد حاجتها من الاجر الكافي والشقاء والبؤس السائدان على الطبقة المنحطة من الشعب وحرمان هذه الطبقة من الوسائل الكافية لسد رمق الحياة . وعلى ذلك فادما تيسر القضاء على كل هذه الاسباب المؤلمة الداعية الى اتيان النفس والى اجترار كل منقصة فان تلك الفكرة العارضة والتي ينبغي اتقاؤها

لا يبقى لها في الحقيقة اذ ذاك اثر في البان لان اعمال الاختلال بالنظام العام تأخذ من تلقاء نفسها في الزوال على اثر فقد مسبباتها بدون احتياج الى العمل على ازالها .

واذا كنا نرى للاعتبارات الوجيهة التي ابديناها أن أعمال الاختلال ستزول من تلقاء نفسها بزوال بواعثها فأننا لا يمكننا أن نتكهن بتحديد المدة التي يتم فيها هذا الزوال فقد تستغرق أمدا طويلا يتوزع على عدة مراحل وقد لا تستدعي مثل هذا الزمن بل تتلاشى في مدة وجيزة وانما الذي يمكننا أن نجزم به هو انها زائلة لاحالة وبزوالها تفي الحكومة التي لا تبقى أقل حاجة اليها حينئذ

ولم يسقط ماركس في تلك الغفلة التي قد تستدعي قيام المخالفين عليه بل تبسط في ايضاح ما أردنا نحن أن نمر به لما عن المرحلتين أو الدرجتين اللتين يجب أن تتخطاهما الهيئة الاجتماعية العامة للوصول الى المشاعية الحقيقية وهما الدرجة السفلى والدرجة العليا

(الشكل الاول للمجتمع المشاعي)

أن ماركس قد عمد الى ان يفند اثناء انتقاده برنامج جوتا

فكرة لاسال القاضية بأن يأخذ العامل في ظل الحكم الاشتراكي كل ما ينتجه من عمله وقد اسهب في هذا التنفيذ الى حد الاقتناع التام فظهر انه ينبغي محو المبالغ الاحتياطية والمبالغ المخصصة لتوسيع نطاق الانتاج أو لتجديد الآلات المسهلة في المصانع الى غير ذلك وكذلك ابطال كل المبالغ المخصصة للانفاق على الادارة وعلى المدارس وعلى المستشفيات وعلى دور العجزة الى غير ذلك

فبدلاً من ذلك الشكل الحائر المبهم العام الذي يتخيره لاسال كمرحلة أولى للمجتمع الاشتراكي في قوله : « للعامل كل ما ينتجه من عمله » يعرض ماركس ميزانية محكمة للعمل المحكم الذي ينبغي أن تقوم به الهيئة الاجتماعية الاشتراكية

وقد شرع يحلل بتدقيق أحوال الحياة في مجتمع عام مجرد من كل صبغة رأس مالية فقال :

« اننا في حاجة هنا الى أن نتكلم (أى في تحليل برنامج حزب العمال) لا على مجتمع مشاعي نام مرتق طبق مبادئه الخاصة بل على مجتمع لم يكد يفصل من المجتمع رأس المال الحديث وهو لا يزال تحت التأثير بكل العوامل والروابط الاقتصادية والادبية والفكرية التي استعارها من الهيئة الاجتماعية القديمة الذي تخرج منها وهو لا يزال محتفظاً به الى الساعة الاخيرة »

فهذا المجتمع المتولد حديثاً من الهيئة الاجتماعية رأس المالية الذي لا يزال محتفظاً بكل الصبغات التي استعارها منها ولا يزال محتفظاً بها بحكم رسوخ العادات في نفوس الاقوام هو الذي يتخذ منه ماركس الشكل الاول أو الدرجة السفلي من المجتمع المشاعي . فوسائل الانتاج لم تعد كما كانت من قبل ملكاً خاصاً للأشخاص بل لقد تحول الى ملكية المجتمع العام بأسره فكل عضو من المجتمع يقوم بقسم خاص من العمل اللازم للهيئة الاجتماعية جمعاء يعطيه المجتمع شهادة تثبت أنه قام بتأدية مقدار معين من العمل . وبمقتضى هذه الشهادة يأخذ من المخازن العامة مقادير من مطالبه المتنوعة تعادل مقدار ما أنتجه وبهذه الطريقة يكون الحساب مرتباً بطريقة تجعل كل عامل يأخذ من حوائجه بمقدار ما يودع من مصنوع يده في الصندوق العام أي أنه يأخذ من الهيئة الاجتماعية بمقدار ما يعطيها . وعلى هذا النمط تحدث مساواة عامة ظاهرية .

ولكن حينما يكون أمام النظر النظام الاجتماعي المسمى عادة بالاشتراكية والذي يسميه ماركس بالشكل الاول من المشاعية أو درجتها الاولى فإن لاسال يقول عنه في مقام القسمة العادلة في استعمال الحق العادل الذي لكل انسان بمقتضاه أن يأخذ من صنعة يده بمقدار قيمة عمله فإن لاسال يكون واهماً في تصويره

وماركس يوضح له هذا الوهم المصحوب بالشطط
يقول ماركس في هذا الصدد ان الحق العادل موجود لدينا
الآن بالفعل ولكنه ليس الا ذلك الحق المالي الممتاز الذي
لا يمكن اعتباره الا كسل حق آخر غير عادل فكل حق يراعى في
تأديته وجود نظام وحيد يشمل أناساً مختلفي الدرجات والمواهب
والاعمال لا يكون قائماً على المساواة ولا على الانصاف فيما بينهم
وعلى ذلك يكون الحق العادل على طريقة لارسال هو اعتداء على
المساواة وظلم بحت .

وفي الواقع أن كل انسان يستلم في مقابل حصة معينة من
العمل الاجتماعي حصة معادلة لها من الانتاج الاجتماعي ولكن
الاشخاص غير متساوين فان أحدهم أقوى من الآخر وآخر منهم
أضعف من سواه وأحدهم متزوج وسواه ليس كذلك وهذا له
عدة من الاطفال وذاك ليس لديه شيء منهم الى غير ذلك
ثم استنتج ماركس :

« فباتباع قاعدة العمل المتبادل وبالجمل بتوزيع المطالب العامة
الموجودة في الصندوق العام بطريقة متساوية بين الجميع فان أحد
الناس يأخذ في الحقيقة أكثر مما يتناوله الآخر فيصير اذن أغنى
من جاره وهم جرا ، ولاجتنب كل هذا فموضاً عن تعميم المساواة

يجب ان يكون الحق غير متساو »
وبالجمل فان الشكل الاول للمشاعية لا يمكن ان ينتج العدل
والمساواة : اذ يظل هنالك اختلاف في الثروات واختلاف في
المظالم ، ولكن الذي سيكون مستحيلاً وجوده هو استثمار مجهود
انسان بواسطة انسان لانه لن يوجد شخص يستطيع أن يستولى
على وسائل الانتاج من مصانع الى آلات الى أرض زراعية الى
ملكية عقارية خاصة .

أن ماركس بأنحاءة على جملة لاسال المتأثرة بالصيغة المالية التي
يتكلم فيها عن عدم المساواة والانصاف بوجه عام يظهر طريقة نمو
وترقى المجتمع الاشتراكي المجرى على الشروع في الاقتصار على
استئصال هذا الاجحاف الذي كان سبباً في استيلاء أفراد من
الناس على وسائل الانتاج ، والعاجز عن أن يستأصل دفعة واحدة
هذا الاجحاف العامل على توزيع الحاجيات بحسب مقدار العمل
وليس بحسب احتياج الناس الى هذه الحاجيات

جملتهم أن الاقتصاديين العاديين ومن بينهم الاساتذة المليون وفي
صاحبنا توجان يوالون مؤاخذه الاشتراكيين على تناسيهم
ما يوجد بين الناس من عدم المساواة وعلى ما يحملون به من إبطال
هذا التفاوت وأن هذه المؤاخذه لتدل على تعمق حضرات الفلاسفة

المالين في الجهل المطبق إذ لم يقتصر ماركس على الاهتمام العظيم بهذا التفاوت الذي لا يمكن اتقاؤه بل لقد اهتم بالمثل بمسألة أخرى مرتبطة بالمسألة المتقدمة وهي أن انتقال وسائل الانتاج الى الملكية العامة لكل الهيئة الاجتماعية أى الى ملكية الاشتراكية بالمعنى العادى لهذه الكلمة لا يزيل بمفرده عيب التوزيع وعدم المساواة المتمكن من « الحق المالى ». ذلك العيب الذى سيظل سائداً على حقوق الناس مادامت طريقة توزيع المحصولات جارية « بحسب مقدار العمل »

ثم قال ماركس موضحاً :

« غير أن هذه العيوب يستحيل التخلص منها في أول شكلي الهيئة الاجتماعية المشاعية الذى تتشكل به بعد الآلام الطويلة التي تعانيتها من جراء تولدها من الهيئة الاجتماعية رأس المالية . ولن يستطيع الحق أن يكون أقوى من الحكم الاقتصادى ولا من نمو المدنية المرتبطة بهذا الحكم »

وبمقتضى ما تقدم يمكن القول بأن « الحق المالى » يزول في أول شكلي الهيئة الاجتماعية المشاعية المطلق عليها عادة لقب الاشتراكية الا ان زواله لا يكون كاملاً بل جزئياً فقط بحسب ما تسمح به حالة الثورة الاقتصادية ، أى لا يتعدى دائرة وسائل الانتاج . وهذه

الوسائل الانتاجية يعتبرها « الحق المالى » ملكية خاصة للأفراد ، واما الاشتراكية فتحولها بالفعل الى ملكية عامة . وفى دائرة هذا الاختلاف فقط يزول الحق المالى »

ولكنه لا يزال باقياً في مهمة الأخرى : فهو يبقى بصفته منظماً موزعاً للمحصولات ومقسماً للأعمال ما بين أعضاء المجتمع العام . « ان من لا يعمل لا ينبغي له ان يأكل » وهذا المبدأ الاشتراكي قد صار تنفيذه بالفعل : « لكل قسم معين من العمل نصيب يعادله من المحصولات وهذا المبدأ الاشتراكي الثانى قد تنفذ بالمثل . ومع ذلك فان هذا لا يؤدى الى نهوض المشاعية ولا يقضي على البقية الباقية من « الحق المالى » الذى يعطي قيماً متساوية من المحصولات لأشخاص غير متكافئين نظير قيامهم بأعمال غير متعادلة بالمره .

ففي هذا الصدد يقول ماركس ان هذا عيب ولكن غير ممكن تجنبه في شكل المشاعية الاول ، لانه لا يجب ان يبرح عن ألتنا ان تغير اطوار الناس لا يحدث بمثل السهولة التي يمكن تصورها ، فليس من الميسور ان يعتاد الناس على اى انقلاب رأس المالية على ان يعملوا لأجل المجتمع العام بغير الالتجاء الى قاعدة الحقوق الشخصية . أن تعطيل رأس المالية لا ينتج فجأة المقد مات والادلة الاقتصادية التي تساعد على مثل هذا التحول السريع .

فاذا تقرر هذا يمكن التدرج منه الى القول بعدم وجود قواعد
اخرى سوى ذلك « الحق المالى » وهذا هو الباعث المهم على ضرورة
وجود حكومة بمحافظتها على الملكية العامة لوسائل الانتاج تحافظ
على المساواة في العمل والمساعدات في توزيع المحصولات .
فالحكومة انما تفنى حينما لا يبقى اثر لرأس المالىين ولا توجد
طبقات متعددة وبالاختصار حينما لا تبقى اذنى حاجة الى اخضاع او
اخضاع طبقة ما .

ولكن الحكومة لا تكون قد زالت من عالم الوجود تماماً
بعد كل ما تقدم اذ يبقى أمر المحافظة على « الحق المالى »
ولكي لا يبقى للحكومة ظل في الوجود يجب تعميم المشاعة
الكاملة

الشكل الاثم للمجتمع المشاعي

ثم استمر ماركس في كلامه عن المشاعة منتقلاً الى طورها
الثاني أى الى شكلها الاثم فقال :
« حينما يتكامل شكل المجتمع المشاعي وحينما يزول خنوع
الانسان لمبدأ تقسيم العمل الاستعبادى ، وحينما يتلاشى التعارض

الحادث بين العمل الجسدى والعمل العقلى ، وحينما ينتقل العمل
من كونه مجرد وسيلة لاكتساب القوت الى أن يصير المطلب
الاول في الحياة ، وحينما يؤدي نمو العمل وسمو الفكر الانساني
الى تعاظم القوى المنتجة حتى تصبح بسائر منابع الثروة العامة
فائضة بسيول الخيرات المنهمة ، هناك فقط يمكن تخطى دائرة
الحق المالى الضيقة ويستطيع المجتمع العام أن يطرز علمه الخفاق
بهذا الشعار : « من كل انسان بمقدار كفاءته الى كل انسان بمقدار
احتياجه » .

فالآن يمكننا أن نقدر ملاحظات انجيل الصائبة حق قدرها
بما تخللها من عبارات التهم والسخرية والاستخفاف على ذلك
الاتحاد الذى يربط ما بين كلمتي حرية وحكومة . فما دامت الحكومة
موجودة لا سبيل الى وجود الحرية حتى اذا ما سادت الحرية فلا
سبيل الى وجود الحكومة

ان آخر ظل من ظلال الاقتصاد الحكومى يؤذن بظهور
المشاعة فى درجة من الرقي والنمو تساعد على اختفاء كل معارضة
ما بين العمل العقلى والعمل الجسدى أى على نضوب أحد المنابع
الاصلية لعدم المساواة فى الحياة الاجتماعية المعاصرة . وهو المنبع
الوحيد الذى مجرد انتقال وسائل الانتاج الى الملكية العامة ومجرد

انتزاع سائر أملاك وأدوات رأس المال من المالكين عاجزان عن إبطاله نهائياً .

أن هذه الملكية العامة تيسر أسباب تماظم القوى المنتجة إلى درجة هائلة ولو صار انعام النظر فيما وصلت إليه الحضارة في عصرنا هذا من الرقي والانتشار بما أنتجته وسائل الإنتاج من محصولاتها العظيمة التي لا ننكر أن لرأس المالكين دخلاً عظيماً فيها لا يمكن الحكم بأن هذه الوسائل التي هي الآن بين أيدينا وتحت تصرفنا بالفعل لو تم انتزاعها من المبتكرين المستغلين وآلت ملكيتها إلينا نحن العمال أي إلى الهيئة الاجتماعية عامة لما استطاع العقل البشري أن يتصور مقدار التحسين والرقي اللذين يمكننا أن ندخلها على هذه الأدوات المنتجة لتصبح قواها متضاعفة بدرجة فوق التصور بما لنا من ميزة الحرية وقدرة العمل . وحينئذ تتمتع الجمعية الإنسانية بأفرق قسط من الراحة والسعادة في هذا الوجود .

ولكن الذي لا يمكننا أن نعرف أو لانستطيع أن نصدر رأياً محكماً بل تقريدياً فيه هو مقدار السرعة التي سيحدث بها هذا النمو والرقي عندما يصير استئصال مبدأ تقسيم العمل وعندما تزول أسباب التعارض ما بين العمل الذهني والعمل الجسماني وعندما يصبح العمل المقصد الاسمي من الحياة .

وهذا هو السبب في أنه لا ينبغي لنا أن نتكلم في مسألة فناء الحكومة الذي لا سبيل إلى تخلصها منه بدون أن نربط هذه المسألة بالسرعة التي يتمشى بها الرقي والنمو الاجتماعيين إلى مرحلة الشكل الآتم للمشاعية .

فالمسألة إذن تظل مفتوحة الباب تحت طائلة البحث مادامت مدة الوصول إلى هذا الشكل غير ممكن تحديدها ومادام تلاشي آخر ظلال الحكومة متوقف على سرعة مجيء ذلك الشكل أو تباطئه .

إن الحكومة يمكنها أن تختفي بتاتا من عالم الحس عندما تنفذ الهيئة الاجتماعية ذلك المبدأ الجليل القائل : « من كل إنسان بمقدار كفاءته إلى كل إنسان بمقدار احتياجه » أي عندما يصير الاعتياد على مراعاة القواعد الأساسية للحياة الاشتراكية وعندما يصير العمل في درجة من الإنتاج يجعل كل إنسان يشتغل بمقدار كفاءته ومجوده

وحينئذ يمكن تخطي تلك الدائرة الضيقة المندمج فيها الحق المالى الذي يضطر كل عامل إلى أن يحسب حسابه على طريقة شيلوق : « ألم اشتغل نصف ساعة أكثر من جاري ؟ ألم يتناول جاري جرأ أكثر مما تناولته أنا ؟ » اذ تختفي كل هذه المساءلات من نفوس

العمال . هنالك لا ينظر المجتمع العام في توزيع المحصولات الى المقادير الناتجة منها ولا الى ما ينتجه كل عامل على حده . فيصير كل انسان غير مقيد فيما يستعاضاه بمقدار من الزمن أو بكم معين من العمل بل يأخذ كل انسان ما تقتضيه حاجته من مطالب الحياة

أما المليون فوجهة نظرهم في هذه المسألة تحملهم على أن يعتبروا حلها بهذه الطريقة الاجتماعية « محض خيال » ويسخرون بما يعده الاشتراكيون من اعطاء كل انسان ما يريد به غير مراقبة عليه في عمله فيجودونه بالرياش والاثومويلات والبيانوات الى غير ذلك . ولا يزال الى هذه الساعه علماء الطائفة المالية يستغرقون اوقاتهم في التشاغل بهذه السخرية التي جعلتهم هم موضع الهزؤ والاستخفاف وكشفت النقاب عن جهلهم وعن دفاعهم الاعمى المغرض عن رأس المال لاجل مصلحتهم الخاصة

ومن جهلهم ، لأنه لا يوجد اشتراكي يندفع الى حد أن يتنبأ بتولد الشكل الاثم للاشتراكية ، : عندما يرؤن علماء الاشتراكية الكبار يتكلمون في هذا الشكل المشاعي ومجيئه يوم ما ، يفرض أولئك الجهلاء وجود عالم آخر مشتمل على قوة منتجة أخرى من العمل غير القوة العاملة اليوم وعلى رجل آخر غير الرجل الذي يعمل اليوم يكون أكثر منه كفاءة وعلماً كتلاميذ بوميا لوفسكي

فيجوس خلال مظاهر السروة العامة بدون أن يتطلع اليها الا بحسب ما تقتضيه حاجته وهم أي أولئك العلماء المليون العربون عن جهلهم يفرضون وجود المستحيل بتصورهم هذا الذي لا تذهب اليه احلام الاشتراكية

والى أن يجيء دور الشكل الاثم للمشاعية يظل الاشتراكيون مطالبين بأبقاء الرقابة الشديدة من جانب المجتمع ومن جانب الحكومة على طريقة العمل المؤدى وعلى طريقة توزيع المطالب الحاجية . الا أن هذه الرقابة المطلوبة يجب أن تبتدىء بانزع الملكية الخاصة من حوزة رأس المليون وان تكون الرقابة نفسها من جانب العمال على رأس المليون وان لا تكون بواسطة حكومة الموظفين بل بواسطة حكومة العمال

ان دفاع متكاهي المليون المغرض أي المبني على الاستفادة الشخصية (وذيولهم المصفقين والمهللين لهم من امثال تشيرنوف وتسيريتيللى وشركائهما) منحصر في نقل قوة البحث والجدل من الفكرة الاساسية وهي التكاهي عما ستكون عليه المشاعية أي الهيئة الاجتماعية العامة في المستقبل الى المناقشة في امكان نزع الملكية وإبطال الحكومة ووضع الاعمال تحت مراقبة العمال وتحويل ابناء كل بلد الى سمال ومستخدمين تضمنهم نقابة كبرى وبالجمل في التكاهي عن انظمة الهيئات

الاشتراكية الحاضرة القائمة على مثال حكومة السوفييت ونوابها وعساكرها المنتدبين من العمال فيخرجون المواضيع الاساسية عن طبيعتها واختصاصها الاولين

وفي الواقع انه عندما يتكلم استاذ من الجهابذة ويتابعه الجمهور البسيط والى جانبهما تشير نوف وتسير يتيللى عن الحماقات والاهام التي لا معنى لها الواردة في وعود وأمانى البولشفيين وعن استحالة ترقية الطبقة العاملة او بالاحرى ترقية الاشتراكية يرقبها الى درجة الحكم فانهم اذ ذاك يكون نصب أعينهم وازاء افكارهم شكل المشاعية الاتم الذى لم يقل أحد من الاشتراكيين الصادقين او من الذين يعملون باخلاص لمصلحة الحياة الاجتماعية ومن غير غرض ان هذا الشكل قابل للتحقق ولان يسود العالم في الوقت الحاضر بل لم يحلم بمثل هذا احد من الناس .

وهنا نتعرض لمسألة التمييز من الوجهة العلمية ما بين الاشتراكية والمشاعية وهى المسألة التي تعرض لها انجبل في بيانه السابق عن عدم اختصاص كلمة الديمقراطية بما أطلقت عليه فمن الوجهة السياسية يمكن القول بأن الفرق ما بين شكلى المشاعية الاول والاخير سيكون بلا شك هائلا مع مضي الزمن ، أما في الوقت الحالى أى تحت الحكم رأس المالى فمن العبث القول به ولا يجزأ على أن يضعه في

الصف الاول الأفراد من الفوضويين (اذا كان يوجد بين الاشتراكيين اناس لم يتلقوا العلم النظري على طريقة بليخانوف وكروبوتكين وجراف وكرنيليسين وسواهم من كواكب الاشتراكية المشتملة على الاشتراكيين الوطنيين أو على اولئك الفوضويين المتحصنين على رأى جاي الذى يعتبر من أحد الفوضويين نادري المثال الذين ظلوا محتفظين بالشرف وبالضمير)

على ان الفرق ما بين الاشتراكية والمشاعية واضح . فما يسمى عادة بالاشتراكية يلقبه ماركس بالشكل الاول أو الدرجة السفلى للمجتمع الاشتراكي . وعندما يتيسر جعل وسائل الانتاج ملكا مشاعا للجميع فان لفظ المشاعية يصير قابلا لاطلاقه على الحياة الاجتماعية على شرط عدم تناسى ان المشاعية اذ ذاك تبقي ناقصة . وان أهم ما في إيضاح ماركس اندى بسطه في هذا الصدد هو محافظته على المدلول الحسى كاحتفاظه بالمدلول النظرى للمشاعية التي يعتبرها كشيء يتبدى وضوحه من عند انتهاء رأس المالى

فموضا عن التعبيرات المدرسية المصطنعة والمخترعة وبدلا من المحاورات اللفظية العقيمة فى الاسئلة المتعددة على نمط (ماهى الاشتراكية ؟ وماهى المشاعية ؟) يحلل ماركس ما يمكن أن يطلق عليه درجات النضوج الاقتصادى للمجتمع المشاعي

فالمشاعية في شكلها الاول أو في مرحلتها الاولى لا يمكنها أن تكون من الوجهة الاقتصادية ناضجة تمام النضوج ومتمتعة بتمام الحرية من قيود التقاليد والاحكام رأس المالية

ومن هنا ينشأ ذلك الأمر المهم الذي يدعو الى البقاء في اعتقال دائرة الحق المالي الضيقة من جهة توزيع الحاجيات . فان الحق المالي يتطلب بالطبع وجود حكومة مالية لان الحق لا أثر له بدون جهاز قادر على الجاء الناس الى مراعاة قواعده

وينتج مما ذكرنا ان الحق المالي يظل ثابتا في عهد المشاعية مدة من الزمن ولا يكون منفردا بل تكون الى جانبه الحكومة المالية ولكن بدون أن توجد الى جانبها هيئة الاعيان والمالين !

وعلى ذلك فيمكن اعتبار ما يؤخذ به المذهب الماركسي كاحدى الاعاجيب أو كضرب من التلاعب بالعقول لان الاشخاص الذين يتعرضون الى هذا المذهب انما يحاولون التصدي له بل مهاجمته وهم لم ينعموا النظر في معاربه ويحيلوا الفكر في حقائق مبادئه ليقنوا على ما فيها من المحتويات الخارقة للعادة

غير ان الحياة ترينا في كل خطوة وفي تفاريق الطبيعة وفي خلال الحياة الاجتماعية أطوار العهد القديم وتقاليد مبنية في العهد الجديد ومتشبثة بأهدابه

وما كان ماركس ليدخل النذر القليل من الحقوق المالية في المشاعية بمجرد فكرته واردة وانما تمد الى اثبات ما لا سبيل الى التخلص منه من الوجهتين الاقتصادية والسياسية في مجتمع عام لم يكدينفصل من أحضان رأس المال

ان للديمقراطية دخلا عظيما وأهمية هائلة في الصراع الذي ستناجز به الطبقة العاملة ارباب رؤس الاموال لتغلبهم على امرهم وتنفض عنها نير استرقاقهم . غير ان الديمقراطية ليست حدا يمكن الوقوف عنده ولا يجوز تخطيه وانما هي فقط مرحلة تقطع للوصول من العهد الاقطاعي الى العهد رأس المال ثم تعود فتصير مرة اخرى مرحلة ايضا تقطع من رأس المالية الى المشاعية .

ان الديمقراطية يراد التعبير بها عن المساواة ومن المعلوم ان هيئة المال تجعل أهمية عظمي لصراعها المتوالي الحاد في سبيل الحصول على المساواة فكان لا بد اذن من ادراك مبدأ المساواة على حقيقة معناه التي يراد بمقتضاها محو الفروق الموجودة بين بعض الطبقات وبعضها . غير ان لفظة ديمقراطية لا يراد بها في المتعارف الآن سوى المساواة الصورية . أما بعد تحقيق المساواة ما بين جميع اعضاء المجتمع العام فيما يختص بالتمتع بوسائل الانتاج أى بمساواة العمل والاجر تنهض لسوء الحظ في وجه الانسانية مسألة ترقية المساواة

الصورىة المساواة الى الحقيقية القائمة على اساس مبدأ «من كل انسان بمقدار كفاءته الى كل انسان بمقدار احتياجه» وهنا نقف موقف الحيرة متسائلين بآية الطرق وفي كم مرحلة تتمكن الانسانية من الوصول الى هذا الامل الاسمي. فلايجرى على السنتنا جواب في هذا الصدد سوى قولنا اننا لا نعلم ولا نستطيع ان نبدي رأياً ولو من قبيل الحدس والتخمين يمكن حل هذه المسألة بموجبه .

ألا ان هذه المسألة وأمثالها مما لا يتيسر الاجابة عليها في هذه الاوقات ليست النقطة الهامة لانها لا تزال حتى اليوم في عداد الاماني وانما المهم الذي يتطلب السعي الموصول هو استئصال الفكرة التي يرى ارباب رؤوس الاموال والاعيان الى غرسها في نفوس الجماهير البسيطة التي لا تستطيع أن تحاكم في نفسها كل ما يلقي عليها لتصدر حكمها ان صوابا وان خطأ ، تلك الفكرة الخطرة التي نحاول محاربتها والتغلب عليها مانشيعه الفئة المالية من ان الاشتراكية مجموعة آراء واعمال لا تطابق مصالح الجمهور الاكبر وتقاليده وعوائده الراسخة من قديم الزمان وانها بصفتها شيئاً مبتدعاً تلبث مدة قصيرة من الزمن ثم يتغلب عليها الضعف فيدركها الموت ، نعم هذه الفكرة الخطرة هي التي يجب أن نبين للجمهور الاكبر فسادها وعدم مطابقتها للحقيقة بافهامه أوجه الغبن اللاحق به وباعلامه ان الطرق

العادلة التي يراد انصافه بها من الطبقة الصغيرة المنحكمة فيه بطيئة السير لانها تغالب بالطبع العوائد والتقاليد القديمة وتعمل على محو الافكار الراسخة من مدد طويلة في الازمان فهي اذن تبتدىء بالعقول المستنيرة من غير ذوى المطامع الشخصية ثم لا تلبث أن تعم سائر الاهالي بلا استثناء

ان الديموقراطية هي احد اشكال الحكومة أو بالاحرى هي أحد تنوعاتها فهي اذن بحكم التصاقها بالحكومة تعتبر كالحكومة نفسها الوظيفة المنظمة المرتبة على اسلوب خاص للاضطهاد والضغط على الناس . هذه صفتها من جهة . ولكنها من جهة اخرى تعتبر الاعتراف الظاهري بحق المساواة بين جميع ابناء البلد الواحد وبحقهم جميعاً في التساوى في تعيين حدود مهة الحكومة وفي ادارتها ثم ينشأ عن الديموقراطية وهي في شكلها الصورى الموضح فيما تقدم أنها تستجر في خطاها التي تخطر لها في سبيل التقدم والنمو طبقة العمال الشائرة للتجمهر ضد رأس المال وتهدىء لها الوسيلة التي تكسر بها آلة الحكومة المالية وتدمرها وتعفى انارها كائنا ما كان شكل الحكومة ملكية أو جمهورية بحيثها الدائم وبوليسها وموظفيها والاستعاضة عنها بآلة حكومية أعظم ديموقراطية لا تظل كسابقتها آلة حكومية بالشكل المعروف تحت ظل طبقات العمال المسلحة

التي تعد الشعب لأن يتطم في شكل قوى محلية مسلحة
وهنا بتحول المسألة من المقدار الى الصفة تصل الديموقراطية
الى الدرجة التي تخرج فيها من نطاق المجتمع المالي لتندمج في الحياة
الاقتصادية . فاذا كان الجميع يشتركون حقيقة في ادارة الحكومة
فان رأس المال لا يمكن أن يستقر له قرار مع أن تقدم رأس المال
ونموه يسمح بان يشترك الجميع اشتراكا فعليا في ادارة الحكومة .
وهذه الطريقة قد بدأت تتحقق في كثير من البلاد المنتشرة في ارجاء
العالم بواسطة النقابات العاملة المتألفة في دوائر البريد والسكك الحديد
والمصانع الكبرى والتجارة العظمى والمصارف المالية الى غيرها
من الدوائر المالية التي انتظمت فيها النقابات العاملة التي تمثل الحياة
الاقتصادية في خطواتها الاولى .

وبواسطة هذه الترتيبات الاقتصادية يصبح من المستحيل
اسقاط المالىين والموظفين فجأة من غير سابقة مقدمات والتوصل الى
وضع الرقابة العامة على الانتاج وعلى توزيع محصولات وعلى
ترتيب العمل بواسطة العمال المسلحين ومجموع الشعب المتقلسلحة
(لا يجب الخلط بين مسألة المراقبة والحساب ومسألة العمل الفني
المختص بالمهندسين والميكانيكيين وسواهم ان هؤلاء الاختصاصيين
الذين يشتغلون اليوم تحت أوامر المالىين سيشتغلون غداً أحسن

من اليوم في ظل نظام العمال المسلحين)
ان عمليتي الحساب والمراقبة هما الشرطان الجوهريان اللازم
ادخالهما في هيئة التوظيف المنتظمة في المجتمع المشاعي أثناء شكله
الاول . فأبناء كل بلد يتحولون الى مستخدمين ذوي اجور عاديه
في الحكومة المتمثلة في العمال المسلحين . وكل أبناء البلد يصيرون
المستخدمين والعمال والمنتظمين في سلك حكومة احتكارية لمصلحة
الجميع .

فالمسألة تتوقف فقط على التمكن من أن يشتغلوا بصفة
رسمية وأن يحافظوا على نفس طريقة العمل ويأخذوا مرتبا رسميا .
وهذه المسألة قد تم الشطر الاكبر منها بمعرفة ارباب رؤوس
الاموال الذين لاجل تسهيل حصر ودقة حساباتهم واعمالهم الجسيمة
توصلوا الى أن يجعلوا العمليات الكبيرة التي كانت تقتضي تركيزا
معقدا يحتاج الى ايد كثيرة فيما مضى يصبح الآن مقصورا على
مجرد اشراف سطحي وتفتيش بسيط وعمليات حسابية ما بين اعطاء
ايصالات وتقييدها في دفاتر تحصر كل الاشياء الخارجة وقيمها
الداخله وهذه العمليات البسيطة ليستطيع ان يقوم بها كل انسان
يعرف القراءة والكتابة فقط (حينما تصير الحكومة عبارة عن
مجرد وظائف جوهرية تنحصر في مسألتين قيد الحسابات ومراقبة

الاعمال بواسطة العمال انفسهم لاتصبح حكومة سياسية ذات الوظائف السياسية كما كانت من قبل بل تصير عبارة عن مجموعة وظائف ادارية بسيطة)

وأما من جهة السواد الاعظم من الشعب فإنه عند ما يقوم من تلقاء نفسه وفي كل مكان بعملية الحسبة والمراقبة على ارباب رءوس الاموال (الذين سيتحولون حينئذ الى مستخدمين) وعلى حضرات السادة المفكرين أي الاختصاصيين الذين يكونون الى ذلك الحين حافظين بعض بقايا التقاليد المالية السالفة فإن هذه المراقبة تصير حقيقة عامة ووطنية أي انها تشمل جميع ابناء الوطن وكل موارده فهناك لا تبقى حاجة لان ينفرد أناس مخصوصون بأمر المراقبة بل لا تبقى حاجة اليها مطلقا لان كل انسان لا يعرف في أي شيء يستخدمها مادام كل وطني قائما من تلقاء نفسه بعمله بانتظام وجاعلا من نفسه على نفسه وعلى غيره رقيبا عتيدا .

وفي هذه الحالة تنقلب الهيئة الاجتماعية بأسرها الى مصلحة أو مكتب عظيم والى مصنع كبير تتساوي فيه وحدة العمل ووحدة الاجر ما بين جميع الذين يشتغلون او يراقبون او يحسبون على ان هذه المساواة وهذه الطاعة الاختيارية العامة اللتين تسودان جميع اجزاء ذلك المصنع العظيم عندما يصبح المالئون

مغلوبين على امورهم والمستثمرون مسلوبون من أيديهم طرق الاستثمار والهيئة العاملة شاملة جميع فروع الهيئة الاجتماعية ليستا الغرض الاسمي والنقطة النهائية للذين نسعى اليهما وانما هما خطوتان نخطوهما في حالة التطور الضروري الذي ننقضي به المجتمع العام بطريقة مناقضة للطرق التي كانت موجودة قبلها من ادران النقائص والاقتدار التي تلتطخ كيان الاستقلال المالي وليسهل بعد ذلك على الديمقراطية السير في الطريق الرحبة الهينة الممتدة الى الامام .

وعندما يغدو جميع أعضاء الهيئة الاجتماعية أو على الأقل الاغلبية العظمى منهم عالمين بادارة الحكومة من تلقاء انفسهم بكفاءة وبأن يضعوا أيديهم على سائر الاشياء وينظموا رقابتهم على تلك الاقلية الحفيرة وهي فئة المالكين وعلى اولئك السادة القلائل المغرمين بالمحافظة على التقاليد المالية البائدة وهم الاختصاصيون وعلى العمال الذين افسد اخلاقهم حبهم للمال وجمعهم عبيدا لرأس المال فهناك فقط تختفي آثار الحاجة الى كل نوع من أنواع الادارة .

وكما ازدادت الديمقراطية اقترابا من درجة الكمال كلما ازداد أجلها دنوا من الفناء اذ لا تعود الهيئة الاجتماعية في حاجة اليها وكما ازدادت الحكومة المؤلفة من العمال المساحين الذين يتألفها

منهم تباعد بحكم الواقع أن تكون حكومة بالمعنى الخاص بهذه الكلمة تشرياً بالديمقراطية كلما ازداد اقترابها من عهد استئصال شأفها إذ لا يكون هنالك باعث على وجود النظام والترتيب مادامت الحياة الاجتماعية قائمة بطبيعتها بتأدية مصالحها بنفسها

وعندما يصير جميع الناس بالفعل أكفاء لأن يديروا إدارة حقيقية بدون وسطاء ولا رؤساء شئون الإنتاج الاجتماعي وعندما يقومون جميعهم بالفعل بأعمال الحسابات والرقابة التي كانت تقوم بها تلك الاعضاء المتطفلة على وجود الهيئة الاجتماعية تطفل الأبناء المدللين على آيهم وأولئك المنافقون المراءون وامثالهم المتسمون باسم المحافظين على التقاليد المالية هنالك يصير من المتعذر جداً بل من المستحيل الأفلات من طائفتي عملية الحسبة والرقابة وكل محاولة يفضدها التخلص من مفعولهما تؤدي حتماً إلى عقاب في منتهى القسوة والزجر (لأن العمال المسلحين هم أناس عمليون وليسوا مفكرين من ذوي العواطف ولا يحبون أن يستخف بهم وان يمزح معهم) حتى ان ضرورة التمسك بالقواعد البسيطة الجوهرية من معاملات الحياة الاجتماعية الانسانية تصير في أسرع وقت عادة متأصلة في نفس كل فرد لا يحاول التخلص منها

هنالك يفتح الباب على مصراعيه ليرحب بمقدم الشكل الاتم

للمجتمع المشاعي ذلك الشكل الذي لا يكاد يظهر في الوجود حتى يتلاشى من عالم الوجود آخر مظاهر الحكومة باطوارها ودرجاتها المتعددة التي ستقلب بها في حجبور الهياآت الاشتراكية المتنوعة أثناء انتقالها من حالة إلى حالة أخرى إذ لا تعود حينئذ أقل حاجة لشبه ظل من ظلال الحكومة

الفصل السادس

(اعتداء الانتهازين على الماركسية)

أن مسألة العلائق المتبادلة بين الحكومة والثورة الاجتماعية لم تأخذ إلا مكاناً حقيراً من اهتمام العلماء النظريين والصحافيين الذين خاضوا في شئون الاشتراكية الدولية الثانية (التي امتد أجلها من ١٨٨٩ إلى ١٩١٤) كما انهم لم يهتموا بالمثل ببقية الثورة على وجه عام ولكن الذي هو ادهي واعجب مما تقدم والذي يدعوا إلى الخيره والارتياح في مسلك ذلك العضو النامي في جسم الاشتراكية العامل على تخدير اعصابها وهو المبدأ الانتهازي الذي أدى إلى اخفاق

الاشتراكية الدولية الثانية في عام ١٩١٤ انه كلما سنحت الفرص
لمرض هذه المسألة ومحاولة حلها والفصل فيها يجتهد ذلك المبدأ في
اخراجها من موضوع البحث أو تضليلها أو التعامي عنها بالمرّة .
وعلى العموم اذا القيت نظرة عامة على مجموع اعمال الاشتراكية
الدولية الثانية يمكن القول بأن التمشي مع المبدأ الانتهازي في ارجاء
النظر في مسألة علائق الثورة الاشتراكية العامة بالحكومة الى
الى أجل غير مسمى مع توقف سير الاشتراكية في طريق الرق
الموافق لمصلحة الحياة الاجتماعية انما يساعد هذا المبدأ على مقصده
الشخصي الذي يرمي الى اذلال وتهميش المذهب الاشتراكي وطعنه
في النقة الحساسة منه واخراجه عن حقيقته بجملة مذهبها حقيرا خاليا
من الاغراض السامية الشريفة ومقصورا على المبادئ المبتذلة التي
يعرفها كل انسان ولا تؤدي الى اصلاح حالة المجتمع البشري
وانقاذه من ضروب الآلام والشقاء

ولكنني نتمكن من وصف هذه الحالة المحزنة التي طرأت على
الاشتراكية الصحيحة وحاولت افسادها ينبغي أن نوجه انظارنا الى
العالمين النظريين الذين اشتهرا بأنهما من أعظم انصار المذهب
الماركسي وهما بليخانوف وكاوتسكي

مجادلة بليخانوف مع القوضويين

نشر بليخانوف كتابا عنوانه القوضوية والاشتراكية ظهر
باللغة الالمانية في سنة ١٨٩٤ وقد خصص بالبحث في مسألة العلائق
التي تربط القوضوية بالاشتراكية .
وكأنما بليخانوف تعمد الامر ما أن يتناسى أو يضرب صفحا
بمحض اختياره عن طرق أهم مبحث من المباحث الاشتراكية
العامة الدائرة على عذبات اللسان وعلى اسلالت الاقلام في
الوقت الحاضر بل أشدها أهمية وأكثرها حساسة وأقواها دعامة
من الوجهة السياسية في الصراع الناشب ضد القوضوية وهو
مبحث العلائق التي تربط الثورة بالحكومة كما أنه أغفل بالمرّة
التعرض لمسألة الحكومة بتفاصيلها !

ويتضمن كتابه هذا قسمين : أحدهما تاريخي أدبي يشتمل
على تفاصيل ثمينة مفيدة تختص بتاريخ الافكار والآراء التي أذاعها
استيرنر وبرودون وغيرهما من زعماء القوضويين ، وأما القسم
الاخر فهو عبارة عن اسهاب جدلي سفسطائي حافل بالبيانات
والاستنتاجات الفظة التي أجهد نفسه فوق طاقته وفوق ما يحتمل

العقل المنصف أن يتصوره ليثبت أنه لا يوجد أي فرق بين
القوضوي واللص أو قاطع الطريق

وان مجموعة أفكاره في قسمي كتابه لتدعو الى العجب
والدهش لصدورها منه في وقت يتحدث فيه زعماء الاشتراكيين
الذين لا غرض لهم سوى نجاح مبادئها العادلة النافعة بقرب حدوث
ثورة العمال الكبرى في جميع أرجاء العالم وفي الوقت الذي تكاد
الثورة الروسية الاولى تكبرن قاب قوسين أو أدنى من الشوب
بل لقد كن فكها ومساليا بموضوعة العجيب في أثناء تلك الثورة
التي انتهت أخيرا بالفشل . وبطريقته هذه التي اتبعها في كتابه المتقدم
ذكره جعل نفسه في سنة ١٩٠٥ وفي عام ١٩١٧ ما بين متمسك
بمذهب يحاول الدفاع عنه من جانب وما بين جدلى سفسطائي لاه
له إلا حب المناقشة و اظهار قوة المعارضة فيما لا طائل تحته وجعل
نفسه من الوجهة السياسية ذبلا ينسحب على الثرى تحت قدمى
رأس المال .

ولقد رأينا فيما سلف كيف ان ماركس وانجيل في المجادلات
التي دارت بينهما وبين القوضويين ابرزا بمنتهى العناية والاهتمام
أفكارهما فيما يختص بالعلائق التي ترتبط بها الثورة بالحكومة
في أجلى مظاهرها .

ولما باشر انجيل طبع نقد برنامج جوتا الذي وضعه ماركس
كتب انجيل في مقدمة هذه الطبقة التي ظهرت في سنة ١٨٩١ مايلي:
« اننا (أي انجيل وماركس) وجدنا أنفسنا حينئذ في صراع
هائل مع باكونين وفوضوييه . وكان قد مضى اذذاك عامان
بالاكثر على انعقاد مؤتمر لاهاي الاشتراكي الدولي العام »

وكان القوضويون قد بذلوا كل ما في وسعهم ليجمعوا مشاعية
باريس من عملهم وأن يوجدوا من أعمالها تاييدا لمذهبهم غير أنهم
لم يفهموا شيئا من دروس المشاعية ولا من التحليل الجليل الذي
حلل به ماركس تلك الدروس العملية .

واما من جهة السياسة العملية المعينة القائمة على السؤالين الآتين
وهما : هل يجب أتلاف أداة الحكومة القديمة ؟ وفي حالة الايجاب
بأى شيء يمكن الاستعاضة عنها ؟ فان القوضوية لم تجب عنهما بما
يمكن الارتياح اليه

على أن الخوض في عباب البحث عن الفروق التي تختلف
بموجبها القوضوية عن الاشتراكية مع اهمال مسألة الحكومة وبدون
ملاحظة ما أوجده المذهب الماركسي من التقدم والاتساع في
المبادئ الاشتراكية قبل المشاعية وبعدها لا يمكن إلا أن يحمل على
حمل الاندفاع بطريقة لا يمكن التخلص منها في هوة المبدأ الانتهازي

وفي الواقع أن الانتهازية لا يمكن إلا أن تغلب إذا لم يتيسر عرض السؤالين اللذين ذكرناهما فيما تقدم على مجموع الحزب الاشتراكي في مؤتمراته التي ستعقد في الأدوار الآتية للبحث فيهما بدقة تامة ولوضع الحلول اللازمة لهما.

وبما أن المبدأ الانتهازي قد فاز حتى الآن بمنع هذين السؤالين من طرحهما على بساط البحث العام فلما لا جدال فيه أنه أصبح منتصراً على مزاحمه وهو المذهب الماركسي الأصلي

(مجادلة كاوتسكي مع الانتهازيين)

أن أدبيات اللغة الروسية تحتوي بدون أدنى شك على عدد لا يحصى من ترجمات كتب كاوتسكي بدرجته لم تنفق لأي كاتب آخر من كبار كتاب العالم بأسره

وقد قال بعض الاشتراكية الديموقراطيين الألمان في معرض المز - أن كتب كاوتسكي مقروءة في البلاد الروسية أكثر مما هي مقروءة في ألمانيا. (ليكن ماقيل، ومع ذلك فما يذكر بهذه المناسبة وله أصل تاريخي أصدق بكثير مما كان يحسبه أولئك الذين جادوا علينا بتلك التفكير وهي أن العمال الروسين أرسلوا في عام ١٩٠٥ في طلب

مقادير فوق حد التصور من الكتب المختارة من أرقى أدبيات الاشتراكية الديموقراطية في العالم فوصلت جملة عظيمة من الكتب التي لم تقرأ في البلاد الأخرى وهكذا نقلوا إلى مغرس حركة الحياة العاملة لدينا الجديدة بذور التجربة العظمى التي قامت بها بلاد مجاورة لنا سبقتنا بشروط بعيد في هذا الميدان).

وقد اشتهر لدينا كاوتسكي بأنه عدا بسطه بطريقة دارجة سهلة تفهما العامة مبادئ ما كس، بمجادلاته مع الانتهازيين وفي مقدمتهم برنستين.

غير أنه يوجد شيء يكاد يظل مجهولاً عن الناس إلى الآن وهذا الشيء لا يصح المرور به بدون الإلماع إليه إذا أريد معرفة كيف أمكن سقوط كاوتسكي في بؤرة ذلك الضلال الخجل إذا أقام من نفسه مدافعاً عن الاشتراكية الوطنية المتطرفة المحبذة للحرب خلال الأزمة الكبرى التي استمرت من عام ١٩١٤ إلى سنة ١٩١٧ وهذا الشيء الذي تحب معرفة هو أن كاوتسكي قبل حملته المشهورة على ممثلي المبدأ الانتهازي في فرنسا (أمثال ميلران وجوريس) وفي ألمانيا (برنستين) كان قد أظهر تردداً عظيماً. وقد اتهمته مجلة الفجر الماركسية التي ظهرت ما بين عامي ١٩٠١ و ١٩٠٢ في ستوت جارت وكانت تدافع عن آراء الحياة العاملة الثورية في أثناء اشتباكها

معه في الجدل بأنه ذواحكام كاوتشكية اى مرنة قابلة للتبدل بمناسبة قراراته المهمة المتفلتة من الحقائق الجانحة الى مصالح الانتهازيين في المؤتمر الاشتراكي الدولي الذي انعقد في باريس سنة ١٩٠٠

ومن هذا القبيل ما نشر في المانيا من رسائله المملوءة بامثال هذه الترددات قبل دخوله في الحملة الموجهة ضد برنستين

ويوجد عدا ما تقدم موضوع آخر أشدهولاً وأعظم خطراً وهو ان كاوتسكي في نفس مجادلاته مع الانتهازيين كان يرى عليه في عرضه المسالة التي التزم المناقشة فيها وطريقة محاولته حلها ميل مرتب نحو الانتهازية فيما يختص بمسالة الحكومة وقد تاكدنا الآن بعد دراسة تاريخ خيانة كاوتسكي الحديثة للمذهب الماركسي الى جنوحه المبدأ الانتهازي بشكل لا يدع مجالاً للشك فيه

لنتصفح أول كتاب أساسي لكاوتسكي وضعه ضد الانتهازية وهو كتابه عن برنستين والبرنامج الاشتراكي الديموقراطي الذي ينتقد فيه آراء برنستين بدقة متناهية . وهذا أهم محتوياته .

ان برنستين في قواعده الاشتراكية التي أكسبته شهرة ابروسترات (هو يوناني مجهول من مدينة ايفيز حرق هيكل ديانا الذي يعتبر احدى أعاجيب الدنيا السبع ليشتهر اسمه) يتهم المذهب الماركسي بمطابقته المذهب البلانكي (نسبة الى لويس

أوجيست بلانكي الاشتراكي الثوري الفرنسي الشهير صاحب الجملة المشهورة : « لا اله ولا سيد ») وهي تهمة رددتها الف مرة السنة الانتهازيين والماليين الاحرار في روسيا ضد البولشفيين معتققي المذهب الماركسي الثوري .

وقد أمسك برنستين باذيال كتاب الحرب الاهلية في فرنسا الذي وضعه ماركس وأجهد نفسه من سوء حظه في أن يوحد تطابقا مابين وجهة نظر ماركس في الدروس التي دونها عن المشاعية ووجهة نظر برودون .

واهتم برنستين على الاخص بالنتيجة التي أوردها ماركس في مقدمته التي كتبها سنة ١٨٧٢ للمنشور المشاعي والتي جاء فيها : ان طبقة العمال لا يمكنها أن تتناول ببساطة بين أيديها اداة الحكومة وهي على أن تتم استعداد وتستخدمها في سبيل العمل لاجل القضاء على نفسها .

فخلا هذا التعبير لبرنستين الى درجة حملته على أن يكرره ثلاث مرات في تفاريق كتابه وهو يشرح ويؤوله بأقوى معاني الانتهازية ويبعده عن حقيقته بعداً شاسعاً .

ولقد علمنا من أقوال ماركس المتقدمة انه يريد أن يقول بان طبقة العمال يجب أن تكسر بل تحطم أو تنسف اداة الحكومة

برمتها . أما برنستين فيمثل ماركس بهذه الجملة يحذر الطبقة العاملة من الميول الثورية المتطرفة عند استيلائها على السلطة .

ولا يمكن تصور ما هو أفظع وأغلظ تزويراً وتلفيقاً وتضليلاً في رأى ماركس من مثل هذا الاختلاق الوحشي .

ولنعد الآن الى كاوتسكي لنرى رأيه في هذا الصدد في كتابه الذي أشرنا اليه فتساءل :

كيف سلك كاوتسكي في انتقاده الدقيق على بهتان برنستين ؟ لقد سلك مسلحاً غريباً في هذا الصدد اذ امتنع امتناعاً تاماً عن تحليل دوائر التلفيق الذي أدخله الانتهازيون على حقيقة المذهب الماركسي في هذه النقطة . وانما اكتفى بإيراد الجملة المذكورة فيما تقدم من المقدمة التي وضعها انجيل لكتاب الحرب الاهلية الذي ألفه ماركس قائلاً ان ماركس يرى أن الطبقة العاملة لا تستطيع أن تستولى ببساطة على اداة الحكومة وهي على أتم استعداد ولكنها على العموم تستطيع أن تستولى عليها ، وهذا كل رأي كاوتسكي . وأما من جهة ما ينسبه برنستين الى ماركس مما يختلف مع حقيقة رأيه على خط مستقيم ، ومن جهة ما يعتبره ماركس منذ سنة ١٨٥٢ مهمة الثورة التي يجب عليه تأديتها وهو كسر آلة الحكومة فان كاوتسكي لم يحرك لساناً في صيدها

والحاصل ان كاوتسكي لم يتعرض مطلقاً لما يوجد من الفرق العظيم ما بين الماركسية والانتهازية ولا للاغراض الاساسية التي يجب أن تتطلبها ثورة العمال بل لقد برع في وضع هتين المسألتين في حرز الخفاء !

وكتب كاوتسكي مناقضا برنستين :

« اننا نستطيع أن نرجى الى المستقبل ونحن مطمئنون تمام الاطمئنان حل مسألة سلطة العمال المطلقة »

وليست هذه مجادلة سلمية مع برنستين بل هي في حقيقة الامر منحة أو امتياز لبرنستين أو تسليم بمطالب الانتهازية ؛ لان الانتهازية لا تبغى ما هو خير من « ارجاء كل حلول المسائل الاساسية المختصة بمهمة الثورة بمنتهى الطمأنينة الى المستقبل »

ولقد ظل ماركس وانجيل أربعين عاماً تمتد من عام ١٨٥٢ الى سنة ١٨٩١ وهما يلقيان العمال وجوب تحطيم آلة الحكومة . واخيراً يجيء كاوتسكي في سنة ١٨٩٩ ازاء خيانة الانتهازيين الواضحة للمذهب الماركسي فيبهم مسألة معرفة ماذا كان من الواجب تدمير هذه الآلة بل بتحقيقها من ميدان الجدال امام خصمه ليحتمي من بأس تلك الغارة الفلسطينية التي تصدى لها وما هي الا غارة تافهة من عبث الطفولة !

وفضلاً عن ذلك فإنه توجد بين ماركس وكاوتسكي هوة عميقة تفصل بينهما في طريقة الخوض في مهمة حزب العمال واعداد الطبقة العاملة للثورة .

ولنتخط الآن هذا الكتاب الذي كان أول ما خطه قلم كاوتسكي في هذا الصدد أي أنه يعتبر التجربة الأولى له في التصدي لخصوم الماركسية ولنلق نظرة على كتابه التالي الذي صار في وضعه أطول بأمراً وأكثر خبرة واثبت جناناً وهو الكتاب الذي خصص بالمثل شرطاً كبيراً منه لتفنيد باطيل الانتهازيين واضاليلهم أي كتابه المختص بالثورة الاشتراكية .

ففي هذا الكتاب جعل كاوتسكي محور كلامه دائراً على مسألتين ثورة العمال وحكم الهيئة العاملة . فقد اودع هذا الكتاب مقداراً كبيراً من الآراء ذات القيمة الثمينة جداً ولكنه اتبع نفس الخطة التي سبق إليها من قبل وهي اتقاء الخوض في موضوع الحكومة .

ومع أن محور هذا الكتاب يدور حول مسألة الاستيلاء على سلطة الحكومة فإنه يرى خلواً من البحث في هذه المسألة ! ومعنى ذلك أنه يعرض هذا السؤال الذي سبق أن منح الانتهازيين امتيازات بشأنه ويعرضه أيّاه لا يتأخر عن قبول مبدأ الاستيلاء على

السلطة بدون أن يتعرض لمسألة ائتلاف آلة الحكومة .

ومن الغريب أن ماسبق ماركس ونعته في عام ١٨٧٢ بأنه شئ عتيق بال يجب تغييره في برنامج المنشور المشاعي يعود كاوتسكي فيجده ويحييه في عام ١٩٠٢

وقد خصص كاوتسكي في هذا الكتاب شذرة منفصلة « بالاشكال والوسائل التي ينبغي أن تتخذها الثورة الاشتراكية » . وفي هذا الموضوع المهم تعرض كاوتسكي للخوض في مسائل الاضراب العام السياسي والحرب الاهلية و (وسائل الحصول على حكومة عظمي حديثه الطراز علي مثال الهيئة الديوانية والجيش » ولكنه لم يورد كلمة واحدة يفصل ما أجله في هذه المسائل على طريقة التعليمات التي كانت تعطىها المشاعية فيما سلف للعمال .

ومن الواضح ان انجيل لم يكن مخطئاً في تحذيره الاشتراكيين عامة والالمانيين منهم على الاخص من فكرة اجلال الحكومة الى الحد الذي بدعوا اليه الانتهازيون .

وفي هذا الصدد يبدى كاوتسكي رأيه على النسق الآتي : ان هيئة العمال اذا ما تكلمت بمجهوداتها بالنجاح وفازت بتاج الانتصار في صراعها العظيم فأنها « ستنفذ البرنامج الديمقراطي » ثم انه يسطر مواد هذا البرنامج . وأما ما أحدثته سنة ١٨٧١ بوقائعها من التغيير

الجوهري الجديد فيما يختص بمسألة احلال ديمقراطية العمال محل ديمقراطية المالكين فلا يتعرض له كاوتسكي بكلمة واحدة

وانما يظهر كاوتسكي براعته في التخلص من هذا الموضوع باقوال مبتذلة تتضمن الفاظا وتعبيرات ضخمة على النسق الآتي: « من المعقول ان المسألة ستسير في مجراها الاعتيادي من تلقاء نفسها واننا لن نتمكن من الحكم والامور الجارية الآن باقية على حالتها وذلك لان الثورة تتطلب كفاحا طويلا شديدا يستغرق من الوقت فسحة طويلة كافية لانتقال سياستنا الحزبية في اجلى مظاهرها من درجة الى اخرى ملتزمة حدودها الدقيقة المرسومة لها في برنامجنا الاشتراكي الحالي »

ومن الجلى الذي لا يحتاج الى ايضاح ولا الى الأدلاء بالشواهد والبراهين ان الامور تجري في مجاريها من تلقاء نفسها على نسق استمرار الخيول في اكل التبن والشعير وعلى نسق استمرار تدفق مياه نهر الفلجاء في بحر قزوين

ومن الموجب للتحسر ان كاوتسكي في مثل هذا المبحث الجليل يقتصر على ايراد الالفاظ والتعبيرات الضخمة التي تبهر الانظار في صدد الصراع الشديد مع انه لا يتعرض عند ذكره هذا الصراع الى أهم نقطة ترتبط به وينبغي ان يفهمها العمال الثوريون وهي معرفة

ماهو كنه هذه الشدة تجاه الحكومة والديمقراطية مما يجب مخالفة الثورات السابقة التي لم تكن مصبوغة بصبغة الحياة العاملة .

ان كاوتسكي بتخليه عن البحث في هذا الصدد قد منح الانتهازيين امتيازاً عظيماً في نقطة أساسيه لا ينبغي التهاون فيها من جهة المذهب الماركسي الاصيل .

وقلما يهم بعد ذلك أن يتلاعب كاوتسكي بالالفاظ الضخمة التي تدوى في الاذان باعلانه تلك الحرب الشعواء الهائلة التي ليست سوى حرب وهمية مكتسبة حاة من الالفاظ تبهر الانظار بمثل قوله « فكرة الثورة » (وما قيمة مثل هذه الفكرة اذا ما حل الخوف دون نشر الفكرة الحقيقية للثورة بين العمال ؟) فليضع « الامنية السامية المنشودة من وراء الثورة في مقدمة كل شيء » وليصرح كيفما شاء بأن العمال الانجائز ليسوا الآن مطلقاً « سوى اناس من الطبقة الوسطى »

وقد كتب كاوتسكي مايلي :

« من الممكن أن تتواجد في المجتمع الاشتراكي جنباً الى جنب ... أشد الاشكال اختلافا وتنوعا في المشروعات العملية : فمن أنظمة ديوانية الى صلات اتحادية تصل ما بين العناصر المستقلة بعضها عن بعض الى مشروعات تعاونية الى أعمال شخصية فردية ...

« فمثلا توجد مشروعات لا يمكن أن تتجنب النظام الديواني : ومن هذا القبيل السكك الحديدية : فهذا النظام الديموقراطي يمكن أن يكون على الشكل الآتي : ينتخب العمال مندوبين منهم يكونون شكل برلمان ، وهذا البرلمان يضع قانون العمل ويشرف على ادارة الجهاز الديواني .

« وتوجد مشروعات اخرى يمكن أن يعهد أمر ادارتها الى نقابات العمال كما انه توجد مشروعات سواها يمكن أن تبظم على مبدأ التعاون »

أن هذا البيان الذي اودعه كاوتسكي رآيه الخاص المقرون بالشطط والضلال لا يمكن اعتباره الا نكوصا على الاعقاب امام ماضل ماركس واتجيل يلقيناه من التعاليم الاشتراكية الصحيحة منذ عام ١٨٧١ بحسب ما استمداه من التجربة المشاعية

ومن وجهة نظر كاوتسكي في النظام الديواني الذي يزعم انه ضروري للسكك الحديدية فليس فيه ما يمكن أن يحمل على الاعتقاد بوجوب تخصيص السكك الحديدية به دون أي مشروع آخر من مشروعات الصناعة الميكانيكية العظيمة أو أي معمل أو مخزن كبير أو مشروع زراعي عظيم من مشروعات اصحاب رءوس الاموال . في كل نوع من هذه المشروعات توجد الشؤون الفنية اللازمة لها

والتي تقتضي نظاما وطاعة تامين لكي لا تمر قل حركة الاعمال الفنية فيدعو وقوف أي آلة أو جزء من الشؤون الفنية بلا ارتباك بقية آلات واعمال هذا المشروع والى تعطيل الانتاج ومنع انتشار التجارة ورواجها . فمن الواضح اذن أن كل هذه المشروعات تقتضي بحكم تماثلها بعضها ببعض أن تكون على وتيرة واحدة من جهة عمالها الذين ينبغي « أن ينتخبوا مندوبين منهم يشكلون هيئة برلمانية تنظر وتقرر ما تراه في مصلحة العمال وتسهل الاعمال »

والذي يهم من كل ما تقدم ويستدعي التكلم عليه بوجه اخص هو : ذلك الشكل البرلماني الذي لن يكون برلمانا على نسق الانظمة البرلمانية المالية . وهذا الشكل البرلماني لن يقتصر على وضع قانون العمل والاشراف على ادارة الجهاز الديواني كما يتخيل ذلك كاوتسكي الذي لا يترامي فكره الى أبعد من حدود البرلمان المالي

وفي المجتمع الاشتراكي يقوم شكل برلماني مكون من نواب العمال بوضع القانون الداخلي بالطبع وبالاشراف على اعمال الجهاز ولكن هذا الجهاز لن يكون ديوانيا . فأن العمال متى وصلوا الى استلام ازمة السلطة السياسية لا يتأخرون عن كسر الجهاز القديم الديواني بل عن تحطيمه من أساسه تحطيا تاما بحيث لا يبقون منه قطعة على قطعة ويستعيضون عنه بجهاز جديد مؤلف من عمال

ومستخدمين ولا جل منع هؤلاء العمال والمستخدمين من إعادة نظام الجهاز المحطم يجب في الحال اتخاذ سائر الوسائل التي اقترحها ماركس وانجيل في هذا الصدد وهي :

١ — ان نواب العمال لن يكونوا قابلين لتجديد الانتخاب فقط في كل آن بل للفصل من مراكزهم التنفيذية في كل آونه
٢ — جعل مرتبات الجميع متعادلة في القيمة تماثل اجراى عامل اعتيادى

٣ — اشتراك جميع العمال في المراقبة وفي الملاحظة بنوع يجعلهم كلهم يكونون موظفين مؤقتين أى يشغلون الوظائف بالتناوب بطريقة لا تجعل أحداً لم يشغل وظيفة الا أنها لا تجعل أحدا يصير في اثناء توظيفه ذا صبغة ديوانية .

ان كاوتسكي لم يدخل في سائر أقواله التي جادل بها الانتهازيين وفي آرائه التي بسطها عن الاشتراكية روح التعبير الذي تخير ماركس لاجل تحديد شكل ومهمة المشاعية في الجملة الآتية : « ان المشاعية لم تكن مجتمعاً برلمانياً ولكنها كانت جمعية عمال تسن القوانين وتنفذها بنفسها » ان كاوتسكي لم يفهم بالمرّة الفرق الموجود بين البرلمانية المالية التي تمزج الديمقراطية (غير ديمقراطية الشعب) بالديوانية (التي هي ضد الشعب) وبين ديمقراطية هيئة العمال التي ستعجل باتخاذ سائر

الوسائل اللازمة لاستئصال الديوانية من جذورها والتي ستكون قادرة بما لها من القوة والصولة على تنفيذ هذه الوسائل تنفيذا تاماً لا تنتهي منه الا بمحو الديوانية تماماً من حيز الوجود والاستعاضة عنها بديمقراطية الشعب

لقد اثبت كاوتسكي في هذا المقام بكتاباته التي لا تنطبق على جميع مبادئ المذهب الماركسي تمام الانطباق أنه مثل سواه من عبادا الحكومة ومن عظمي الاعتقاد بوجوب بقاء الشكل الديواني. ولندع الآن كتاب كاوتسكي الثاني الذي ظهر منه انه لم يخدم به مبادئ المذهب الماركسي بل كان مساعداً بسكونه عن اهم النقط الجوهرية في الاشتراكية على اشتداد سواعد خصوم هذا المذهب ولا سيما الانتهازيين الذين يكاد يوافقهم تقريبا في بعض تعابيرهم ولنتقدم الى تصفح كتابه الاخير الذي هو خيرة مؤلفاته . وقد وضع كاوتسكي هذا الكتاب ضد الانتهازيين وسماه طريق السلطة (وهذا الكتاب على ما يظهر لم يترجم الى اللغة الروسية لانه اقتشر في أشد الاوقات تشبعا بالروح الارتجاعية عندنا أي في سنة ١٩٠٩)

ان هذا الكتاب يدل بكتابته على ان كاوتسكي قد تلقى آراءه وقوته النفسية وجرأته عن العهد السابق فلم يتكلم في

كتابته هذا عن برنامج الثورة بوجه عام كما فعل في كتابه الذي ألفه ١٨٩٩ ضد برنستاين ولم يخض في صدد مهمة الثورة الاشتراكية بوجه خاص في الوقت الذي تشتعل فيه نيران هذه الثورة كما فعل في كتابه الثورة الاشتراكية الذي نشره في سنة ١٩٠٢ بل أورد فيه مواضيع حديثة قائمة بنفسها اضطرتنا الى الاعتراف بأن «عصر الثورة» قد حان

فالمؤلف يتكلم بوضاحة تامة عن وصول منازعات وخصومات الطبقات بوجه عام الى الدرجة القصوى كما انه يتكلم عن الاستعمار الذي يقوم بتمثيل دور مهم جداً في ظل هذه المنازعات والخصومات ويقول بعد «المهد الثوري الذي امتد من ١٧٨٩ الى ١٨٧١» في غرب اوربا ابتداءً منذ عام ١٩٠٥ عهد جديد مماثل لذلك العهد ولكنه في الشرق . ان الحرب العالمية تقرب بسرعة صاعقة . « فلا يجوز اذن لهيأة العمال أن تتكلم عن الثورة قبل حلول أوانها » . « لقد وصلنا بالفعل الى عهد الثورة » .

« لقد ابتداءً بالفعل العصر الثوري » .

ان هذه التصريحات في منتهى ما يكون من الوضوح . وهذا الكتاب الذي خطه يراع كاوتسكي يمكن الاستدلال به على ما كانت ترمي اليه الاشتراكية الديمقراطية الالمانية قبل نشوب

الحرب الاستعمارية التي ما كادت تشب نيرانها حتى سقطت تلك الاشتراكية (بما فيها كاوتسكي نفسه) ثم كتب كاوتسكي يظهر ما تنطوي عليه بواطن العمال الالمانيين قائلاً :

« ان الحالة الحاضرة تجعلنا تحت خطر اعتبارنا بسهولة (نحن الاشتراكيين الديمقراطيين الالمانيين) شديدي التساهل والتفريط في مبادئنا الاشتراكية أكثر مما نحن كذلك في الحقيقة » . الا أن الحقيقة قد أظهرت ان الحزب الاشتراكي الديمقراطي الالمانى أكثر تفريطاً وتساهلاً في مبادئه واقتراباً الى الانتهازية مما كان يظهر عليه قبل نشوب الحرب !

ومن أغرب المستغربات ان كاوتسكي بعد أن صرح بمنتهى الوضوح والتأكيد ان عصر الثورة قد حان في كتابه الذي يقول عنه في تعبيره الخاص بأنه انما وضعه ليحلل به « الثورة السياسية » يهمل اهمالاً تاماً مسألة الحكومة مرة أخرى .

فمن كل هذا التعمد في النسيان وهذا السكوت المستديم وهذا التهرب المتوالي لا يمكن أن يتجه الظن في آخر الامر بعد الحساب الدقيق والبحث العميق الا الى اعتبار هذه الامور انتقالاتاً تاماً الى الانتهازية كما سيظهر هنا فيما يلي :

ان الاشتراكية الديمقراطية الالمانية تترامى كأنها تنطق في شخص كاوتسكي بما يلي : اني لا أحتفظ بأرائي الثورية التي كنت متشبعاً بها في سنة ١٨٩٩ ، ولا ازال اذهب الى عدم جواز الانتخاب الثوري الاشتراكي في هيئة العمال كمهدى في سنة ١٩٠٢ ، واعتقادي هو اننا قد أصبحنا في عصر الثورات الجديد كما صرحت في ١٩٠٩ ومع ذلك فاني لا أتأخر عن التمسك بالمبادئ التي أعلنها ماركس سنة ١٨٥٢ حينما تعرض لحل مسألة مهمة الثورة العاملة تجاه الحكومة كما وضعت في سنة ١٩١٢

فهذه هي خلاصة المجادلة التي ناقش بها كاوتسكي مناظره بانيكويك

(مجادل كاوتسكي وبانيكويك)

أن بانيكويك كان يمثل تجاه كاوتسكي الشعور المتطرف في الجانب الأيسر اذ يندمج الى جانبه من كل روكا اليكسمبرج وكارل راديك وسواهما ممن يقومون بدور الثورة ، وقد اختار كاوتسكي أزماءهم خطة حزب الوسط الذي لم يتخير له مبدأ معين بل ظل مترواحاً بين الماركسية والانتهازية

وقد جاءت الحرب العامة كمجئ هذه الوجهة النظرية ، فان

سياسة حزب الوسط (التي كانت تسمى زوراً وخطأً بالماركسية) أو الطريقة الكاوتسكية قد انكشفت عن دخيلة امرها وظهرت في ابشع مظهر مستوجت للنفور والاحتقار وقد وصف بانكويك كاوتسكي في مقالة خصصها بمسألة الحكومة عنوانها « عمل الجماهير في الثورة » (نشرت في النيوزيت سنة ١٩١٢) لانه في مركزه يمثل التطرف الایجابي أي نظرية الانتظار بجمود . وقال عنه انه لا يريد أن يرى شيوب الثورة . أن بانكويك لعرضه المسألة على هذه الصورة تعرض للموضوع الذي يهمننا كثيراً وهو مهمة ثورة الهيئة العاملة ازاء الحكومة .

وفي هذا الصدد يقول بانكويك في مقالته المتقدم ذكرها ما يلي : « أن الصراع الذي يجب ان تقوم به هيئة العمال لا ينبغي أن يكون مقصوراً على مكافحة هيئة الاعيان والمالين لاجل الحصول على سلطة الحكومة بل يجب أن يكون مكافحة سلطة الحكومة نفسها . . . »

« أن ثورة الهيئة العاملة ترمى الى اباداة ادوات قوة الحكومة والى ازاحتها (بحسب الاصطلاح الادبي : تشييتها والكلمة الالمانية آفلو سونج) بواسطة ادوات قوة الهيئة العاملة . . . ولا يمكن

أن ينتهي الصراع الا اذا امكن الحصول على النتيجة الحاسمة وهي
تخليم نظام الحكومة بأكمله .

« وسيدل نظام الاغلبية على تفوقه وسموه بعد محو نظام
الاقلية المتحكمة »

والطريقة التي يوضح بها بانكويك آراءه في هذه الرسالة
لا تبقى موضعاً للتساؤل فإنه قد أفاض في البحث والاثبات الى
حد الاقناع التام .

وبعد مثل هذه الوضاحه لم يكن لنا بد من أن نعرف كيف
حاول كلوتسكي أن ينقد آراء بانكويك . وهذا ما قاله في هذا
الصدد :

« الى الآن كان الفرق ما بين الاشتراكيين الديمقراطيين
والفوضويين قائماً على ان الاول يريدون الاستيلاء على سلطة
الحكومة والاخرين يريدون محوها . أما بانكويك فيريد هذا
وذاك »

واذا كان بانكويك لم يحل بعض الغموض اللاحق ببيانته ولم
يحط بسائر أطراف المسألة التي تصدى لها (بدون التعرض لسائر
أوجه النقص الاخرى التي تضمنتها مقالته وليس لها دخل في
المسألة التي نتكلم الآن عنها) فان كلوتسكي قد انتهز الفرصة

ووضع يده على المبدأ الاساسي الذي قرره هو نفسه وبموجب هذا
المبدأ الجوهرى يرفض نهائياً التمسك بالمذهب الماركسي ويعتق
المبدأ الانتهازي اعتناقاً تاماً

على ان الفرق الذي أوجده بين الاشتراكيين الديمقراطيين
والفوضويين هو في الواقع شطط بالغ يخرج المذهب الماركسي
اخراجاً تاماً عن طبيعته أو بمعنى آخر يراقبه تمام المراقبه

ان الفرق بين الماركسيين والفوضويين ينحصر في النقاط الآتية
١ — ان الاول مع اقتراحهم استئصال شأفة الحكومة
لا يرون هذا الغرض قابلاً للتحقق الا بعد محو الطبقات بواسطة
الثورة الاشتراكية باعتبار هذا المحو نتيجة مترتبة على ارتقاء
الاشتراكية الى مرتبة الحكم الارتقاء الذي يؤدي الى استئصال
الحكومة ، واما الآخرون فيريدون ابطال الحكومة نهائياً ما بين
يوم وآخر بدون أن يدركوا لعواقب التي تنجم عن تحقيق هذا
الابطال .

٢ — يطالب الاولون بوجوب استيلاء هيئة العمال على السلطة
السياسة بالقضاء التام على الآلة الحكومية العتيقة وبلاستعاضة
عنها بأداة جديدة تتألف من تنظيم العمال المسلحين على النسق الذي
اختارته المشاعيه واما الآخرون فمبطلونهم بأفناء الآلة الحكومية

لا يعرفون مطلقاً معرفة يئنه بما اذا تستعيز هياة العمال عن تلك الآلة ولا في أى شيء تستخدم سلطة الثورة بل ان الفوضويين يستنكرون تمام الاستنكار استخدام سلطة الحكومة التي تستولى عليها هياة العمال الثورية وكذلك يستنكرون التجاء هياة العمال الى السلطة المطلقة الثورية

— ان الاولين يريدون أن يرشحوا هياة العمال للثورة بالاستفادة من جانب الحكومة ذات الطراز الحديث وأما الفوضويون فلا يريدون ذلك

ان بانكويك في هذه المنازعة هو الذي يمثل المذهب الماركسي ضد كاوتسكي ، فان ماركس بالتاكيد هو الذي يوحى الى هياة العمال انها لا تستطيع الاستيلاء بالتبديل وببساطة على سلطة الحكومة لانها لو فعلت ذلك لما زادت على نقل اداة الحكومة العتيقة كما هي الى قبضتها في حين ان المطلوب منها انما هو وجوب كسر هذا الجهاز وتحطيمه والاستعاضة عنه بجهاز جديد

ان كاوتسكي يتخلى عن الماركسية ليعتنق الانتهازية . وفي الواقع انه لا يذهب الى وجوب ائتلاف اداة الحكومة وهو الشيء الذي لا يقبله الانتهازيون بتاتاً وبهذه الطريقة يفتح لهم ثغرة يصلون منها الى تأويل لفظة الاستيلاء على السلطة لانها مجرد حصول

الاغلبية على هذه السلطة .

ولكي يثبت كاوتسكي هذا التشويه الذي احدثه في المذهب الماركسي يتبع الطريقة المدرسية أى طريقة الاستدلال ويستشهد بمجمل من اقوال ماركس

فمن ذلك ان ماركس في سنة ١٨٥٠ كان يتكلم عن وجوب إيجاد مركزية شديدة جداً تنحصر بواسطتها القوي بين أيدي السلطة الحكومية « فاراد كاوتسكي أن يتخذ من هذا القول تكأة يتوسل بها لا تنصار على بانكويك في المجادلة الدائرة بينهما فقال : أفلا يريد بانكويك بما يذهب اليه ان يهدم بناء المركزية ؟

ان هذا الضرب من التدجيل والتلاعب يذكرنا بما حاوله برنستين من توحيد الماركسية والبرودونية بمناسبة المبدأ الاتحادي والمبدأ المركزي الذي حاول برنستين ان يوجد تطابقاً بين ماركس وبرودون بخصوصها

ان الجمل التي يسردها كاوتسكي من اقوال ماركس تراءى كشعور انحدرت في آنية المرق (أى انها شيء غريب عن الموضوع ليس لوجوده فيه أدنى فائدة) . أن المركزية يتفق وجودها مع أداة الحكومة القديمة كما يتفق مع الاداة الجديدة . فاذا ما وجد العمال بمحض اختيارهم قوائم المسلحة فان حملهم هذا لا يعتبر شيئاً

آخر سوى المركزية الا انه يكون مرتكزا على ائتلاف الجهاز الحكومي المركزي المؤلف من الجيش انائم والبوليس والديوانية ائتلافا تاما.

ان كاوتسكي قد سلك في الحقيقة مسلكا مخالفا للشرف باطرائفه جانبنا البيانات البديعة الشهيرة التي بسطها انجيل وماركس عن المشاعية وباجهاد نفسه في البحث عن اقوال يسدها في معرض الاستشهاد والتدليل مع انها لاعلاقة لها مطلقا بالمسألة التي تصدى للبحث فيها.

واستمر كاوتسكي على مساجلة بانيكويك قائلا :

« افيجوز ان يكون بانيكويك متطلبا الغاء وظائف الحكومة ذات الموظفين ؟ ولكننا ان نصير نحن موظفين لا في نظام الحزب ولا في انظمة الحرف والمهن الا اذا بحثنا في نظام الادارة الحكومية. فبرنامجنا لا يتطلب ابطال وظائف الحكومة بل يتطلب انتخاب الموظفين بواسطة الشعب ... »

« والذي يهم البحث فيه الآن لدينا ليس الشكل الذي سيشكل به الجهاز الاداري في « الحكومة الآتية » بل معرفة ما اذا كان صراعنا السياسي سيحطم (اللفظ الادبي سيفكك) سلطة الحكومة قبل ان نستولي عليه . وانه وزارة بموظفيها يمكن الغاؤها ؟ »

وبعد ان سرد أسماء وزارات المعارف العمومية والعلمية والمالية والحرية قال :

« لا توجد واحدة من الوزارات الحاضرة يرمي صراعنا السياسي ضد الحكومة الى الغائها ... اني اكرر هذا القول ليزول سوء الفهم : وهو ان الذي تهتم معرفته ليس الشكل الذي ستتشكل به الحكومة الآتية في عهد الاشتراكية الديمقراطية المنتصرة بل كيف تتوصل معارضتنا الى تغيير شكل الحكومة الحاضرة . »
ان هذا في الحقيقة تلاعب بالعقول . فبانيكويك يطرح على بساط البحث مسألة الثورة بوضوح يتجلى في عنوان المقالة وفي الشذرات التي اقتبسناها منها . فيجيب كاوتسكي بمحاولات يريد بها اقضاء النقطة الاساسية من موضوع البحث جاعلا همه الاكبر جعل المسألة المراد تحليلها والبت فيها هي المعارضة لا الثورة . وبهذه الطريقة يستعيز كاوتسكي عن وجهة النظر الثورية بوجهة النظر الانتهازية . وبعد البحث والمجادلة ينتهي الى نقطة المعارضة : فالمسألة الآن لا تدور الا حول محور المعارضة وبعد الاستيلاء على السلطة فهناك يمكننا ان نتكلم عن أي شيء آخر اما الثورة فقد اختفت وتلاشت ظلالها ... وهذا بالتاكيد ما يتمناه الانتهازيون وما يملكون لاجله بكل قواهم

على ان تلاعب كاوتسكى لايجوز على العقول فمدار البحث
والذى بهم معرفته ليست المعارضة ولا الصراع السياسي بوجه عام
بل الثورة فقط . واذا ما أردنا أن نتكلم في الثورة فلا ينبغي أن
نتكلم فيها الا باعتبار أنها ستؤدى بالهيئة العاملة الى هدم كيان الجهاز
الادارى خاصة والجهاز الحكومى برمته بوجه أعم للاستعاضة
عنه بجهاز آخر مؤلف من العمال المسلحين .

أما كاوتسكى فيتفلسف من هذا الموضوع ويذهب بعيدا جدا
ليظهر تدجيله المتناهى للوزارات التى لا ندرى لماذا لا يمكن
الاستعاضة عنها بلجنات فنية تكون قائمة بجانب المجالس السوفيتية
الحاكمة ذات القوة العظيمة المؤلفة من نواب العمال والجنود ؟

واذا كنا قد عمدنا الى الاستدراك على كاوتسكى بما تقدم
فليس هذا لاننا نجد هذا الاستدراك جوهريا في الوقت الحاضر
بل لاننا اردنا فقط أن نزيل ما قد يرسخ في الازهان من تأثير
تلاعبه . أما الامر الجوهرى الآن أو المسألة التى ينبغى الفصل
فيها فهي معرفة ما اذا كانت اداة الحكومة القديمة (المشتبكة بالطبقة
المالية بآلاف من الاسلاك التى تدير عجالات هذه الآلة) ستظل
باقية اوسيقضى عليها بالفناء والاستعاضة عنها بأداة جديدة ، وسواء
مد ذلك أبقىت الوزارات ام حلت محلها لجان اختصاصية أو أية

هيئة اخرى كائنة ما كانت .
ان الثورة يجب ان تكون قائمة لا على قاعدة ادارة الطبقة
الجديدة شئون الشعب بمعونة أداة الحكومة القديمة بل على قاعدة
افناء هذه الأداة وادارة الشئون العامة بمعونة اداة جديدة : هذا
هو الرأي الاساسى للمذهب الماركسي الذى يحاول كاوتسكى أن
يتلاعب به اللهم الا اذا كان لم يفقه شيئا منه مطلقا .

ان المسألة التى بسطها كاوتسكى بخصوص الموظفين تدل
بوجه واضح على انه لم يفهم الدروس التى القتها المشاعية ولا المذهب
الماركسي فهو يقول فى هذا الصدد « اننا لا نتحول بلا موظفين فى
نظام الحزب ولا فى الانظمة الفنية » ...

اننا لن نتحول بلا موظفين تحت حكم رأس المال وتحت سيادة فئة
الاعيان والماليين وما ذلك الا بأن الهيئة العاملة تظل مضطهدة بل
تظل جماهير الصناع المشغلين بسائر الحرف الاخرى تحت الاسترقاق
فى عهد رأس المالية

ان الديمقراطية تحت التحكم رأس المالى تمسخ وتشوه وتبدل
معالمها بكل ضروب الاسترقاق المأجور والشقاء والامتهان الذى
تصاب به الجماهير . وهذا هو الباعث الوحيد الذى يجعل الموظفين
والفنيين ملوثين بأدران النقائص فى أنظمتنا السياسية والفنية الحاضرة

(واذا لم يكونوا مرتكبين بالفعل النقائص فانهم لا يتجردون الى الميل الى ارتكابها) وانما حملتهم على هذه الامور الاوساط المالية التي جعلتهم بطرقها الخاصة يميلون الى التحول الى مستخدمين ديوانيين أى الى أشخاص ممتازين منفصلين عن الجماهير ومختصين بالتحكم فيها فهذا هو معنى الديوانية التي مادام أصحاب رءوس الاموال لم يتجردوا من رءوس أموالهم ومادام الاعيان والملاك لم يغلبوا على أمرهم فانها تظل سائدة حتى على مستخدمين هيئة العمال في حالة استيلائها على ازمة الحكم ولا يمكن التخلص منها.

ان كلوتسكي يذهب الى انه في اللحظة التي يسير فيها تعيين مستخدمين منتخبين تتواجد فيها على الفور هيئة الموظفين تحت الحكم الاشتراكي وبهذه الطريقة تظل الديوانية موجودة وليس ما هو أبعد عن الصواب والواقع من هذا الاستنتاج الغريب . فان ماركس قد أظهر بالطريقة التي اتبعها المشاعية ان المستخدمين في العهد الاشتراكي لا يصيرون ديوانيين أى موظفين ويبطل اعتبارهم بهذه الصفة في الحال على أثر تعيينهم في الاسمال العامة بواسطة الانتخاب بالاقتراع العام وعلى أثر اعتبارهم قابليين للعزل في كل وقت وعقب خفض مرتباتهم الى متوسط أجر العامل الاعتيادي والاستعاضة عن الانظمة البرلمانية بأنظمة العمل أى

بالطريقة التي تجعل ممثلي الشعب يسنون القوانين وينفذونها بانفسهم ويتحققون من نتائجها بانفسهم أيضا

وحقيقة الامر ان مجادلة كلوتسكي مع بانيكويك واقامة الادلة ضد خصمه وعلى الاخص اثباته بطريقة متلاعب بدعة ضرة وجود الموظفين في الانظمة الفنية وفي الحزب هما طريقتان تتبعان بمهارة في اعادة ادلة برنستين القديمة ضد المذهب الماركسي أن الجاحد برنستين في كتابه « قواعد الاشتراكية » يشن الغارة الشعواء على الفكرة المبدئية للديمقراطية وعلى ما يسميه الديمقراطية المذهبية وعلى التفويضات الامرية والخدمات التي لا مرتب لها والتمثيل (أي النيابة) المركزي الذي لاسطة له الى غير ذلك

ولكن يثبت برنستين عدم فائدة الديمقراطية المبدئية (يريد بذلك الديمقراطية الواصلة الى اقصى درجات الحرية أى الحالية من الشوائب وبمعنى اوضح التي اعلى الفطرة الاولى وهي منتهى ما يحلم به الاشتراكيون وبنوع اخص الماركسيون) اعتمد في استدلاله على التجربة المشاهدة في المملكة الانجليزية المتحدة المعبر عنها بالقرنين ويب (أي بزوجية ويب) فان هذا الاتحاد ظل السبعين سنة الاخيرة وهو آخذ في الرقي المضطرد الذي لم يكن للديمقراطية المبدئية دخل فيه بل كان

وهو في اضطرابه تحت ظل الحرية التامة متمسكا بالبرلمانية العادية المنتظمة على النسق الديواني ولهذا فانه استعاض بها عن الديمقراطية المبدئية

حقيقية الامر هي ان الاتحاد الانجائزي لم ينع ولم يرق في ظل الحرية التامة ولكن في ظل الاستعباد التام المالى ونحت هذا الحكم لم يكن يوجد بطبيعة الحال سبيل للحصول على سلسلة امتيازات من تلك الداهية الدهماء المتحكمة أي الاستعباد المالى ذى الانانية والسلب والكذب وحرمان الفقراء من الادارة العليا .

اما في ظل الاشتراكية فتتمتع الديمقراطية المبدئية بالطبع لان جمهور الاهالى سينتمتع لأول مرة في تاريخ المجتمعات المتمدنية بالارتقاء الى درجة الاشتراك المستقل لافي الانتخاب، والنيابة فقط بل في الادارة اليومية بالمثل

ففى ظل الاشتراكية سيتولى الحكم كل امرىء في دوره ثم يعتاد مع توالي الزمن على أن لا يصبح احد حاكما .

ولقد رأى ماركس بقريحته النقادة المحللة في القرارات العملية التي نفنتها المشاعية تلك الثورة المنشودة التي يهابها الانتهازيون جداً ويتحاشون الاعتراف بها خوفاً وتوقراً من أن يقاطعوا نهائياً الطبقة المالية السامية التي يعيشون في كنفها عيشة الفخفة والرغد ، كما

يأتى الفوضويون أن يروها أما لسرعة اندفاعهم وأما لعدم فهمهم مقتضيات الاحوال التي يستلزمها كل تطور يطرأ على الجماهير بوجه عام .

« بل يجب التفكير في ائتلاف اداة الحكومة العتيقة ، والا فماذا يكون من امرنا اذا اصبحنا بغير وزارات وموظفين ؟ » هذا ما يقوله الانتهازيون المتشبعون بالروح الفلسطيني (أي بالذل والخوف نسبة الى الفلسيطين أي الاسرائيليين المشهورين بالمهانة والخنوع) الذين لا يقتصرون على الاعتقاد بعدم امكان شيوب الثورة بل لا يعتقدون بالمثل بوجود القرينة التي تخلق الثورة ويخافون من حدوثها خوفاً قاتلاً (كاصحابنا المنشفيك وزملائنا الاشتراكيين الثوريين)

« يجب أن لا نلجأ الا الى وسيلة احتياطية وحيدة أي الى ائتلاف الاداة الحكومية العتيقة ؟ ومن العبث التطلع الى اختبار الدروس العملية التي القتها الثورات التي قامت بها هيئات العمال فيما مضى وفي قضاء الوقت سدى في التساؤل بماذا وكيف نستعاض عما صار انقاصاً متفرقة » وهذا ما يذهب اليه الفوضويون (بالطبع خيرة الفوضويين الذين ليسوا على شاكلة كروبرتسكي ورفقائه المستحيين خلف اذيال المالية) وبهذه الطريقة يتمشي الفوضويون

الى بهمة اليأس لا الى ساحة العمل الثوري المحسوس الجريء الذى لا يغشاه اللين ، ولكنه فى الوقت نفسه قائم على اساس الفطنة وتوفر شروط الحركة فى الجماهير .

على ان مار كس قد علمنا ان نجنب هذين الخطأين فارشدنا الى ان نتلف اداة الحكومة العتيقة تماما بجرأة على شرط ان نحل فى الوقت نفسه هذه المسألة الجوهرية وهي : ان المشاعية فى بضعة اسابيع استطاعت ان تشرع فى اقامة اداة الحكومة الجديدة من هيئة العمال وبهذه الوسيلة تمكنت من ايجاد ديمقراطية فى منتهى الكمال ومن ابطال الطريقة الديوانية . فلتعلم اذن من المشاعيين الجرأة الثورية ولتخذلنا من وسائلهم العملية نموذجاً للاصلاحات العملية الاساسية التي يمكن تنفيذها فى الحال وباتباعنا هذه الطريقة هنالك يمكن الوصول الى ابطال الاسلوب الديوانى برمته .

وهذا الابطال سيكون فى منتهى السهولة ويساعد الاشتراكية على تقصير يوم العمل (أى جعل ساعات العمل قليلة) وعلى انهاض الجماهير ورفعها الى حياة جديدة ، وعلى جعل معظم الاهالي فى حالة تمكنهم جميعاً من تادية وظائف الحكومة وهذا ما سيؤدى على توالى الايام الى الاستغناء عن كل حكومة بوجه عام .
ثم قال كاوتسكى :

« ان مهمة الاضراب العام عن العمل لا يمكن ان تكون محو السلطة الحكومية بل العمل لاجل حمل الحكومة على اجابة مطالب مختصة بمسألة معروضة أو الاستماضة عن الحكومة المعادية لطبقة العمال بحكومة تجيب هذه الطبقة الى مطالبها ... »

« ولكن من المستحيل على أي حال من الاحوال أن يؤدي هذا الامر (أي انتصار الهيئة العاملة على الحكومة) الى محو سلطة الحكومة ، بل يقضي فقط الى تغيير بعض القوى فى داخل سلطة الحكومة ... وعلى ذلك فالغرض المنشود من سياستنا فى هذا الصدد يظل على عهد السالف مقصوراً على الفوز بسلطة الحكومة بواسطة الحصول على الاغلبية فى البرلمان وتحويل البرلمان الى حكومة ذات سيادة »

ان هذا الرأي لنتهى التلبس بالانتهازية المحضة المشهورة والعدول الحقيقى عن الثورة التي لا ينجح اليها كاوتسكى الا فى عرض كلامه فقط .

على ان رأى كاوتسكى هذا لا يتعدى دائرة التفكير فى ايجاد حكومة موافقة للعمال فقط . وهذا تقهقر الى الافكار الاشتراكية التي كانت سائدة فى سنة ١٨٤٧ اذ كان المنشور المشاعى يرمى الى تنظيم هيئة العمال فى شكل طبقة حاكمة .

وقد قبل كاوتسكي الذي يزعم انه يمثل المذهب الماركسي ويدافع عنه أن ينحط بأفكاره الى تلك الآراء القديمة ليتمكن بواسطتها من التحالف المحبوب لديه مع انصار شيديمان و بليخانوف وفندرفيل الذين يتحدثون جميعا في فكرة واحدة وهي القيام بصراع عظيم لاجل ايجاد حكومة موافقة لحيأة العمال .

أما نحن فعلى عكس هؤلاء الخارجيين على الاشتراكية والعاملين على افساد مبادئها الجوهرية ونحن نقاطعهم وسنظل قائمين بصراعنا الدائم لاجل محو كل الاداة الحكومية القديمة ائتمكن هيأة العمال المسلحة من أن تصبح هي نفسها الحكومة التي تتولى ادارة وتنظيم الشؤون العام

وبالطبع ان هذا الصراع الذي نتمسك به نحن يناقض ويخيف كاوتسكي الذي يأبى الا أن يبقى عضواً عاملاً ومهما في الشركة المحبوبة المؤلفة من اقرانه وموافقيه على آرائه الانتهازية أمثال ليجيين ودافيد و بليخانوف وبوتريسوف وتسيريتيللي وتشيرنوف الذين اتفقت كلمتهم على مواصلة الكفاح الجدلي السلمي لاحداث تغيير في القوى الداخلية الموجوده في سلطة الحكومة لاجل الحصول على أغلبية البرلمان ولا كساب البرلمان تفوذاً عظيماً جداً على الحكومة ، وانها لفكرة نبيلة وأمنية سامية لاجل الحصول

عليها كل شيء يصبح مقبولا وسهلا في نظر الانتهازيين . وحينئذ فأمال وأحلام هؤلاء القوم محصورة في دائرة ضيقة لا تتعدى نطاق الجمهورية المالية البرلمانية

أما نحن فأننا نتمنى كل الصلات التي يمكن أن تربطنا بالانتهازيين في بعض النقط ولا نجعل لنا أي ارتباط أو اتفاق معهم . واننا لا نتأخر عن إثارة الغارة الشعواء عليهم والهيأة العاملة المتمسكة بالمذهب الماركسي ستتنضم اليها بأجمعها في هذا الصراع الذي لا يراى به طبعاً احداث تغيير في القوى بل يقصد به اسقاط هيأة الاعيان والماليين ومحو آثار البرلمانية المالية للتمكن من ايجاد جمهورية ديموقراطية على نسق المشاعية أو جمهورية مؤلفة من مجالس السوفيت ومندوبي العمال والجنود أي اننا نكافح في سبيل الحصول على الحكم المطلق الذي يجب أن تظفر به ثورة الهيأة العاملة .

توجد في الاشتراكية الدولية تيارات من الآراء والمبادئ اقرب الى السداد واقوم نزعة من آراء كاوتسكي وهذه التيارات تسبح فيها مخيلات رجال أعظم شأننا واكثر ظهورا في عالم الصحافة والتأليف وفي الدوائر البرلمانية من كاوتسكي وهم بالطبع لا يتفقون معنا في مبادئنا الاساسية ولكنهم على كل حال اصرح واجراً على

ابداء وجهة نظرهم بحرية تامة لا يشوبها تلاعب من كلوتسكى الذي يزعم انه ماركسي المذهب وهو في الحقيقة لا يستقر على حال من القلق وهؤلاء السادة المنتمون الى الحزب يستنكرون بلامواجهة وبلا رياء طريقة حكم العمال المطلق ويجهرون بميولهم الانتهازية الواضحة التي ليس للتلاعب والمداجاة اقل مسحة عليها .

فعند هؤلاء السادة أن حكم العمال المطلق يناقض الديموقراطية فهم اذن في حقيقة الامر لا يختلفون اذني اختلاف عن الديموقراطيين الماليين !

وبهذه المناسبة يمكننا أن نختم بحثنا هذا بأن نقول إن الاشتراكية الدولية الثانية سقطت بأغلبية ممثليها الرسميين الهائلة الى الحضيض الاسفل من هوة الانتهازية .

فإنها لم تقتصر على تناسي التجربة المشاعية بمرمتها بل تخطت هذا النسيان الى اخراج تلك التجربة عن طبيعتها وتشريدتها في طريق اخرى بعيدة عن حقيقة ما كانت ترمي اليه .

ولم تنكتف الاشتراكية الدولية الثانية بعدم افهامها جماهير العمال اقتراب الا ونة التي يجب عليهم أن ينهضوا فيها بكسر اداة الحكومة العنيفة والاستعاضة عنها بأداة جديدة وجعل سلاطتهم السياسية التي يحصلون عليها بحكم التسلسل أساسا لكل الاصلاحات

الاشتراكية التي يريدون احداثها في نظام الحياة الاجتماعية ؛ نقول انها لم تنكتف بهذا الاهمال بل لقد تخطته الى افهام تلك الجماهير عكس ذلك وأبقت آلافا من الابواب المفتحة في بناء « الاستيلاء على السلطة » بدرجة تجعل الانتهازية تتغلغل من كل جانب في صلب الاشتراكية .

لقد أحدث تشويه أو تناسي « مسألة مهمة ثورة العمال ازاء الحكومة » تأثيرا هائلا جدا في الوقت الحاضر استفادت منه الحكومات المزودة بالجهاز العسكري فاندفعت شوطا بعيدا في ميدان المزاومة الاستعمارية حتى انقلبت الى وحوش متقاتلة تقتال أرواح الملايين من الرجل للفصل فيمن ستسود على العالم أجمع إنجلترا أو ألمانيا أي رأس المال الانجليزي أو رأس المال الألماني .



(ايضاحات لازمة)

الآن وقد انتهينا من ترجمة كتاب لينين كما خطه قلمه نرى من الضروري أن نشفعه بعدة ايضاحات لاغني للقاريء الشرقي عنها، ولا سيما اذا لم يكن له وقوف على تفاصيل الحركة الاشتراكية في العالم وبالاخص الحركة المشاعية الاخيرة أي التي حدثت سنة ١٨٧١ في باريس وعليها محور الكلام في كتاب لينين هذا لانها على مايلوح هي بنفسها البولشفية الروسية الحاضرة .

— المشاعية —

اخترنا هذه اللفظة كتعريب لكلمة كومين أو كما يكتبها بعض الكتاب عندنا « كومون » الفرنسية وتعير عن معناها الحقيقي لأن أصحاب المذهب المشاعي يذهبون الى وجوب جعل الملكية لسائر الاشياء حقا عاما لجميع الناس أي أن يكون كل ما في الوجود ملكا مشاعا للجميع

والمشاعية ليست من مبتدعات هذا العصر بل لها اصول قديمة في المهددين اليوناني والروماني ولكنها اصول ابتدائية لا تنفق تمام الاتفاق مع تعاليمها الاخيرة ولا سيما بعد أن صارت مذهبا خاصا ذا مبادئ مقرره .

واذا ضربنا صفحا عن الاصول القديمة وتقدمنا الى العصور الوسطى نجد في الديانة الاسلامية تعاليم تطابق مبادئ المشاعية في نقط مهمة كثيرة غير ان لهذه الديانة تعاليم أخرى تختلف اختلافا عظيما عن المشاعية . وعلى كل حال فان المشاعية لم تستمد اصولها من العهود اليونانية والرومانية والاسلامية ، بل استمدتها من الطرق التي كافت متبعة في البلاد الجرمانية ثم الفرنسية من القرن العاشر فصاعدا . وقد انتشرت من القرن الثاني عشر بالاخص على أثر اغارة النورمانديين اذ قام الاعيان بتنظيم طرق الدفاع عن المدن بواسطة الاهالي . ثم انقلب هذا الاشتراك في الدفاع ضد المغيرين الى الاشتراك في مناهضة ملاك الاقطاعيات . وكانت المدن مدارة في هذا العهد بواسطة سكانها جميعا وعلى رأسهم أعيانهم . فهذه هي الخطوة الاولى في طريق المشاعية . الا أن الملوك الذين عضدوا الطريقة المشاعية في العصر الوسطى ليتخلصوا بواسطتها من الحكم الاقطاعي لم يلبثوا بعد القضاء على ذلك الحكم أن يرتدوا على المشاعية في دورها ويضربوها ضربة ساحقة ليخلص لهم الحكم المطلق في الشعوب .

وهكذا لم يجيء عهد لويس الرابع عشر حتي كانت المشاعية قد أصبحت أثرا بعد عين .

الا ان المشاعية لم تلبث ان عادت الى الظهور وتارة اخرى على عهد لويس السادس عشر اذ قلبت عرشه ومحت الملكية وسادت في فرنسا من سنة ١٧٩٢ الى سنة ١٧٩٩ .

غير ان بونابارت ضربها ضربة قاضية وأقام على انقاضها امبراطوريته الضخمة .

وحاولت المشاعية بعد ذلك أن تعود الى الظهور ولكنها لم تفلح لان أصحاب رؤوس الاموال كانوا يحاربون مبادئها حرباً شعواء ويقيمون سداً منيعاً بينهم وبينها بتولية الملوك مرة بعد الاخرى .

وأخيراً عادت المشاعية الى الظهور في ١٨ مارس سنة ١٨٧١ على أثر رفع الالمانيين الحصار عن باريس .

وكان السبب في ظهورها هذه المرة محاولة المالبين اعادة الملكية اذ شرعت الجمعية الوطنية في بورد وتنزع سلاح الحرس فامتنع الجنود عن تسليم أسلحتهم وبدأ التمرد .

هذا هو السبب الظاهري والمباشر . أما السبب الاساسي فالدعوة المروجة التي نشرتها الاشتراكية الدولية في المؤتمر الذي عقده عام ١٨٦٦ في مدينة لوزان ثم يجيء بعدها سبب آخر قوي وهو الآلام التي كابدها أهالي باريس أثناء مدة الحصار

وعلى أثر انضمام الاهالي الى الحرس الوطني واشتراكهما في اضرار نيران الثورة المشاعية انسحب تييرس رئيس السلطة التنفيذية مع الجيش النظامي الى فرساي واستولت الجمعية المركزية على السلطة . واشتهر يوم ١٨ مارس بأنه فاتحة الحرب الاهلية التي لبثت ناشبة بين المشاعية وبين قوي الجمهورية حتي يوم ٢١ مايو وكان الفضل الاكبر في انتصار الجمهورية المالية على المشاعية للجيش الالماني الذي ساعد جيش الجمهورية .

على ان النظام المشاعي وان كان قد تخلى في باريس عن ادارة الشؤون العامة . فان الالتحام في الشوارع ظل اسبوعاً كاملاً ابتداء من ٢٢ مايو . واخيراً أحيل ١١٠٠٠ مشاعي على المحاكمة امام المجلس العسكري الذي قضى بالاعدام على عدد منهم والا خرون ارسلوا الى خالدونيا الجديدة حيث عادوا منها بعقوبة ينير سنة ١٨٧٩ ويوليه سنة ١٨٨٠

ولا حاجة لنا الآن الى تفصيل اعمال المشاعية في باريس فان ماركس وإنجيل قد تكلما عنها في الايضاحات التي اوردها لينين نقلاً عن كتبهما .

وانما نقول انها القت كافة القيود الحكومية وفرضت التجند على كل فرد من الاهال من التاسعة عشرة الى الاربعين من العمر .

انجيل

وضعنا في اوائل هذا الكتاب نبذة صغيرة عن اسم آخر لانجيل الذي يمكن النطق به انجيلس ولكن تلك النبذة ترجمت رجلا آخر من مشاهير الالمانين اما انجيلس هذا المقصود في هذا الكتاب فهو الصديق الحميم لماركس واكبر مؤيدي مذهبه المشاعي .

وقد ولد في بارمين ببروسيا سنة ١٨٢٠ ومات في لوندرة سنة ١٨٩٥ وكان اول ارتباطه بماركس سنة ١٨٤٤ حينما اشتغل بتحرير مجلة « التواريخ الفرنسية الالمانية » ثم تولى مهمة كاتب اسرار الجمعية المركزية للمشاعيين في بروكسل التي تولدت منها الاشتراكية الدولية الاولى سنة ١٨٤٧

وقد اشترك مع ماركس في تحرير المنشور المشاعي الذي صار تعميمه بين سائر عمال العالم وصار لديهم بمنزلة انجيل العمال .. واشترك في الهياج الذي حدث في جراند ووية باد ثم فر الى انجلترا حيث ظل مشغولا بالدعوة الاشتراكية بعزيمة لا تقرب بالاشراك مع ماركس

وبعد ان مات ماركس تولى انجيلس نشر آثار قلمه واعادة طبع ما نشر منها . واليه يرجع الفضل في تهذيب واتمام مذهب ماركس

وقد ألف انجيلس عدة كتب اهمها كتاب « الاسرة النقية » الذي كان لماركس ضلع في وضعه اذا اشترك في كتابته معاً وكذلك نشر انجيلس رسائل لا تعد في الصحف اليومية وفي المجلات المتنوعة واشتهر فيها جميعا ببعد النظر ودقة البحث وقوة الاستدلال

ملاحظات

قامت ضجة الصحف في مصر حينما حول البلشفية وتعرض لها بعض كبار المشايخ يعزوها الى اصول لا تنتمي اليها بتاتا . ولسنافي حاجة الا نألي الخوض في تلك الاقوال فان قراء هذا الكتاب يفقهون من سطور لينين ما كان حقاً من جلبات تلك الضجة وما كان باطلا منها غير أن الذي بهم الوقوف عليه ويجب علينا أن نبينه الى القراء هو أن البولشفية ليست ديانة ولا عقيدة وانما هي مبادئ كمالية ترمي الى تحسين حالة النوع الانساني فهي ليست سوى المشاعية نفسها متجددة في هيئات السوفيت أي المجالس التمثيلية الروسية . وباعتبار أن المشاعية أو البولشفية أمنية كمالية يمكننا أن نقول بانها لا تقصد الاخلاق ولا تتعرض للاديان والعقائد مادامت متبعة عند اربابها خاصة أي مادام المسلم يعلي في مسجده والمسيحي في كنيسته والاسرائيلي في كنيسه

وأما من جهة امكان تحقيق هذه الامنية الكمالية أو عدم تحقيقها فهذا موضوع آخر يجب أن نتعرض له لتجولو غامضه فنقول :
يظهر للقارىء من تقاعيل هذا الكتاب ومن الايضاح الذي اختتمناه به عن المشاعية ومجمل تاريخها ان المشاعية قد تكرر ظهورها واختفاؤها في أشكال متعددة وفي عهود متفاوتة وقد لبثت في بعض العصور عدة أجيال وهي بالغة مبلغا عظيما من السمو والانتشار ثم لم تلبث ان دارت عليها دوائر الزمن فاخفت تحت لجج الجشع والانانية والتحكم والجبروت . فاذا تبين ذلك وجب أن نتساءل : هل البلشفية أو روسيا السوفيتية هي شكل من تلك الاشكال التي لا تلبث أن تدخل في خبر كان اذا مادب ديب الطمع في نفس فرد من ذوى الامة وأراد أن يختص نفسه بالسلطة المطلقة والسيادة على الشعوب الروسية ؟ هذا ما ستنبئنا عنه حوادث الايام

على اننا اذا تركنا لجرى الزمن الحكم في هذا الصدد فاننا لا ينبغي لنا أن لا نبدي رأيا ولو من قبيل الحدس والتخمين قياسا على ما سبق من العبر التاريخية . في عام ١٨٨٩ نهض الفرنسيون على لويس السادس عشر وألزموه أن يخضع لارادة الشعب وبعد أن اجابهم الى سؤالهم تيقنوا انه لم يوافقهم الارياء لانه كان يعد

عدته للافلات من ايديهم قاصدا الذهاب الى النمسا ليحتج بصهره ملك النمسا وليقيم على فرنسا الثائرة أو بالاحرى على فرنسا المشاعية سائر الدول الملكية المتحكمة في شعوبها والتي ساءها ما اقدم عليه الشعب الفرنسي مما يصح أن يكون نموذجا لسائر الشعوب الاوروبية ولما احس الشعب بعزم ملكه على الغدر به عجل بالضربة الحاسمة فاسقط رأسه على الثرى وتخلص من الملكية واراد أن يقيم الحكم المشاعى على اقوى الدعائم . غير أن الانانية الانسانية كانت متغلبة على الطباع فاخذ كل ذي اثره من زعماء الشعب يسقط رأس مناضره أو باحرى مزاحمة في السلطة حتى أصبحت الرؤوس تنهوى عن الاجساد تنهوى اوراق الاشجار في فصل الخريف .

واخيرا حسب الشعب أن قد طاحت الرؤوس التي يحترم فيها حب العظمة الكاذبة وحب التحكم فهذا روعة نوعا ما وأخذ يلتفت الى اصلاح شأنه والى رفع المكائد والدسائس التي ينصب له اشراكها اعداء الحرية والمساواة والاخاء العام غير انه كان مخطئا في حسبانته لان روح الطمع الانسانى لم يزل من نفس كل فرنساوى فقد قام رجل من الطبقة المنحطة من الشعب وهو بونا بارت الذي لا يجرى في عروقه دم الشرف والنبيل ولا يعتر

الى أية ارومة من ارومات المجد القديم فصرع ~~السيادة~~ ارادة الشعب نفسه وحظا على كتفه الخطوة الاولى ثم ~~الخطوة~~ الخطوة الاخيرة فوق هامة الشعب

لم يجيء سنة ١٧٩٩ حتى كان الشعب الفرنسي يقبل بوضع نير الحكم المطلق على عاتقه ثم لم يلبث أن وضع تاج الامبراطورية على رأس بونابارت أي ان هذا الشعب المسكين وضع الاغلال بيده في عنقه ورجليه

هذه العظة الاولى من عظات التاريخ البالغة والعظة الثانية انه في عام ١٨٤٨ حسب الشعب الفرنسي انه قد تخلص من أسر العبودية وعاد الى عهد المشاعية ولكن بونابارت الصغير أي نابليون الثالث كان يحلم بتحديد عهد نابليون الاول وما أشبه الليلة بالبارحة فقد فعل هنا ما فعله ذاك وقضى على الجمهورية الثانية قضاء مبرما وهكذا أراد الشعب الفرنسي للمرة الثالثة أن يتخلص من نير الاستعباد فحاول في عام ١٨٧١ أن يعيد المشاعية سيرتها الاولى فلم يلبث أكثر من ثلاثة أشهر ثم سقط جاثيا على ركبته أمام حكماء يمد لهم عنقه ليحكموا فيه ما يشاءون

فهذه ثلاث وقائع من حوادث التاريخ في أقل من قرن واحد فما أكثر عبر التاريخ !

ليست الانقلابات مقصورة على الانظمة المشاعية فقط ولكنها سنة الدهر في كل دولة ونظام فكما حدثت هذه التقلبات في الانظمة المشاعية فقد حدثت أمثاله في الحكومات الملكية الجمهورية على اختلاف انواعها .

على ان مشاعية روسيا وانظمتها السوفيتية لم تلبث غير اربع سنين وهذه المدة غير كافية بالمرة للعسك على استقرارها او سقوطها فقد تمضي عليها مدة اخري اكبر من هذه تجعل الاذهان تنصرف عن الشك في بقائها ثم لا تلبث ان تصاب بضربة ساحقة من يد احد انصارها

ولكن مالنا وللقرض والتخمين في حين ان الدروس المحسوسة ماثلة امامنا يمكننا ان نستخلص منها ما قد تتمخض به حوادث الايام المقبلة بطريقة منطبقة اقرب الى الصواب ان لم تكن مطابقة للواقع

لقد دلتنا التجارب على أن اناسا كثيرين كانوا يتمسكون في مبدأ امرهم بعقائد او بآراء يرونها في منتهى الصواب ثم لم يلبثوا ان يتحولوا عنها بحكم التطور الذي طرأ على اخلاقهم وافكارهم او بحكم التيار الجارف الذي يحتاج المجموع . وقد شاهدنا من هذا القبيل اناسا كثيرين كانوا من الغلاة في الاشتراكية ثم صاروا

خصوصها الالقاء وقد ذكر لينين من هذا القبيل تحول المسيو ميلران رئيس الجمهورية الفرنسية الحالى واحد رؤساء الوزارات السابقة فقد كان اشتراكيا متطرفا ثم تحول عن مبداءه ولا يريد الآن ان نعدد اسماء الذين حذوا حذوه في فرنسا وفي البلاد الاخرى فان هذا خارج عن دائرة بحثنا

واذا ما تغيرت المبادئ بحكم تغير الطبائع تحولت بالطبع مشارب الجماهير فلا يلبث مجموع الشعب ان يندفع في تيار جديد وهو غير شاعر بسرعة انحداره وهذا ما نراه الآن في الاوساط البلشفية.

ظهر البلشفيون في مبداء امرهم بذلك المظهر الجليل الذي يدل على انهم يعملون لاجل تحرير الطبقات المضطهدة والشعوب الراضية تحت نير الاستعمار المالى. وأخذوا يتفاهمون مع جيرانهم كالأتراك والفارسيين والبولونيين. كما انهم سمحوا بتأليف جمهوريات صغيرة مستقلة في الاوكرين وفنلندة والقوقاز وسيبيريا. فاطمأنت النفوس وحسب الشرقيون بنوع خاص ان الجبلية البشرية قد تغيرت لدى هؤلاء القوم وان ما كان حلما أصبح حقيقة محسوسة. بل لقد تمادى حسن الظن بهم الى الاعتقاد بانهم سينقذون العالم بأسره من كابوس الاستعمار الذي أرهق النفوس بضغطه الفظيع، وأخذ

المشاركة في كل مكان يترقبون تدفق التيار البولشفي الى بلادهم لينقذهم من وطأة ذلك الكابوس.

بينما الناس على حسن ظنهم بالبولشفية وفي أحلامهم اللذيذة من جهتها وهم يسمعون عن لينين انه وهو في بحر ان المرض أبى أن يتناول الابن المخصص له وقال: قدموه لاطفال الجوع فانهم أحوج اليه مني! اذا بصوت يتعالى من جانب السوفيت: ان لاجمهوريات صغيرة ولا ارادة للشعوب في تصريف امورها. وان الحق لا يزال للقوة. وان القوة لا تزال كامنة في حد الحسام!

نعم لقد فاجأنا نظام السوفيت في الايام الاخيرة بالغاء الجمهوريات القوقازية واحتلال تلك البلاد بالجيش البولشفية ولبثنا ننتظر كلمة اعتراض أو احتجاج من جانب الاناضول على هذا العمل الذي يخالف المعاهدة المعقودة بين الوطنية الاناضولية والبولشفية ولكن انتظارنا ذهب عبثا.

ان البولشفيين يعلمون حق العلم ان شر ما يصيبهم من البلاء والخطر انما يكون مصدره من جانب الاناضول فرأوا أن يرضوا هيأته الوطنية عما يحملها على السكوت عن ذلك العمل المخالف للتعالم الحرة التي ينشرها كبار الفلاسفة والمصلحين والتي يريدون بها استئصال أسباب الشقاء والبأساء من العالم أجمع. فنجحوا

والتزم الاناضول جانب الصمت وخطت البولشفية الخطوة الاولى في طريق الرجميه اى في طريق الاستعمار .

ربما يزعم البولشفيون انهم لم يخالفوا تعاليم المشاعية وان عملهم هذا لا يتعدى تقوية المركزية التي يذهب كل من ماركس وانجيلس الى لزومها حتى تزول سائر الميول والتقاليد القديمة . ولكن هذا الزعم اذا تبين أن تلك الجمهوريات الصغيرة كانت قائمة على الاساس المشاعي اى مطابقة لنظام السوفييت وقد صارت بالفعل هيآت منفصلة تمام الانفصال عن روسيا الكبيرة وهي عدا ذلك مؤلفة من شعوب تغاير الشعب الروسي تمام المغايرة في الدين والجنس واللغة ، فلا معنى اذن لاختضاعها لسلطة السوفييت بالقوة سوى العودة الى عهد الفتح والاستعمار .

ومن جهة أخرى نرى ان الانظمة السوفيتية لم تصل الى تلك الامنية الكمالية وهي ازالة الفوارق الموجودة بين أفراد الشعب والقضاء على كل سلطة حكومية في روسيا وايجاد الصندوق العام الذى تصل اليه حاصلات الانتاج وتصدر منه المطالب الاحتياجية بل سمعنا ان لينين رأى بعد التجريب الدقيق أن يعدل في برنامج السوفييت .

وقد بلغ من اخفاق البولشفية في تنظيم العمل وتعميمه ان

المجاعة ضربت أطنابها في البلاد الروسية بشكل فظيع جعل أكثر من عشرين مليوناً من النفوس يتضورون جوعاً ويترقبون ساعات الموت ان لم يرحمهم الله ويسعفهم اخوانهم المتمدينون من ذوى الشعور الانساني في الامم الراقية بما يسد رمقهم وينقذهم من مخالب الحمام .

من كل ما بسطناه في هذا الايضاح الوجيز يظهر ان البولشفية او بالاحري المشاعية ليست سوى مبادئ وتعاليم ترمي الى تلطيف ويلات العالم الانساني بطرق لا تتفق مع الجبلة البشرية ، وانها من هذه الوجهة لا تعد وكونها فكرة خيالية كسواها من الافكار التي اراد اصحابها ان يبثوا السلام في العالم وان يزيلوا آلام الانسانية وان يوفرُوا اسباب سعادة الناس وان يقوم من الامراض وان يردوا اليهم شبابهم وان يطيلوا اعمارهم ، واخيراً من قبيل ما قد حلم او يحلم به بعض السابحين في لجج الاحلام من ازالة الموت بتاتا ...! وسواء انجح البولشفيون او اخفقوا ، وسواء آواصلوا خطتهم الاولى او تحولوا عنها فهناك امر محقق لا جدال فيه وهو ان الانسانية بدأت تخطو خطوة واسعة بعد الحرب الكبرى في سبيل الحرية العامة . وقد شرعت الدول في مساعدة الانسانية على تحرير أبنائها جميعاً من ربة الذل والاستعباد وفي مقدمتها انجلترا التي

أخذت تنقل بسرعة مذهشة للغاية في درجات التوسع الديمقراطي حتى أصبح للعمال فيها شأن هام جداً وحتى حصلت الشعوب التي تتألف منها هذه الامبراطورية على أقساط عظيمة من حريتها واستقلالها وقد ساعدت على ذلك التقانيد الحرة التي تتشبع بها نفوس الشعب الانجليزى من قديم الزمن والمجهودات العظيمة التي تقوم بها الشعوب المطالبة بالاستقلال .

ولنعد الى ما كنا فيه من أمر هذا الكتاب فنقول اننا أردنا بتعريبه أن يعرف الناس من هو لينين وما هي مبادئه في الوقت الذي تخوض الصحف في أمره بخصوص دعوة الدول له للحضور في مؤتمر جنوى

وبمناسبة هذه الدعوة نرجع الى ما يمكن حسابه من انتقال البولشفية الى الطريقة الاستعمارية فنقول : ان الانباء البرقية الواصلة الينا الى حين الانتهاء من كتابة هذه الايضاحات لا تنبئ بقبول لينين نهائياً دعوة الدول الاوربية ، ولكنه اذا ما قبلها فكانه اعترف بديون القيصرية القديمة ، وعزم على أن يجعل لاصحاب رؤس الاموال سيلاً للتدخل في روسيا واستثمار رؤوس أموالهم في تلك البلاد الواسعة ذات المحصولات الجمة التي لم يستطيع البولشفيون ان يستغلوها بطريقة الانتاج العام ، وتعتبر هذه الحالة خطوة

أخري الى الوراء ودليلاً على اخفاق البولشفيين في تنفيذ المبادئ المشاعية التي يقولون انهم يتمسكون بها .

والذي يهمنا نحن المصريين من محتويات هذا الكتاب هو الوقوف على مختلف الافكار في العالم الراقى حتى لا نبقي في مؤخرة الشعوب المستنيرة التي تطلب حقوقها بعقل وعلم فان أعظم خدمة يمكن تقديمها لانباء الوطن العزيز هي تغذية عقولهم بالافكار الحديثة وتركيهم بتخيرون الصالح لهم منها بدون أجبارهم على التشرب بفكرة مخصوصة ، وقد دل شبابنا على انهم ينشدون الحياة القومية القوية واكلهم لا يدرون كيف يصلون اليها . فالآن نذكر لهم ان الاستنارة بانوار العلوم وفي مقدمتها علوم الاجتماع والتاريخ والطبيعة هي أهم ما يوصلهم الى تلك الغاية المنشودة .

ولقد بدأت النهضة الفكرية في الظهور في اواخر القرن الماضي واوائل هذا القرن فبرز العاملون حقيقة على انهاض الوطن بالطرق المعقولة من مكانهم ونشروا الكتب القيمة والآراء الصائبة ، وأشتغل الشباب بهذه الحركة المباركة آخذاً منها بنصيب وافر ، غير ان الحوادث الاخيرة وفي مقدمتها الحرب الكبرى عطلت تلك النهضة رديحاً من الزمن ، وقصف الموت أقلاماً كثيرة فغاض معين العلوم والآداب حتى اذا ما أراد الله لهذا الوطن المحبوب

عودته الى السير في طريق الحياة القوية قيض له أقلاماً تخبره بالحق وتنير له هذه الطريق .

وقد رأينا أن نكون من جملة العاملين لتحقيق هذه الامنة فاطلقنا ليراعنا العنان ينقل من معلومات الامم الحية وأفكارها وتواريخها وأعمالها ما فيه الفائدة لشبابنا ووطننا اسوة بالعاملين في الامم الاخرى ووصلا لجهودنا الاولى التي حالت الحرب الكبرى دون مواصلة.

فاذا مارأى الشباب العاقل الحازم فائدة في الكتب التي ننقلها لاجله وغذا عقله بها فانه يعرف فيما بعد كيف يستعمل هذه الفائدة لاجل انهاض الوطن وايصاله الى الحياة الحرة القوية الابدية .

ظهر ٢٤ يناير سنة ١٩٢٢ احمد رفعت



كتاب

الوطنية العثمانية

أن آيات الوطنية الباهرة التي أنى بها احرار العثمانيين في قلب الاناضول قد حملت كثيرين من احرار العالم مابين فرنسيين وايطاليين وانجليز على الاعجاب باعمالهم الجليلة ودفاعهم المجيد عن وطنهم فسطروا جل الشناء عليهم في الصحف اليومية والمجلات الكبرى ولما كانت هذه الاعمال قد صارت قسماً من التاريخ وتستحق التدوين فقد قيضت القدرة الالهية والفكرة الانسانية لهذا التدوين سيدة فرنسوية ذات شعور رقيق كريم سام وهي « مدام بيرت جورج جوليس » الكاتبة الفرنسية التي احرزت الآن شهرة عظيمة جداً فطافت البقاع الاناضولية مرتين وزارت الاستانة ثلاث مرار فاطلمت علي حقائق الامور الجارية هنالك والتقت باعظم رجال فالوطنية العثمانية كما انها اختلطت بالاوساط والدوائر الرسمية فحصلت منها على معلومات جمة قيمة دونتها جميعها في كتاب تاريخي جليل ذاعت شهرته حتى طبقت الآفان واحرز رواجاً عظيماً في اوربا ولا سيما في فرنسا . فرأينا أن نبادر الى تعريبه ونشره على جمهور قراء اللغة العربية تعميماً لفائدته .

ولاشك في ان القراء سينتظرون على أحر من الجمر صدور
هذا الكتاب ليطلعوا على تفاصيل تلك الاعمال الوطنية العجيبة التي
غدت سداً منيعاً بين الحق والباطل والتي ابقت على كيان امة
شرقية عظيمة يحفظ لها التار يخ ذكراً جليلاً لا يمكن ان تمحوه
تقلبات الايام. ولا سيما ان ابناء وطننا العزيز باهتمامهم باعانة الاناضوليين
وتخفيف آلامهم قد دلوا على مقدار عطفهم على تلك الامة المحروبة
التي مثلت الوطنية الصادقة والعزيمة الماضية احسن تمثيل عرفه
التار يخ حتي الآن.

والكتاب يحتوي على كل دقائق الوقائع التي حدثت في تركيا
من سبتمبر سنة ١٩١٩ الى اواخر اغسطس سنة ١٩٢١ كما انه يتضمن
وصفاً دقيقاً لبطل الحركة الوطنية العثمانية مصطفى كمال باشا.
واما من جهة مدام جوليس فهي لا تزال توالي كتابتها في الدفاع
عن العثمانيين الى هذا الاسبوع نفسه فكتابها اذن جديراً بان
يصادف اقبالاً عظيماً من ابناء الوطن العزيز

ظهر يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٢٢ احمد رفعت



